

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 تاریخ ثبت: ۱۳۸۴
 شماره قفسه: ۱۱۶۱۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب شرح تفسیر	مترجم
مؤلف	شماره قفسه
۱۱۶۱۳	۸۹۷۹۸

خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۱۶۱۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 تاریخ ثبت: ۱۳۸۴
 شماره قفسه: ۷۱

بازدید شد
 ۱۳۸۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 تاریخ ثبت: ۱۳۸۴
 شماره قفسه: ۷۱



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
تأسیس ۱۳۰۲
کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
تأسیس ۱۳۰۲

الرساله مرتبه على مقدمة ونكت مقالات وخاتمة

اما المقدمة ففيها مابهة المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو المنطق في نفسه

واما المقالات فاولها في المفردات والثانية في القياس

والثالثة في القياس واما الخاتمة ففيها مواد

او اجزاء العلوم وانما رتبها عليها لان ما يجب ان يتعلم في المنطق

اما ان يتوقف الشرع فيه عليه او لا فان كان الاول فهو المقدم

وان كان الثاني فاما ان يكون المركبات فغير المفردات

وهو المقالة الاولى او غير المركبات ففلا يخالف اما ان يكون المركبات

غير المركبات البغ المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية

او غير المركبات التي هي مقاصد بالذات ففلا يخالف اما ان يكون

المنطق فيها من حيث الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة

وهو المقالة الرابعة

خاتمة
١٣

بسمه وقف علی جمیع مسائل و حتی ان کل مسئله بر او علیه

الحاجبة الى المطلق بقا الى معرفة تيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل
والعلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل
والعلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

واما الصدق والمصنف عدل عن المصنوع
 والصدق بسبب العدل وهو الاشارة الى
 من وجهين الاول ان السبب في صدق احد الامرين لا يلزم
 ان يكون في الشيء فيجوز ان يكون في شيء من ذلك
 الصدق ان كان بغيره عن المصنوع العلم والصدق
 فمن التصور وقد جعل في المصنوع فيكون في الشيء فيجوز ان يكون
 الامر الاول وان كان عبارة عن العلم وقد جعل في العلم
 الذي هو نفس التصور فيكون في الشيء فيجوز ان يكون
 وهذا الاشارة الى ان العلم هو الذي هو العلم والصدق
 كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور والصدق والصدق
 كقوله هو تصور فانه تصور العلم الى مطلق التصور والصدق
 الصدق كما فعل المصنف فلا بد ان كان كذا ان الصدق
 عبارة عن التصور مع العلم كقوله التصور مع العلم في
 اللاحق

فان العلم هو الذي هو العلم والصدق
 كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور والصدق والصدق
 كقوله هو تصور فانه تصور العلم الى مطلق التصور والصدق
 الصدق كما فعل المصنف فلا بد ان كان كذا ان الصدق
 عبارة عن التصور مع العلم كقوله التصور مع العلم في
 اللاحق

فان العلم هو الذي هو العلم والصدق
 كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور والصدق والصدق
 كقوله هو تصور فانه تصور العلم الى مطلق التصور والصدق
 الصدق كما فعل المصنف فلا بد ان كان كذا ان الصدق
 عبارة عن التصور مع العلم كقوله التصور مع العلم في
 اللاحق

الاول لان العلم هو الذي هو العلم والصدق
 كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور والصدق والصدق
 كقوله هو تصور فانه تصور العلم الى مطلق التصور والصدق
 الصدق كما فعل المصنف فلا بد ان كان كذا ان الصدق
 عبارة عن التصور مع العلم كقوله التصور مع العلم في
 اللاحق

فان العلم هو الذي هو العلم والصدق
 كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور والصدق والصدق
 كقوله هو تصور فانه تصور العلم الى مطلق التصور والصدق
 الصدق كما فعل المصنف فلا بد ان كان كذا ان الصدق
 عبارة عن التصور مع العلم كقوله التصور مع العلم في
 اللاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيء لا يتوقف على نفسه
والدور هو توقف الشيء ما يتوقف على
وبالعكس او غير ذلك
اما بغيره كما يتوقف على ما
مفكر كما يتوقف على
بشيء
الشيء هو ترتيب امور بغير متناهية الكمال بطو العلم
اما المتناهي فلا يتوقف على ذلك المتناهي اذ هو ليس بمتناهي
فلا بد ان يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايقن
بعدم
فكذلك حصوله اذ هو غير متناهي ان يذهب تسلسل الاكساب
الى غير النهاية وهو التسلسل او يجرى في الدور او ما يتلوه
اللازم فلا يتحقق التصور والتقدير لو كان بطريق الدور
او التسلسل لا يمنع التحصيل والكسب اما بطريق الدور
فلا بد ان يتوقف على ان يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا
توقف حصوله على حصوله سبب وحصوله على حصوله
اما بغيره او لم يثبت كما حصل بسبب سابق على حصوله

والتحصيل

وحصوله السابق على حصوله سبب والسابق على السابق على
الشيء سابق على ذلك الشيء فكل شيء سابق على حصوله لانه
تحت واما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المتناهي يتوقف على
على الاستغناء عما لا يتناهى به والاستغناء عما لا يتناهى به لا يمتنع والموت
على التحصيل فان قلت ان عينه يتوكل على حصول العلم المتناهي
على ذلك التسلسل على الاستغناء عما لا يتناهى به لانه يتوقف
على الاستغناء عن الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا بد ان
لو كان الاكساب بطريق التسلسل يترجم توقف العلم المتناهي
على حصول الامور بغير متناهية دفعة واحدة فلان الامور الغير
المتناهية متناهية في حصولها المتناهي للمعاد ليس من لوازمها
ان يتوقف في الرجوع بل يكون السابق مع وجود المتناهي وان
عينه لا يتوقف على الاستغناء عما لا يتناهى به من غير متناهية

العلم المتناهي

بل البعض من كل منهما بدليي والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر
وهو ترتيب امور معلومة للتادي الي مجهول وذلك الترتيب
ليس بصواب دائما لما قضت بعض العقلاء بعضا في مقنة
افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في العوتين فسمت
الحاجة الي قانون يفيد معرفة طرق متى

فلم ولكن لام ان استحصا الامور الغير المتكافئة
في ازمته الغير المتساوية والى التحصيل في تلك الامور
النفس كانه فانها اذا كانت قد تميزت عن موجدتها

ازمنة غير متساوية في ان يحصل لها علم غير متساوية
في الازمنة الغير المتساوية فنقول هذا الدليل بمنزلة شاهد
النفس وقد تميزت عليه في فترة الحكمه قال بل البعض

من كل منهما بدليي **اول** اما ان يكون جميع الصور
والقصد لغات بهما او يكون جميع الصور والقصد لغات

نظريا او يكون بعض الصور والقصد لغات بهما
والبعض الاخر منها نظريا والآخر لغات بهما

الفسان الاولان فتعين الثالث وهو ان يكون البعض
من كل منهما بدليي والبعض الاخر نظريا او الفهم على المحصول

يحصل منه بالفكر

لاني

لحق الاكتشاف النظري من الضرورية والاحاطة بالصحيح والفاسد الفكر العاقل
فيها وهو المنطقي ودموه بانها لا تافيه نهج لما لها الفهم عن الخطاة الفكر من عن

الطريق الفكر من البدليي لان من علم لزوم امر لاخر ثم علم

اللزوم حصل من العلمين السابقين وهما العلم باللائمة

والعلم بوجود اللزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم

يكن تحصيل النظر بالطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين

السابقين لان حصول الطريق الفكر والعلوم هو ترتيب

معلومه للتادي الي مجهول كما ان العلم بالعلم يحصل معرفة

الانسان وبقائه المحبور والناطقي وبقائه اهما بان

قد تمنا الحيوان واخرنا الناطقي حتى يتبادر الذهن منه الى

تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم

محدث وسكنه المتغير بين طرفي المطر ولكن بان العالم

متغير وكل متغير محدث فيحصل التصديق بمحدث

العالم والتميز بين في اللغز جعل كل شئ في شئ في الاصل

العلم الناطقي

جعل الاشياء المتعددة بحيث لطق عليها اسم واحد
 وكلمة لبعضها نسبة الى بعض او بالبعد والجزء والامور
 بالامور ما فوق امر واحد وكل ذلك كل جمع مستعمل في
 التعريفات فانه الفيزيائي اذا اعمد الى ان الشيء
 لا يمكن الا بهل الشئين فصاروا بالمعينة انما تصورنا
 عند العقل وهم غدا والصور والصور والصور
 والظنيات والظنيات فان الفكر كما يرى في الصور
 بجزء في الصور والصور والصور في الصور في الصور
 والظنيات اما الفكر في الصور والصور في الصور
 ذكرنا واما في الظن فكل هذا الى ان يتبين منه التراب
 وكل ما يتبين منه التراب يتبين منه هذا الى ان يتبين منه
 في الجهل فكلما قيل العالم مستعمل في التراب وكل مستعمل في التراب

صلى الله عليه وسلم

هذا هو العلم من العلوم

نور

فهمه في العالم قدم لائق العلم من الالفاظ المشتركة
 كما لطق على حصول العقل كذا لك لطق على الاعتقاد
 انما نرى المطابق للواقع وهو اصل من الاول ومنه الط
 التعريفات التي نرى استعمال الالفاظ المشتركة لا نقول
 الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قام
 اقربية بين تعين الماد من معانيها واهلها فربما والى ان
 الماد بالعلم المذكور في التعريفات الحصول العقلي فانه لم يبق في
 هذا الكتاب الا به واما اعمد الى ان المطابق قال
 للماد الى الجاهل لاستعماله استعمال المعلوم وحصل الجاهل
 وهو اعم من ان يكون مقصورا او مقصودا اما الجاهل
 المقصور فكل ما به من الامور المقصورة واما الجاهل
 المقصود فكل من الامور المقصود به من الالفاظ المشتركة

هو من العلوم من العلوم

انه مثل على العقل الرابع فانه مثلث رة الى العقل العرفي
 بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة
 للتصورات والنفذيات كالهيئة الحاصلة لاجزاء
 السيرة في اجتماعها وتبينها الى العقل الفاعلية بالانتماء
 او لا بد لكل ترتيب من ترتيب اهر هيمنة القوة العقلية
 كالجزء للسيرة و امور معلومة اشارة الى العقل الحاد
 كقطع الخشب للسيرة والاشارة الى محمول اشارة الى
 القوة الفاعلية فان التوفيق من ذلك الترتيب ليس الا
 ان يتاوى الذهن من العقل الى المطالب المحمول كجواب السئلة
 مثلا للسيرة وذلك الترتيب امر العقول ليس بصواب
 واما لان بعض العقلاء يبنوا فضل بعضنا في معتقدها فانهم
 منزهة احدنا في فكره الى التصديق بحدوث العالم

ومن الاخر الى التصديق بحدوث الانسان
 الواحد بنا فضل نفسه كسب وقين فقد عكروا به
 فكرة الى التصديق بحدوث العالم ثم يفكر فيفسد الفكر الى
 التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس بصوابين والالتم
 اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر صوابا فثبت الحاجة
 الى قانون يبين معرفة طرق الاكتساب المنطوق
 التصورية والتقديرية من ضرورياتها والاحاطة بالا
 فصار العجيبة والفاصلة الواضحة فيها ان تلك الطرق
 حتى يعرف منه ان كل فكر صوابي طريق يكون واي
 فكر صحيح واي فكر خاطئ وذلك القانون هو المسطر
 واما سمي لان طهر القوة العقلية ان يحصل بسببه
 ورسومه بالة قانونية تقسم اعانتها الذهن عن الخطا
 في الفكر فالله هو الواسطة بين العقل ومنطقه وصورته

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الى قاتل في هذا الموضع لا تسبب في سبيل

عبدالله بن محمد بن عبد الله

البحث الثاني في موضوع المنطق وموضوع كل علم ما يبحث
فيه عن عوارض التي يلحقه ^{لها} هو جوهرها لثباتها وما يساوي
الذي يثبت وجوده في ذاته

الى السيد وان في الاحتمال ان يكون هذا هو الذي
 المذكور في المتن هو ذلك الترتيب الاشبه
 بما هو في الاحتمال الذي لا يمكنه
 وان فرضنا ان هذا هو الذي لا يمكنه
 وان فرضنا ان هذا هو الذي لا يمكنه

و هو الاصل الاصح اليه فلا يتبعان الاصل الى
الاستقراء وهو مستقيم
فعلم النقط كونه ضروريا لجميع اجزاء الكون متعلوما وان كان
يبدل
الحاجة من نسبة الارتفاع في تحصيل العلوم النظرية فانه كونه
ماتية
معرض اليها ضرورة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على اصل
الاستقراء

الملاحقة **قال** البحث الثاني في موضوع المسقط **القول** وليس الامر بهذا **القول** قد سمعتموه في المسألة الأولى

قد سمعت ان العلم لا يتغير عند العقل الا بعد العلم بحقيقة
والما كان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع والعلم بالما
مستوفى بالعلم بالعام وحيث ان التعريف موضوع العلم
حتى لا يمتنع معرفة موضوع المنطق فوضع لكل علم ما يجب في

محال ان لا يلقى لانه لم يروم الدوراء السور واما
ذلك لم يمتد الاكتساب الى قانون بدو
ثم لاننا نقول المنطوي مجموع قوتين الاكتساب فاما
فمنها كسر وحاولنا اكتب قانون منها والمفرد
ان الاكتساب لانه الا بالمنطوي مفرد اكتب
على قانونه احد قوتيه كسر على ذلك المقدر فالدور
او السور لازم وقدر هذا الجواب ان المنطوي كج

اجرایه بدیهه و الا استغفر عن غفله و لا یجوز ایضا
و الا لزم الدور او التسلط و کمه المقتضی من بعض اجرایه
بدیهه كالشكل الاول و البعض الآخر كسب كذا في الاشكال
البعض الكسب باغنا يسبق و من البعض البديهی و ملازم
دور او التسلط و اعلم ان هذه مقایم الا الى الاحتمال

Hand 11

فوائد
نقولات

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو كتاب الله العزيز
مكتوباً في كل لغة ولسان
وكل زمان ومكان

او الجزية فموضوع المنطق المعلوماتية والتصورية والتصدية
 المنطقية بحيث عنهما من حيث انهما يوصل الى مجهول (التصور)
 او تصديقي ومن حيث يتوقف عليهما الموصول الى التصور
 لكونها كلمة او جزية وذاتية وعرضية وجنسية وفصلية
 ومن حيث يتوقف عليهما الموصول وهو اصل الحيوان والعارض سلب المبادئ
 الى التصديقي اما توقفا قريبا العارض للسبب الباري ومجاورة للسبب
 لكونها قضية وعكس
 قضية ولقيض قضية
 توقفا بعيدا ^{تكونها موقفا}
 وفي العلوم لا تحت الاعراض الا ان كانت
 صواعقها مظهر اقل عن غوارقها الترفيع كما هو
 انشودة الى الاعراض الذاتية اقامة الحد
 المحدود وادانته هذا فنقول موضوع المنطق المعلوماتية
 التصورية والتصدية لان المنطق تحت عن غوارق
 الذاتية ما تحت في العلم غوارقها الذاتية وهو
 صواعق العلم فكل المعلومات التصورية والتصدية
 موضوع المنطق وانما تحت المنطق تحت عن غوارق
 الذاتية للمعلومات التصورية والتصدية فلا تحت

عنها من حيث انها توصل الى مجهول التصوري او مجهول
 تصديقي كما تحت عن غوارقها كالمعلومات والتفصيل
 كانا على وجه معلومان تصوريان من حيث انهما
 تكميان فموصول المجهول المجمع الى مجهول التصور كالان
 وما تحت عن الغفيا المتقدده كون العالم متغير
 وكل من غير محض من حيث انها ليست تحت تفصيل قريبا
 موصلا الى مجهول تصديقي كونها العالم محض ذلك
 بحيث عنها من حيث يتوقف عليهما الموصول الى المجهول
 لكون المعلومات التصورية كالمعلومات الذاتية وعرضية
 وصف وفصلية ما تحت يتوقف عليهما الموصول الى التقد
 انما توقفا قريبا الى الاواسطة كالمعلومات التصديقية
 قضية او عكس قضية ولقيض قضية انما توقفا بعيدا

لو كان تصديقا

قال وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا اشاريا
الموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني لتقدم الشيء
على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم عليه
او باحرازه عليه والمحكوم به
كذلك والحكم لا مستاع الحكم متين
بجمل احدهما لا هو
بواسطة كونها موضوعات ومحمولات فان الموصل
لنفسه هو التصديق متوقف على العقيدة بالكلية منها والافتقار
موقوف على المحمولات والمحمولات فكل الموصل
التصديق موقوف على العقيدة بالذات وعلى الموضوعات
والمحمولات لا على موضوعات العقيدة عليها وبالجملة المنطق
تحت غير احوال المعلومات التصورية والعقيدة
التي هي احوال الاتصال الى المحمولات والاحوال التي هي موضوعات
عليها الاتصال فلهذا الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
والتصديقية لذاتها فهي جرت عن الاعراض الذاتية
لها **قال** وقد جرت العادة **في** **اقول** قد عرفت
ان الغرض من المنطق استحصال الجيوب لا الجيوب انما تصور
او تصديق فظهر المنطق انما في الموصل الى التصور وانما في

الموصل الى التصديق وقد جرت عادة المنطق بان
يسمى الموصل الى التصور قولا اشاريا ما كونه قولا اشاريا
في الغالب مركب القول اذ هو ما كونه اشاريا في الغالب
والافتقار ما هي احوال الاشياء والموصل الى التصديق حجة
لان من ينسلك به يستلزم لا على مطلوبه عليه على الخلق من خارج
يتجسأ او غلب ويجب ان لا يمتدح الاول الى الموصل الى
التصور على ما جرت العادة في الموصل الى التصديق بحسب الوضع
لان الموصل الى التصور التصوري والموصل الى التصديق
التصديقي فالتصور مقدم على التصديق طبعا فليقدم
عليه وضعه ليوافق الوضع الطبعي وانما قلنا التصور مقدم على
التصديق طبعا لان التقديم الطبيعي هو ان يكون الشيء
بحسب كنهه اليه المتأخرا لا كنهه على التصور كنهه اليه
المقدم

الاول

الموصل الى التصديق

الموصل الى التصديق

الى المقدق اما له المس على قطره والا لزم حصول المقدور حصول

المصدق ضرورة وجوب العلم عند وجود العلم واما انه

كتاب في تصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من تصديق

حضور المحكم عليه ما بذله او اقامه دق عليه ونصير المحكم

والتصور الحليم للعلم الاقصى بانتماع الحليم محمد بن جبريل احد رسله

مقصود است و فی هذا الكلام قد نبه علی فایده متن اهدیه

السنداء التقديري لقصور المحكوم عليه ليس معناه انه

سند من قضاة المحاكم عليه بكنة الحقيقة حتى لو لم يقبوا

نفعنا من شره

الحقيقة او بامر صادق عليه لان كل ما على انفسه لا ينف

يقفها كالمعلم على أبواب الجحيم وبالعالم الغدرة وعلى شجرة

بمقتضى ما يشاء من غير مقلوب كان الحكم مستنداً على التقدير

ملک خود

المحكوم عليه بكنة خفيقة لم يبيع منها امثال هذه الاحكام

والثانية ان الحكم فيها بينهم مقبول بالاشراك على معينين

الحدود النسبة الاكاديمية المتصورة بين الشين واما بينهما

القناع للشيخ الاكابر او اسن اعلمها مغني بالجم

الحكم بآية لا بد في التصديق من تصور الحكم الرباني عليه و

قال لا يمنع العلم الواقع فيها على ما يعنى الحكم والا فان

كان المراءية الغشقة في الموضوعين لم يكن لتور الاضلاع الحكم

محمّد بن عليّ أو القاض النسيب فيها فليدفع أسنّة عام العدة

تصور الاتباع وهو بطلان اذا ادر كذا النسب واقفا و

ليست بأقبحه يحصل التصديق والوقوف على المنصور

وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ كَانَ قُلْتُ هَذَا الْفَائِزُ وَأَمَّا الْكُلُّ أَدْرَاكَ

اعاذه اكان مغلفا في القصد في السنة من قصور الحكماء في الاعمال

۱۰۰

فيكون المعنى ان في الصدقة من ثلثها الا ربع
والاخر اربع لا تقبل في الا ربع والآخر اربع
بدون ثلثها واربعة

قال واما المقالات فثلاث الاولى في المفردات وفيها
اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ متى

الاختيارية للنفوس والافعال الاختيارية للنفوس
منها بعد شعورنا بها والتقدير الى اصدارها بمحصل الحكم
موقوف على تصور حصول التصديق موقوف على حصول
الحكم حصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المص

الصدق في على اربعة فصول اوله اكل التصديق لابد فيه تصور
الحكم يدل على ان تصور الحكم هو جوهر التصديق ولو كان المراد
به العاقبة النسبية لزم ادراج التصديق على اربعة وهو صحيح

بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه ثلث
تصورات الحكم عليه والحكم به والحكم قيل فحق ما بين
قوله وقال المصنف ههنا لان الحكم فيما لا الامام تصور لا محذور
بخلافه قال المصنف فانه يجوز ان حكمه قوله الحكم معطوف

ولادة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لمطابقة كدلالة الالفاظ
على المعنى والالتفات في موضوعه وحال فيه فتم كدلالة
على المعنى او الالتفات في موضوعه والحال فيه فتم كدلالة

تصور الحكم عليه كانه قال لابد فيه تصور الحكم وهو غير لازم
متصور ان حكمه تصور او ان حكمه معطوف على الحكم عليه
تحت حكمه تصور او فتم نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا
على الحكم عليه ولا يمكن الحكم تصور الواجب ان يقول تصور

اللازم من ذلك استبعاد التصديق تصور الحكم عليه
وبه والدمي استبعاد التصديق التصورين والحكم
فلا يمكن الدليل واراد على المدعى وايضا ذكر الحكم كونه

استدراكا في المطالبان تقدم التصور على التصديق
طبعا والحكم اذ لم يكن تصور الحكم كونه في ذلك
قال واما المقالات فثلاث الاولى في المفردات

فقدور الاله

والله اعلم

[illegible]

موضوع لموضوع فلهذا كالمعنى المدلول للفظ نفسه كدلالة
 الانسان على الحيوان فان الانسان انما يدل على الحيوان
 لا على ما هو موضوع للحيوان العاقل وهو معنى وفيل في الحيوان
 الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة اللفظ
 موضوع لمعنى فلهذا كالمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 على ما على العلم ومنه الكثرة فان دلالة عليه بواسطة
 موضوع للحيوان العاقل فلهذا كالمعنى المدلول للفظ كدلالة
 التسمية الدلالة الاولى بالاطلاقة فلان اللفظ مطاوع
 لتمام ما وضع له من قولهم طاب النعل بالنعل اذا توافقا اما
 الدلالة الثانية بالتعريف فلان جرم المعنى الموضوع له في
 فلهذا كالمعنى المدلول للفظ كدلالة التسمية الدلالة
 الثالثة بالدلالة فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن

الموضوع

الموضوع كدلالة على الخارج الا ان كان قيداً
 الدلالة بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد لا يتحقق
 مدلول الدلالة ببعضها ووكذلك لجزاها
 اللفظ نفسه كالمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 موضوع للمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 ولا يمكن العلم وهو يتوسط بين اللفظ والمعنى
 وان كونه اللفظ نفسه كالمعنى المدلول للفظ كدلالة
 كالمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 وهو يتوسط بين اللفظ والمعنى
 الدلالة الثانية بالتعريف فلان جرم المعنى الموضوع له في
 فلهذا كالمعنى المدلول للفظ كدلالة التسمية الدلالة
 الثالثة بالدلالة فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن

المدلول للفظ كدلالة الانسان
 موضوع للمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 ولا يمكن العلم وهو يتوسط بين اللفظ والمعنى
 وان كونه اللفظ نفسه كالمعنى المدلول للفظ كدلالة
 كالمعنى المدلول للفظ كدلالة الانسان
 وهو يتوسط بين اللفظ والمعنى
 الدلالة الثانية بالتعريف فلان جرم المعنى الموضوع له في
 فلهذا كالمعنى المدلول للفظ كدلالة التسمية الدلالة
 الثالثة بالدلالة فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن

الفتوة الذي هو الملازم واذا امكن هذا القول
لولا قيد دلاله المطابقة لقيد توسط الوضع لا

دلالة المطابقة

بدلالة القيمة فلا بد اذا اطلق الامكان واريده
فان الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص
مطابقة وعلى الامكان العام تحقفاً ومصدقاً

والا لزم اما الاستغناء
بدلالة التحقير
فان الامكان على الامكان الخاص
الخاص يدل على الامكان
فان المطابقة على الامكان
العام بالتحقق ولا بد من

عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضعي لا
الامكان العام مما وقع له اللفظ الامكان
ففيه قيد دلاله المطابقة دلالة القيمة فلا يكون
واذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة

عن لان دلالة اللفظ الامكان على الامكان العام
في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما
وضع له وليس بواسطه ان اللفظ موضوع لا

مكان

ان دلالة اللفظ الامكان على
صور الامكان هو الامكان الخاص
بالتحقق بدلالة صور الامكان
الامكان العام بدلالة صور الامكان

العام

مكان لم يقضها وان فرضا استغناء وضع ما رايه
بل بواسطه ان اللفظ موضوع الامكان الخاص الذي
وضع له ليس بدلالة على الامكان العام
وضم الامكان العام واما الاستغناء بدلالة اللفظ

لزم فلا بد اذا اطلق لفظ الجنس وعني به الجرم كما
دلالة عليه مطابقة وعلى الفتوة لزم اما مع انه

مصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلولم
تقيد دلاله المطابقة بتوسط الوضع وفل قد دل

قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة ان كانت
دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطه

ان اللفظ موضوع له لا لا وفرض انه ليس موضوع
للفتوة كان والا عليه تلك الدلالة بل بسبب

وضع اللفظ لجرم الملزوم له لولا قيد دلاله
واما ان تخاف من دلالة المطابقة فلا بد

وشرط الدلالة التامة ان يكون المعنى هو الصورة وانه لا يقع في اللفظ فمعنى اللفظ لا يشترط
فيها كونه بغير معنى كقوله في الخارج حقيقة في كونه لفظا العرفي البصر مع عدم الملازمة بينهما
في الخارج معنى

فخرج ذلك المعنى **قال** بشرط في الدلالة التامة

في قول لا كانت الدلالة التامة امية اللفظ على

مخرج عن الموضوع له اللفظ فان اللفظ لا يدل على كل

خارج منه بل الدلالة على الخارج شرط وهو المعلوم الذي في

كونه الامر في جبر لا في المسبب للفظ تحت يد من تصور

المسبب صورة فانه لو لم يحقق هذا الشرط امتنع فهم الا

مخرج عن اللفظ لا يمكن الا على ذلك لان الدلالة اللفظ

على المعنى كسب الموضوع لا على الامر من اما لاجل الموضوع بانه امر او

لا لاجل ان يكون من غير موضوع له فمعنى اللفظ ليس موضوعا

للمخرج من المعلوم بل كسب من تصور المسبب ليس

الامر انما هو متحقق في كل اللفظ والاعلي في الاستيفاء

الى الدلالة التامة امية في الامر في جبر وهو كونه الامر

فانه لا يكون في اللفظ بل في الشرط

فان الدلالة التامة امر في جبر

المعنى

لا يشترط

اللفظ في ذلك المعنى لا يشترط بدلالة المطابقة فانه

اللفظ الامكان واريده الامكان العام كان

عليه مطابقة وصدق عليها انها دالة اللفظ على

وخل في المعنى الموضوع لان الامكان العام واما

في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بآراء

وهو قيدنا المذهب بوسط الوضع خرجت عنه لا عند

ليست بواسطة اللفظ موضوعا وخل في ذلك

المعنى فانه وكلمة قيد دالة التامة لا تشترط بدلالة

المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الخس عن به الصورة كان

عليه مطابقة وصدق عليها انها دالة اللفظ على ما خرج

عن المعنى الموضوع له في هذا الامر لو لا التقييد

الوضع اذا قيد به خرجت لانها ليست بواسطة اللفظ موضوعا

ان م

مخرج الدلالة

فصل في معرفة الجواهر

Handwritten signature and date: 10/10/10

بغیر مانگم اما بقدر مبادات و لم یخیر بیا لایعزایا
نزد خود آنها لایعز بیا و فرزند استین عدم اسفند

لا تتركوا ما كنتم تعلمون وجوده ولا ترموهن في البحر بل تعلموا
وجوده ولا ترموهن في البحر بل تعلموا

والله اعلم بالصواب

وإن كان من غيرهم لم يكن من غيرهم

الصفحة ١٠٠ من المخطوطات
التي كانت في مكتبة
الملك الناصر

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

ما بعد النصارى وقد توجب بدو منها طائر الشمس وقلوبها
التي هي في

2000

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

ای

الامور
بدون
الكلام بعينه

فانتهى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وحمده

الملكوت
باسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

رضى الله عنه
 الى الله
 للفقير
 داود

ان الله تعالى قد علم انكم
لا تعلمون ما هو الحق ولا
ما هو الباطن الا بما يشاء
فمن اراد ان يعلم الحق
فليرجع الى الله تعالى
فانه لا اله الا هو
العليم الغني

الفصل الثاني في بيان
الحق والباطن
والحق هو الذي لا يتغير
ولا يزول ولا يحد
ولا يحيط به العقل
ولا يدركه الحواس
فانه لا يرى ولا يسمع
ولا يجوس ولا يحس
ولا يفكر ولا يعقل
ولا يعلم ولا يدرك
الا بالله تعالى
فانه هو الحق
والباطن هو الذي
لا يمكن العلم به
الا بالوحدة
فانه لا يرى ولا يسمع
ولا يجوس ولا يحس
ولا يفكر ولا يعقل
ولا يعلم ولا يدرك
الا بالله تعالى
فانه هو الباطن

من الدليل ١١١١
هو ان التفرقة مطلقا لا يوجد في هذه الحالة

الوجه في جميع ما يليه من اللفظ المعنى

مجموع المعنيين من زامي مجازا فلا بد ان يكون للفظ
 جـ وان كان كونه دالة على المعنى وان كان كونه ذلك المعنى
 معنى اللفظ وان كان كونه دالة جـ اللفظ على جـ المعنى
 فيخرج عن الحد لا كونه لـ جـ اللفظ الاستثناء وما كونه
 جـ لكن لا دالة له على المعنى كزيد وما كونه لـ جـ دالة على المعنى
 ذلك المعنى كونه جـ المعنى المقصود كعبده الله فان لـ جـ
 كعبده الله المعنى وهو العبودية لكعبده الله المعنى
 الى الذات الشخصية وما كونه لـ جـ دالة على جـ المعنى
 المقصود لكن لا كونه دالة مقصوده كالجو ان الدال على
 اذ اسمي يستحق الثاني فان معناه المعية لان فيه
 مع الشخص والمعية لان فيه مجموع مفهوم الجو الى الثاني
 فالجواب ان مثلا الذي هو جـ اللفظ دالة على جـ المعنى المقصود

الوجه

هو الشخص لان لـ دالة على مفهوم الجو ان مفهوم
 الجو ان جـ المعية لان فيه وهو جـ المعنى اللفظ المقصود
 لكن دالة الجو ان على مفهومه ليست مقصودة في حال
 العلمية بل المقصود من الجو ان الدال على اللفظ الشخص
 والا ان لـ المقصود جـ جـ المقصود على جـ معناه فهو
 المقصود هو ان لم يكن لـ جـ او كان لـ جـ ولم يدل على جـ او كان
 لـ جـ دالة على معنى ولا كونه ذلك المعنى جـ المعنى المقصود
 اللفظ او كان لـ جـ دالة على جـ المعنى المقصود ولم يكن لـ جـ
 مقصوده فمفهوم المقصود لـ لـ اللفظ الاربعة فان
 قلت المقصود مقدم على المركب طبعا فلم افهمه وضا
 ومخالفه الوضوح الطبع فوجه الخط عند المحصلين فيقول
 المقصود والمركب اعتبارا ان احدهما كسب الذات وهو

اللفظ والآخر منهما اعتبارا ان

ما صدق عليه المعنى من غير وجودها فانيها محسب

المفهوم وهو ما وضع اللفظ باذنه لما كانت مفهوما
فان المفهوم ما هو مشترك في الحقيقة المكتوبة واذنا
ما صدق الكتاب عليه من ايراد الالفاظ فان عينه في
المعنى متقدم على المركب طبعاً ان ذات المفرد متقدم
على ذات المركب فكذلك في المعنى فانه مشترك
والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان
ان مفهوم المفرد متقدم على مفهوم المركب فهو قائم
في مفهوم المركب ووجوده في مفهوم المفرد عدمه والوجود
في التعريف بقا على عدمه فلذا اذ اخذ المفرد في التعريف
وقدم في الافهام والاحكام لانها بحسب الذات وانما
اعطى المقسم دلالة المطابقة لا التعظيم والالزام لان المعنى

تكميل اللفظ

اللفظ لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

مركب اللفظ افراده دلالة جارية على جارية معناه المثل بغير عدم
والالزام عليه لا دلالة جارية على جارية معناه التعظيم والالزام من عدم
والالزام عليه فانه لو اعني التعظيم والالزام في المركب والالزام
لزم ان يكون اللفظ المركب من مفردتين معنيين
سطين مفردتين معنيين معناه اللفظ على جارية معناه التعظيم
اذ لا جارية له وان كان اللفظ المركب الموضوع باذنه مشترك
لازم ان يكون بسبب مفرد الالزام جارية اللفظ لا دلالة
على جارية المعنى الالزام وفيه نظر فان غاية ما في السبب ان يكون
اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق لمركب وبالقياض الى المعنى
التعظيم والالزام مفردا كما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين
مطابقين مفردا او مركبا كما في عبد الله علم لا يجوز ذلك باعتبار
مفردتين معنيين تعظيم او معناه الالزام لان يقال ان الالزام

مفردا او مركبا لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

اللفظ لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

اللفظ لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

اللفظ لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

اللفظ لا يصدق عليه المعنى من غير وجودها

وهو ان لم يصلح لان مخبره وحده فهو الادوات كفي ولا وان صلح
فان دل بهيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم ي
فهي الاسم متنى

والركب بالنسبة الى المعنى المتضمن الاسم امر لا محقق الا اذا كان
بالنسبة الى المعنى المطابق اما في المتضمن لانه اذا دل على اللفظ على
معناه المتضمن دل على ج. معناه المطابق لان معنى المتضمن
معنى المطابق وج. الج. هو ما في الاسم او لانه اذا دل على اللفظ
على ج. المعنى الاسم امر بالاسم فدل على ج. المعنى المطابق

لاشئ محقق الاسم بدونه المطابقة وقد حقق الامر
والركب بالنسبة الى المعنى المطابق بالنسبة الى المعنى المتضمن
او الاسم امر في المتضمن المذكورين فلهذا حصل النسبة الى الاداة

والركب بالمطابقة الا ان هذا الوجه يفتقر الى اللفظ
المطابق في نفسه والوجه الاول ان لم يأت وجوب الاعتبار
قال هو ان لم يصلح لان مخبره **قول** اللفظ هو
اما ادلة او فكل اسم لانه اما ان يصلح لان مخبره وحده

فان كان الاسم
مخبره له ان لم يصلح لان مخبره وحده
فان كان الاسم
مخبره له ان لم يصلح لان مخبره وحده
فان كان الاسم
مخبره له ان لم يصلح لان مخبره وحده

او لا فان لم يصلح لان مخبره وحده فهو الاداة كفي ولا وان
او المتضمن لان ما لا يصلح لان مخبره وحده اما ان لا يصلح
الاخباريه اصلا كفي فان الخبرية فقولنا زيد الدار حاصل لا

وغيره في الاخباريه واما ان يصلح الاخباريه لكن لا يصلح الا
خبريه وحده لانه ان الخبرية فقولنا زيد الدار هو لا محقق ولا محقق
له في الاخباريه والعلل تقول الانفعال الناقصة لا تصلح لان مخبرها
وحدها فلهذا ان كلمة ادوات فتقول لا بعد ذلك

انهم قسموا الادوات الى غرضانية وزمانية وهر الافعال
الناقصة غاية في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق
اصطلاح النحاة وذلك على لازم لان نظرهم في الالفاظ
حيث العز ونظر النحاة فيها مخير حيث اللفظ ونفسه
تفاهر جهنم الجنتين لا علمهم بطابق الاصطلاحين وان

وهو الخبرية
وهو الخبرية
وهو الخبرية

ان سوره الفاتحه

المحمد

ان

وان لم يترك موصوفا او لم يترك نسبة اليه حقيقة واما نسبة في حصول
لكونه بالنسبة الى الجوانب لظهوره في الوجود المتخيلة من

فالا سسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فالاول الى
معناه واحدا فاما ان يتشخص ذلك المعنى الى
مصولا على كثيرين اذ لم يتشخص الى بعد لان بقى على كونه
سمر على غير التفات لانه غلظة واما ان يتشخص لمعين وجو
حقيقيا عرف المنطقيين وان لم يتشخص واصل لان بقى
على كونه في قولهم والكثيرين افراده فلا يكون اما ان يكون حصوله
افرادا ذهنية او خارجية على السوية او لا فان كانت
الافراد الذهنية او الخارجية في حصولها وصدورها عليها
متساوية لان افراد متساوية في معناه من المتساوية وهو
المتساوية كما ان في النفس فاني الان في الافراد المتساوية
لها افرادهم وصدورها عليها بالسوية والنسبة في النفس في حصولها عليها
بالسوية وان كانت الافراد على ان يكون حصولها اولي

فان الشخص ذلك المعنى في حصوله
لان بقى على كونه في قولهم
الكثيرين افراده فلا يكون اما ان يكون حصوله

المتساوية كما ان في النفس فاني الان في الافراد المتساوية
لها افرادهم وصدورها عليها بالسوية والنسبة في النفس في حصولها عليها
بالسوية وان كانت الافراد على ان يكون حصولها اولي

الافراد

واقدم او ان يكون من البعض الآخر في التشكيك
على نسبة او في التشكيك بالاولوية وهو خلاف الاخر فالا
اولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب انه واجب وقوى
منه في الممكن والتشكيك بالقدم والتاخر وهو ان يكون
حصول معناه في بعضها مقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود الاخر
البعض فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك
بالنسبة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها
اخر من البعض الآخر كالوجود ايضا فانه في الواجب اشد منه
من الممكن لان انما الوجود في الواجب الوجود اكثر كما ان
اخر البياض وهو اقوى من البصر في سائر النسخ اكثر مما هو في سائر
الحاج والاشهر شيئا لان افراد مشتركة في اصل المعنى مختلفة
باعد الوجود الشدة والافتقار اليه ان نظرا الى جهة الاشتغال

ان افراد النسخ والاصح من سائر النسخ
لكنها مختلفة باعد الوجود

خبير انه متواطىء افق افراد فيه وان نظر الى جهة الاشارة
 او سمع انه مشترك كما في لفظه معان كالعين قالوا طرفه فليس
 بل هو متواطىء مشترك فهذا المعنى بهذا الاسم ان كان
 اى وان كان المعنى كونه اما ان يتخلل بين تلك المعاني
 بان كان موضوعا للمعنى او لا ثم لو حفظت المعنى ووضع
 لها نسبة بينهما او لم تتخلل في كل حال كان موضوعا للمعنى
 على السوية الى كل موضوعا لهذا المعنى موضوعا الى كل
 من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك لا يشترط ان يكون
 المعاني كالعين فانهما موضوعا للبيان والظاهر والذات
 السواء وان تتخلل تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعمال
 في المعنى الاول او لا فان ترك استعماله متوقفا على التقدير
 الاول والثاني اما الشرح فليس متوقفا على استعماله

ان نقله
 كونه
 والركبة
 بينه

والصوم فانه من اصل اللغاة ومطلق الاسك ثم نقلها
 للشرح الى الاركان المحصورة والاسك المحصورة مع الغنية
 واما غير الشرح وهو اما العرف العام فهو المنقول العرف
 كالدابة فانه من اصل اللغاة لكل ما يدب على الارض ثم نقله
 العرف العام الى ذوات النواجم الاربع من الخيل وال
 البغال والحمير او العرف الخاص من المستقولا اصطلاحا
 كانت النخلة والشظا اما اصطلاحا كانت النخلة فكل
 فعل فانه كان موضوعا لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب
 والضرب ثم نقله النخيل الى كلمة كانت على غير فنية
 مقترن باحد الازمنة الشدة واما اصطلاح الشظا فكل
 لدر ان فانه من اصل السكيب ثم نقله الشظا الى
 ترتيب الاشياء على ما يليه العلوية ان لم يترك معناه الاول
 الاسكيب الذي هو العلوية

وهذا الاصطلاح الخاص غير اصطلاح اهل اللغة

الاسكيب الذي هو العلوية

وهذا لفظ لم يثبت له لفظ اخر اذ ان لفظا في المعنى ومجانا
كان وكل فلفظ الى اخره واحاطا في
فهو اتمام الفصل الثاني في المعاني
المفرد الى الخ م م م

بل استعمل في اللفظ حقيقة ان استعمل في الاول وهو
عنه وما زال استعمل في الثاني وهو المقتول اليه كالس
وضع اول اللحية ان المعنى ليس ثم نقل الى الرجل الشجاع
بينهما وهو الشجاع فاستعمل في الاول الطريق حقيقة
بطريق المجاز اما الحقيقة فلما منحى فبان الامر اي

اخر حقيقة اذ كنت منه على اثنين اذ كان اللفظ
في موضع الاصل فهو مشتق من معناه معلوم الدلالة
المجاز فلما منحى فبان ان المعنى اذ انفعده اذ استعمل اللفظ
في المعنى المجاز فنفذ في مكانه الاقلى وموضوعه لا يقع

وكل لفظ الى اخره **اول** ما مر عليه اللفظ كان بالعبارة
الى نفسه وبالنظر الى نفسه معناه وهذا السبق للفظ بالعبارة
الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذ نسبته الى اللفظ اخره فخرج

في الحقيقة ان المعنى ليس ثم نقل الى الرجل الشجاع

في موضع الاصل فهو مشتق من معناه معلوم الدلالة

ما مر عليه اللفظ كان بالعبارة الى نفسه وبالنظر الى نفسه معناه وهذا السبق للفظ بالعبارة الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذ نسبته الى اللفظ اخره فخرج

في المعنى ليس ثم نقل الى الرجل الشجاع
في الحقيقة ان المعنى ليس ثم نقل الى الرجل الشجاع
في موضع الاصل فهو مشتق من معناه معلوم الدلالة
المجاز فلما منحى فبان ان المعنى اذ انفعده اذ استعمل اللفظ
في المعنى المجاز فنفذ في مكانه الاقلى وموضوعه لا يقع

ان يتوافق المعنى في المعنى معناه اذ اختلف في المعنى
الى معناه واحد ما صح ولا يمنع اخره ان كانا متوافقين
فهو اذ في اللفظان مترادفان كالسبب واللا
سبب اذ في اللفظان مترادفان كالسبب واللا
نقلت الا ان كان المعنى مركوب واللفظان راكبان
عليه فمكونان مترادفتين وان كانا مختلفين فهو مركوب

واللفظان متباينان لان المبانيه المتعارفة مترادفتين
المعنى لم يكن للمركوب واحدا متحققا متعارفة بين اللفظين
للمتعارفة بين المركوبين كالان والفرس من الكس

منظر ان مثل الساطق والفصيح والسيف والصارم
من الالفاظ المترادفة لصلتها على ذات واحدة
وهو فاسد لان المترادف هو الاتحاد والمفهوم

كالبشر الاسلم

واللفظان متباينان لان المبانيه المتعارفة مترادفتين

من الالفاظ المترادفة لصلتها على ذات واحدة

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالصدق

لا الاتحاد في الذات لئلا يمتنع الاتحاد في الذات من لوازم
 الاتحاد في المضموم بعد ان العكس **فك** واما المركب
 فهو امانام **فك** لا يقع في مضموم المضموم وانما هو
 في المركب امانام او غير نام لانه امانام لا يصح السكون
 عليه الى ان يند الخاطب فائدة تامة ولا يكون مستقرا
 للفظ اخر ينظره الخاطب كما اذا قيل زيد فيقول
 منظره الان يبق قائم او فاعده مثلا بخلاف ما اذا قيل
 قائم واما ان لا يصح السكون عليه فان صح السكون عليه
 فهو المركب النام والافعال المركب الناقص وبغير النام
 والمركب النام امانام كتحتمل الصدق والكذب فيكون
 اول ما يحتمل وهو ان لا شيء فان قيل لانه امانام كونه مطابقا
 للمواقع ولا فان كان مطابقا للمواقع لم يحتمل الكذب وان

الكي

لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فلا يمتنع ان لا يكون
 محتمل ان المراد بالواو الواو الصلة او الفاصلة كتحتمل ان
 هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق
 يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الا
 خبر والظنة في الخبر هذا خبر من لان الاحتمال لا يمنع
 بل يجب ان يقال ما صدق امانا كذب والحق في الجواب
 ان المراد واحتمال الصدق والكذب مجرد النظر الى التوهم
 والاشكال قولنا السهم فوقنا اذا جرد النظر الى المضموم
 اللفظ ولم يعبه الخاطب احتمل عند العقل الكذب قولنا
 اجتماع النقيضين من وجوب محتمل الصدق مجرد النظر
 الى مفهومه فمقتضى التقسيم ان المركب النام ان
 احتمل الصدق والكذب محب مفهومه فهو الخبر والا

بل يجب ان يقال ما صدق امانا كذب
 ان المراد واحتمال الصدق والكذب مجرد النظر الى التوهم
 والاشكال قولنا السهم فوقنا اذا جرد النظر الى المضموم
 اللفظ ولم يعبه الخاطب احتمل عند العقل الكذب قولنا
 اجتماع النقيضين من وجوب محتمل الصدق مجرد النظر
 الى مفهومه فمقتضى التقسيم ان المركب النام ان
 احتمل الصدق والكذب محب مفهومه فهو الخبر والا

ان كان بلا خلاف

المقصود من هذا القول هو ان تصور الشيء من غير تصور غيره هو تصور الشيء بحد ذاته
 وعلى ان لا يمنع واللفظ الذي عليه ما يحتمل ان يكون بالشيء (الشيء) من غير ان يكون بالشيء

المركب عزاء فان كان كونه المراد انشا منه قيد الاول
 التغيير كالصواب العاطق او لا يكون وهو في العنصر كالمركب
 من ان يتم اداة او اداة **قال** الفصل الثاني في
 المنزوعة الى **اول** المعاني من الصور الذهنية من حيث
 وضعها في اللفظ فان لم يوضعها باللفظ المنزوعة من المعاني
 المنزوعة والآخر المركبة والكلام هنا انما هو في المعاني المنزوعة
 كما سنوف نكمل مفهوم وهو انما حصل عند العقل اما بغير
 او كلي لانه اما ان يكون نفس الصورة اي من حيث انه متصور
 ما عاين وقوع الشئ فيه اي من انشائه بين كثرين وصدق عليها
 او لا يكون فان منع نفس تصور وقوع الشئ فيه فهو ابرار
 كمنه الانساق فان الهندية اذا حصل مفهومها عند
 العقل امتنع العقل بحد تصور غير صدق على امر مستعدة

هذا هو المقصود من هذا القول هو ان تصور الشيء من غير تصور غيره هو تصور الشيء بحد ذاته
 وعلى ان لا يمنع واللفظ الذي عليه ما يحتمل ان يكون بالشيء (الشيء) من غير ان يكون بالشيء

وان لم يمنع الشئ من حيث هو متصور فهو الكلي كالان
 فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدق عليه كثرين
 وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو هو وان
 لكان للمعنى معناه فانما قيدت نفس التصور لان من الكليات
 ما يمنع الشئ من باللفظ الى الخارج كما حسب الوجود فان الشئ
 فيه يمنع باللفظ الى الخارج لكن اذا جرد العقل النظر الى
 مفهومه لم يمنع من صدق عليه كثرين لان مجرد تصور له كما
 ما عاين وقوع الشئ فيه لم يقتض فراسات الوحدانية
 الى وليس كالكليات الفرضية كالاشياء والاشياء
 والوجود فانها تمنع ان تصدق على شئ من الاشياء كثر
 لان النظر الى مجرد تصور ما بل النظر الى الخارج لانه ليس في الخارج
 له انما هو من تصديق عليها من هذا نعلم ان اذا اكل

كليات بالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

والان المنع

۱۱۱

فارقته عنه بها كذا شخص من شخص آخر

النوع متعدد الاشخاص في الخارج اولا لم يكن فان كان متعدد
 الاشخاص فهو المقول في جواب ما هو كسب البشر كذا قوله
 مع لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب به عام ما هيته
 وحقيقة فان كان سؤالا مشتركا واحد كان طالبا لتام
 الحقيقة به وان جمع بين شيئين او اشياء انما يكون عام
 ما هيته المشتركة بينهما ولما كان النوع المتعدد الاشخاص فكل
 لسان هو عام ما هيته كل واحد من افراد ما ذا سئل عن زيد
 مثلا بما هو كان المقول في الجواب لسان لانه تمام ما هيته
 الحقيقة وان سئل عن زيد وبكر بما هما كان الجواب لسان
 ايضا لانه كان ما هيتهما المشتركة فلا تجزم كونه مقولا في جواب ما هو
 كسب البشر كذا قوله صيغة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص
 بل يخصص نوعه من اشخاص واحد كان مقولا في جواب ما هو

في جواب ما هو عن الاشياء المتعددة الاشخاص
 في جواب ما هو عن الاشياء المتعددة الاشخاص
 في جواب ما هو عن الاشياء المتعددة الاشخاص
 في جواب ما هو عن الاشياء المتعددة الاشخاص

لسان

بحسب الخصوصية الحقة لان الابل ما هو عن ذلك
 الشخص لا يطلب الا عام ما هيته الحقيقة به اولا واذ قوله
 في الخارج صرح بجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال
 كونه المطلوب تمام ما هيته المشتركة واذ قد علمت
 ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كما
 مقول على كثرين في جواب ما هو وان لم تعدد كان
 مقولا على واحد في جواب ما هو فلو كان مقولا على واحد
 على كثرين متفقين بالحقاق في جواب ما هو فكل
 جنس وقوله مقول على واحد ليدخل في طبع النوع
 الغير المتعدد الاشخاص وقوله على كثرين ليدخل
 النوع المتعدد الاشخاص وقوله على كثرين متفقين
 بالحقاق ليمرح الجنس فانه مقول على مختلفين بالحقاق

كثرين م

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

اولها فخرها ب ما هو خارج الفتنه الباقية اعلم

الفصل في المصحة والعرض العام لآنها لائق (فيها)

ما هو و هذا ك نظره و هو ان احد الامر س لازم اما

الغريب على امرئ سديك واما ان لا يكون العرف

بما معال المراد بالكس في ان كان مطلقا مع

وجودیں فرما لے ارج اولم کیونکہ افسوس کہ ان کی کوئی توجہ

فول على واحد ايد اجنوا الان النوع الغر المتدا

شخص من الخارج متول على كسب من موجود في الذم

كان المراد بالكنز في الموجودين (التي هي في قوله)

ريف الانواع السراية جودها في ربح اصلا كما

فما كره قاصدا الصواب الى كيرف

وليف قوله على احد من لفظ الكل ايضا قال المقول

۱۷۲

5

عام ابراء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر اولاً لا يكون
 بتمام ابراء المشترك لاجل المشترك الذي لا يكون واداً
 مشترك بينهما اي هو مشترك لا يكون هو مشترك في ذاته
 بل كل هو مشترك بينهما كونه اما نفس ذلك ابراء
 منه كالحيون فانه عام ابراء المشترك بين الانسان
 والعنفس اذ لا يوجد مشترك بينهما الا هو مجموع ابراء
 ارجو منه كالجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك
 رادة فكل منهما وان كان شريكاً بين الانسان والحيوان
 الا انه ليس عام المشترك بينهما بل بعضها اذ كان عام
 المشترك بينهما هو الحيوان المشترك على الكل وربما يقال
 المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كما
 فانه مجموع الجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك

رادة فكل منهما وان كان شريكاً بين الانسان والحيوان
 الا انه ليس عام المشترك بينهما بل بعضها اذ كان عام

بالارادة

عام ابراء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر اولاً لا يكون
 بتمام ابراء المشترك لاجل المشترك الذي لا يكون واداً
 مشترك بينهما اي هو مشترك لا يكون هو مشترك في ذاته
 بل كل هو مشترك بينهما كونه اما نفس ذلك ابراء
 منه كالحيون فانه عام ابراء المشترك بين الانسان
 والعنفس اذ لا يوجد مشترك بينهما الا هو مجموع ابراء
 ارجو منه كالجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك
 رادة فكل منهما وان كان شريكاً بين الانسان والحيوان
 الا انه ليس عام المشترك بينهما بل بعضها اذ كان عام
 المشترك بينهما هو الحيوان المشترك على الكل وربما يقال
 المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كما
 فانه مجموع الجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك

عام ابراء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر اولاً لا يكون
 بتمام ابراء المشترك لاجل المشترك الذي لا يكون واداً
 مشترك بينهما اي هو مشترك لا يكون هو مشترك في ذاته
 بل كل هو مشترك بينهما كونه اما نفس ذلك ابراء
 منه كالحيون فانه عام ابراء المشترك بين الانسان
 والعنفس اذ لا يوجد مشترك بينهما الا هو مجموع ابراء
 ارجو منه كالجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك
 رادة فكل منهما وان كان شريكاً بين الانسان والحيوان
 الا انه ليس عام المشترك بينهما بل بعضها اذ كان عام

عام ابراء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر اولاً لا يكون
 بتمام ابراء المشترك لاجل المشترك الذي لا يكون واداً
 مشترك بينهما اي هو مشترك لا يكون هو مشترك في ذاته
 بل كل هو مشترك بينهما كونه اما نفس ذلك ابراء
 منه كالحيون فانه عام ابراء المشترك بين الانسان
 والعنفس اذ لا يوجد مشترك بينهما الا هو مجموع ابراء
 ارجو منه كالجوهر والجسم الناعم والحساس والمحرك
 رادة فكل منهما وان كان شريكاً بين الانسان والحيوان
 الا انه ليس عام المشترك بينهما بل بعضها اذ كان عام

راجع الى مجموع

راجع الى مجموع
 راجع الى مجموع
 راجع الى مجموع

و هو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشترك فيها
 عنها وعن كل ما يشترك فيها كالحيوان بالنسبة الى الانسان وان لم يكن
 تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اطلاقا او بعضا من تمام
 المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر من

كالحيوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان
 او كماله من حيث هو كماله كمال الانسان كماله
 الجواب بالحيوان وان افرد الانسان بالسؤال
 للجواب بالحيوان لان تمام ماهية الحيوان الناطق لا يطبق
 فقط ودرستوه بان كل مقول مشترك بين اثنين
 في جواب ما هو فقط الكلي مشترك والمقول مشترك
 لثمة وتخرج بالثمة بين الجزئين لانه مقول على واحد يقو
 زيم ويخرج بقرينة مشتركين بالحقائق النوع لا يقول على كل
 مشتركين بالحقائق والجواب ما هو الكليات الكليات
 وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية عن

انهم
 الجواب بالحيوان لان تمام ماهية الحيوان الناطق لا يطبق فقط ودرستوه بان كل مقول مشترك بين اثنين في جواب ما هو فقط الكلي مشترك والمقول مشترك لثمة وتخرج بالثمة بين الجزئين لانه مقول على واحد يقو زيم ويخرج بقرينة مشتركين بالحقائق النوع لا يقول على كل مشتركين بالحقائق والجواب ما هو الكليات الكليات وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية عن

ما يشترك فيها هو الجواب عنها في بعض ما يشترك فيها
 انهم يتناولوا الكليات مشتركة بينهم التمثيل والتسمية

ما يشترك فيها هو الجواب عنها في بعض ما يشترك فيها انهم يتناولوا الكليات مشتركة بينهم التمثيل والتسمية

و هو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشترك فيها عنها وعن كل ما يشترك فيها كالحيوان بالنسبة الى الانسان وان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اطلاقا او بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر من

على النعم المسمى في تمام الانسان اولاهم اطلاقا ثم اطلاقا
 ثم اطلاقا ثم اطلاقا ثم اطلاقا ثم اطلاقا ثم اطلاقا
 جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والحيوان
 وكذا لك جسم الانسان مشترك لان الانسان كمال الانسان
 بين الانسان والنبات حرا او اسير منها بما كان الجواب
 جسم الانسان وكذا لك جسم المطلق جنس له لانه تمام
 الجزء المشترك بينهما وبين الانسان وكذا الجواب عن
 لانه تمام الماهية المشتركة بينه وبين العقل فلهذا انه يجوز
 ان يكون له ماهية واحدة وجباة مختلفة بعضها فوق بعض
 وانما انقش هذا على صحيفة الى ان لم نقول انما يشترك
 البعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية عن بعض ما يشترك فيها
 في الجنس عن الجواب عنها في جميع ما يشترك فيها

ما يشترك فيها هو الجواب عنها في بعض ما يشترك فيها انهم يتناولوا الكليات مشتركة بينهم التمثيل والتسمية

ما يشترك فيها هو الجواب عنها في بعض ما يشترك فيها انهم يتناولوا الكليات مشتركة بينهم التمثيل والتسمية

1899

و لا يخبر ان يكون عالم الحسنة كسبته و انما هو الذي هو المظهر لقلوبه و انما هو الذي هو المظهر لقلوبه
فيكون فضل صبره كلف كان قبيحا ان يسهل على من رآه من حسن احوال الناس

ان لا يكون

تمام مشترك فان لا يكون مشتركاً اصله وهو الامر الاول
او يكون مشتركاً ولا يكون تمام مشترك بل بعضه فذلك البعض
اما ان يكون مباحثاً لتمام مشترك لا يخص شيئاً او عام
مساوياً لا يفتقر الى ان يكون مباحثاً لان الكلام في الاجزاء
المحمولة على الخلال ان يكون المحمول على المشترك مباحثاً
لوجود الامر بدون الاخص فليس وجود الكل بدون جزء
ولا الخلال بل بعض تمام المشترك من الماهية وبيننا
اخر لو كان انهم تمام مشترك لكان موجوداً في كل واحد
بدون تمام المشترك تحقيقاً لمواضعه فلو كان مشتركاً في الماهية
وذلك النوع الذي هو باق تمام مشترك لوجوده مباحثاً
ان يكون تمام مشترك بينهما وهو حال لان المقدر في الماهية
ليس تمام مشترك مع الماهية وبيننا الا انواع واما

ان لا يكون

ان لا يكون مشتركاً لان لا يكون مشتركاً اصله وهو الامر الاول او يكون مشتركاً ولا يكون تمام مشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباحثاً لتمام مشترك لا يخص شيئاً او عام مساوياً لا يفتقر الى ان يكون مباحثاً لان الكلام في الاجزاء المحمولة على الخلال ان يكون المحمول على المشترك مباحثاً لوجود الامر بدون الاخص فليس وجود الكل بدون جزء ولا الخلال بل بعض تمام المشترك من الماهية وبيننا اخر لو كان انهم تمام مشترك لكان موجوداً في كل واحد بدون تمام المشترك تحقيقاً لمواضعه فلو كان مشتركاً في الماهية وذلك النوع الذي هو باق تمام مشترك لوجوده مباحثاً ان يكون تمام مشترك بينهما وهو حال لان المقدر في الماهية ليس تمام مشترك مع الماهية وبيننا الا انواع واما

ان لا يكون مشتركاً لان لا يكون مشتركاً اصله وهو الامر الاول او يكون مشتركاً ولا يكون تمام مشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباحثاً لتمام مشترك لا يخص شيئاً او عام مساوياً لا يفتقر الى ان يكون مباحثاً لان الكلام في الاجزاء المحمولة على الخلال ان يكون المحمول على المشترك مباحثاً لوجود الامر بدون الاخص فليس وجود الكل بدون جزء ولا الخلال بل بعض تمام المشترك من الماهية وبيننا اخر لو كان انهم تمام مشترك لكان موجوداً في كل واحد بدون تمام المشترك تحقيقاً لمواضعه فلو كان مشتركاً في الماهية وذلك النوع الذي هو باق تمام مشترك لوجوده مباحثاً ان يكون تمام مشترك بينهما وهو حال لان المقدر في الماهية ليس تمام مشترك مع الماهية وبيننا الا انواع واما

ان لا يكون تمام مشترك بل بعضه فذلك البعض
المشترك لانه مشترك بين الماهية والنوع الذي هو
والاشياء المشتركة بينهما وبين نوع انما هو الذي هو باق تمام
المشترك الاول لو كان بعض تمام المشترك من الماهية
والنوع انما هو الذي هو باق تمام المشترك من الماهية
الكل فلو كان مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي
باق تمام مشترك انما هو الذي هو باق تمام المشترك من الماهية
فيحصل تمام مشترك في كل واحد من الماهية والنوع الذي هو
الذي هو باق تمام مشترك من الماهية وذلك النوع الاول في
والا لئلا يكون الماهية من اجزاء مشتركة فلو كان مشتركاً
ما بين الماهية والنوع الذي هو باق تمام مشترك من الماهية
الذي هو باق تمام مشترك من الماهية وذلك النوع الاول في
الذي هو باق تمام مشترك من الماهية وذلك النوع الاول في

ان لا يكون

جوهراً عاماً مشتركاً الأول هو لازم ولعلنا ارادوا بغيره
 امور من جنسها في الماهية لكنه خلاف المقصود وانما بطلت
 الاقسام الثمانية فبين ان يكون بعض عام مشترك في
 وهو الامكنة واما ان يكون بعضاً مشتركاً في كل واحد من الامكنة فلا
 ان لم يكن مشتركاً في احداً من الماهيات فكلها مشتركة في الماهية
 وان كان بعض عام مشترك في كل واحد من الماهيات فكلها مشتركة في الماهية
 لا خصوصاً في بعضها واما ان يكون بعضاً مشتركاً في بعض الماهيات
 لا في جميعها فكلها مشتركة في الماهية
 الماهية فكلها مشتركة في الماهية
 الا في بعضها فكلها مشتركة في الماهية
 سواء لم يكن مشتركاً في احداً من الماهيات او في بعضها او في جميعها
 مشتركاً في جميعها فكلها مشتركة في الماهية

في الماهية
 في الماهية
 في الماهية

فصل

فصل في ان المشترك هو لازم ولعلنا ارادوا بغيره
 الامكنة فاما ان يكون بعضاً مشتركاً في كل واحد من الامكنة فلا
 ان لم يكن مشتركاً في احداً من الماهيات فكلها مشتركة في الماهية
 وان كان بعض عام مشترك في كل واحد من الماهيات فكلها مشتركة في الماهية
 لا خصوصاً في بعضها واما ان يكون بعضاً مشتركاً في بعض الماهيات
 لا في جميعها فكلها مشتركة في الماهية
 الماهية فكلها مشتركة في الماهية
 الا في بعضها فكلها مشتركة في الماهية
 سواء لم يكن مشتركاً في احداً من الماهيات او في بعضها او في جميعها
 مشتركاً في جميعها فكلها مشتركة في الماهية

في الماهية
 في الماهية
 في الماهية

متا وبين او امر متا ونية كما هي في الفصل الثاني
 الفصل الاخير كان كل منهما فصلا لهما لانه محيز الى جهة غير
 جوهريه او اعلم ان قد عار المنطقيين زعموا ان كل ما به

لما فصل وجب ان يكون له جنس حتى ان الشرح يتبعه في
 الشرح وهذا الفصل بانه على مقول على الشرح في باب الشرح
 هو وجوده في جنس واحد لم يبق له في غير ذلك من جنس
 على ضعفه بالشاركة في الوجود او لا وبغير اذنه الاحتمال

اول الفصل ما يحيز الشاركة في الجنس او غير الشاركة
 الوجودي فان كان محيزا مع الشاركة في الجنس فهو اما وجب
 او بعيد لانه كان محيزا مع الشاركة في الجنس فهو فصل
 وجب كالتالي لثلاث فانه غير محيزا في جهة غير

فصل الوجود في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل البعد في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل المحيز في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة

الاشياء

وان تميزه عن ركائزها في الجنس البعيد فهو فصل بعيد
 كالتالي لثلاث فانه غير محيزا في جهة غير محيز
 الفاعل وان اعتبر قرب الفصل وتبعه في الفصل المحيز
 في الجنس لان الفصل المحيز في الوجود ليس محققا في الوجود

بل هو محيز على احتمال يذكره وربما يمكن ان يستدل على
 بطرانه بان يقال لو تركبت ما هيته حقيقة من امر

او يحتاج فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور او
 يلزم انه خرج عما خرج لانه ما ذاك من جنس او يان وحيث
 احداهما الى الاخر ليس في احتياج الاخر اليه او في

تركيبه من جنس على كماله مثلما هو من جنس وبين فائدة

الاشياء
 فصل الوجود في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل البعد في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل المحيز في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل الوجود في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل البعد في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة
 فصل المحيز في جهة واحدة او في جهتين او في جهة ثالثة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

[illegible]

فصل اول

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فروغ البين لم يحجر لام

قال وكل واحد من اللازم والمفارق ان احقق بافرا حقيق
واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك والافصح العرض العام
الفصل الثالث في امباح الطلوع الجرمي وهي خمسة - الاول الكلي قد
يتمتع الطلوع في الخارج لان النفس مفقودة اللفظ كثر بكار الباري
عن اسمه مستحق
ثانيا للواحد فان تصور الاشياء ادرك
الواحد والآخر الاول لم لا يمتنع تصور المدة
اللزوم كقصور اللازم مع تصور المدة وليس
كقصور ان تصور الواحد والآخر العرض المدة
اما سريع الزوال كالمرة المخل ومرة الوصل والماضي
الزوال كالتب والاسباب وهذا المنع
لان العرض المفارق وهو لا يمتنع انفكاكه عن الشر والماضي
انفكاكه لا يلزم ان يكون منفصلا عن سريع الزوال
وبطبيعة الجوانب لا يمنع انفكاكه عن سريع الزوال
للفلك **قال** وكل واحد من اللازم والمفارق
ان احقق بافرا حقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
والا فهو العرض العام كالشرا **اول** الكلي المانع

هذا هو المقصود من قوله
الواحد والآخر الاول لم لا يمتنع تصور المدة
اللزوم كقصور اللازم مع تصور المدة وليس
كقصور ان تصور الواحد والآخر العرض المدة
اما سريع الزوال كالمرة المخل ومرة الوصل والماضي
الزوال كالتب والاسباب وهذا المنع
لان العرض المفارق وهو لا يمتنع انفكاكه عن الشر والماضي
انفكاكه لا يلزم ان يكون منفصلا عن سريع الزوال
وبطبيعة الجوانب لا يمنع انفكاكه عن سريع الزوال
للفلك **قال** وكل واحد من اللازم والمفارق
ان احقق بافرا حقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
والا فهو العرض العام كالشرا **اول** الكلي المانع

في رسمها بنسبة مقرر على كنه حقيق واحدة فقط فالعرض العام بان
مفرد على الزوا حقيقه فكل واحد من كنهات اول قسم نوع وحده في عام
واحدة

سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرض عام لانه
ان احقق بافرا حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
فان احقق كنهه لان وان لم يحقق بها بل بعموما
وغيرها فهو العرض العام كالشرا فانه لا لان
وغيره ان رسم الى صفة بانها كنهية مقولة على ازا حقيقه
واحدة فقط فالعرض الخاص كنهية كنهية عام غير مرة
وقولنا فقط يخرج كنه والعرض العام لانها مقولة لان
على حقايق وقولنا فالعرض يخرج النوع والفصل
لان قولنا على ما تحتها ذاتي لا عرضي ويرسم العرض
العام بانه كل مقول على ازا حقيقه واحدة وغيرها فقولنا
فان وانما يخرج النوع والفصل الى صفة لانها لا تليق
حقيقه واحدة فقط وقولنا فالعرض يخرج كنه لان قولنا
العرض

سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرض عام لانه
ان احقق بافرا حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
فان احقق كنهه لان وان لم يحقق بها بل بعموما
وغيرها فهو العرض العام كالشرا فانه لا لان
وغيره ان رسم الى صفة بانها كنهية مقولة على ازا حقيقه
واحدة فقط فالعرض الخاص كنهية كنهية عام غير مرة
وقولنا فقط يخرج كنه والعرض العام لانها مقولة لان
على حقايق وقولنا فالعرض يخرج النوع والفصل
لان قولنا على ما تحتها ذاتي لا عرضي ويرسم العرض
العام بانه كل مقول على ازا حقيقه واحدة وغيرها فقولنا
فان وانما يخرج النوع والفصل الى صفة لانها لا تليق
حقيقه واحدة فقط وقولنا فالعرض يخرج كنه لان قولنا
العرض

الاربعه اقسام فكلهم اقسام الكل سبعة عشر منقشه
لاخره فلا يبع قول بعد ذلك فالحكيه اول
قال الفصل الثالث في مباحث الكل وال
والخمس اول الكل فكلهم منقشه الوجود في الوجود
لا يفسد مفهوم اللفظ كغيره الباري عز وجل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

او انکے ساتھ ایک مکان غریب

قال في اذا قلنا الحيوان مثلا بانه كلي فقلنا كما امور شبيهة الحيوان
من حيث هو وهو كونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا
والثاني كليا منطيقيا والثالث كليا عقليا مرتين

او متعدد موجود في الخارج فاما ان نكعه اذا قلنا
او غير متناهية والاول كما لو كلب السباع الباردة
كالنفوس الناطقة فان اذا قلنا غير متناهية عقلية
بعض الحكماء **قال** قلنا اذا قلنا الحيوان مثلا بانه
كلي فقلنا كما امور شبيهة الحيوان من حيث هو وهو كونه
كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثاني
كليا منطيقيا والثالث كليا عقليا **اول** اذا
قلنا الحيوان كليا مثلا فقلنا كما امور شبيهة الحيوان
حيث هو وهو مفهوم الكلي من غزارة الى مادة
من المواد والحيوان الكلي وهو مجموع المركب منها
اي من الطبيعيات والكلي والتغاير بين هذه الماهيات
فكانت لو كان الماهيات من احد هما عين الماهيات من الاخر

السباع عامة كقوله في
الكل كذا

بعض الحكماء
الكل كذا

والكل الطبيعي موجود في الخارج لا يوجد من هذه الحيوان الموجود في الخارج هو جزء الماهيات وهو الكلي والكل
فان وجدتهما في الخارج فقلنا والكل في الخارج على الكلي مرتين

الكل منقول الى ما يقع الا في كذا فان مفهوم الكلي بالشيء
ليس مقصورا على فروع الشئ كونه مفهوم الحيوان مجسم ان الكلي
المتحرك لا راد له من البين حواجز تفصل احداهما مع الآخر كذا
فالاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعي في الخارج لانه موجود
الطبيعي في الخارج والثاني كليا منطيقيا لان المنطق لا يمتد
اذا قال ان الكلي المنطقي كونه كليا فيجب ان يكون الكلي
المتناهي والثالث كليا عقليا لعدم كونه الا في العقل وانما
قال الحيوان مثلا لان هذه الامور البديهة لا تخص بالحيوان
الا بغيرهم الكلي على اعتبار سائر الماهيات وهو كذا الكلي
حصر اذا قلنا ان الشئ حصل عند ما نوع طبيعي ونوع منطقي
عقلي كذا كذا في النفس والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي هو
الخارج لان هذه الحيوان موجود والحيوان جزء من هذه الحيوان

الكل كذا

الكل كذا

الحل

والتقيض المتبني من دون والصدق احد ما على ما ذكره عليه اذ في تصديق احد المتبنيين
وهو في تصديق الآخر من مطلقا ان يصدق الا في مطلقا الصدق فيصدق الا في مطلقا الصدق فيصدق
من غير غش في الاول فلو كان ذلك لصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

فيما هو دون ذلك والثالث انه لا يصدق فيها ذلك ان يصدق
كالطيران والابيض فانها بعيدان معا على الطيران الا
ويصدق الطيران بدون الابيض على الطيران الاسود
في الجواهر الابيض فكله احد منهما مستلزام لغيره فطيران
شمال الابيض وجزء الابيض والابيض شمال الطيران وجزء
في اعتبار ان كل واحد منهما مستلزام لغيره فكل واحد منهما
انه مشمول له يكون اخلاصه فرع التباين الى سالبين كليتين
جزء الطرفين والتساوي الى اوجس كليتين والتعميم المطلق الى
موجبة كليتين من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الاخر والعموم
منه الى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية واذا اظهر
بين الكليتين لان المنهويين اما كليان او جزئيان
او كلي وجزء والنسب الرابع لا يصدق في التباين الا في ما
الجزئيان

هذا هو الوجه في ان النسب بين المتبنيين
لا يصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

هذا هو الوجه في ان النسب بين المتبنيين
لا يصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

و اما الثالث فلو كان ذلك لصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

الجزئيان فلا يصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

والا لم يكن جزئيا لكونه متبنا له **قال** وتقيضا المتبنيين
منه ان والصدق احد ما على ما ذكره عليه الا في مطلقا الصدق فيصدق الا في مطلقا الصدق فيصدق
من غير غش في الاول فلو كان ذلك لصدق في عينه الذي في بعض ما يصدق عليه فيصدق في الدعوى وذلك مستلزم للصدق
بدون الدعوى

الجزئيان

لكن ما لم يكن عليه احد الغنيضين لصدق عليه شي
 كدرب الغنيضين فيصدق عين اهل الميت وبين على
 ما صدق عليه نقض الاخر وهو يستلزم صدق اهل الميت
 لا ان لا يكون له احد الغنيضين فلا يصدق على كل لا ان
 ليس لان ما لم يكن عليه احد الغنيضين لا ان ما لم يكن عليه احد الغنيضين
 لان لا اوج ونقض الاسم ان لم يكن مطلقا نقض لصدق
 مطلقا لصدق نقض الاخر على كل ما صدق عليه نقض
 الاسم اما الاول فلا يلزم لصدق نقض الاخر على كل ما صدق
 عليه نقض الاسم لصدق عين الاخر على بعض ما صدق
 عليه نقض الاسم لصدق الاخر بدو الاسم وان كان
 كقول صدق كل لاجل ان لا ان لا الاكلان لصدق الاخر

الاسم
 لا ان لا يكون له احد الغنيضين فلا يصدق على كل لا ان
 ليس لان ما لم يكن عليه احد الغنيضين لا ان ما لم يكن عليه احد الغنيضين
 لان لا اوج ونقض الاسم ان لم يكن مطلقا نقض لصدق

الاسم لصدق الاخر على كل ما صدق عليه نقض الاسم لصدق عين الاخر على بعض ما صدق
 عليه نقض الاسم لصدق الاخر بدو الاسم وان كان
 كقول صدق كل لاجل ان لا ان لا الاكلان لصدق الاخر

لا ان لا يكون له احد الغنيضين فلا يصدق على كل لا ان
 ليس لان ما لم يكن عليه احد الغنيضين لا ان ما لم يكن عليه احد الغنيضين
 لان لا اوج ونقض الاسم ان لم يكن مطلقا نقض لصدق

مطلقا لصدق نقض الاخر على كل ما صدق عليه نقض
 الاسم اما الاول فلا يلزم لصدق نقض الاخر على كل ما صدق
 عليه نقض الاسم لصدق عين الاخر على بعض ما صدق
 عليه نقض الاسم لصدق الاخر بدو الاسم وان كان
 كقول صدق كل لاجل ان لا ان لا الاكلان لصدق الاخر

الاسم
 لا ان لا يكون له احد الغنيضين فلا يصدق على كل لا ان
 ليس لان ما لم يكن عليه احد الغنيضين لا ان ما لم يكن عليه احد الغنيضين
 لان لا اوج ونقض الاسم ان لم يكن مطلقا نقض لصدق

والا لمراد اللذان بينهما عموم فبعض ليس بين تقيدهما
اصلا اي لا مطلقا ولا محصورا لان هذا العموم اي العموم
متحقق بين عين الاسم مطلقا ونفس الاخص
تقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا اما تحقق العموم
بينهما فلا ينافي ايضا وقال في اخص هو وصدق الاسم
الاخص في ذلك الاخص وبالعكس تحقق الاسم كالمعروف
الان فانهما يتحققان في النفس والحيوان بدون الالتفات
في الانسان والالوان بدون الحيوان في الزباد والامانة لا يمكن
تقيدهما عموم اصلا بل يتحققان الكل بين نفس الامم وعين
لا يمنع صدقهما على شئ واحد فلا يكون بينهما عموم اصلا واما التقيدهما
بالكل لان التباين قد تكون جريا وهو صدق لكل واحد من المتضمنين
بدون الاخر في الموضع السابقتين جريا بين كل واحد من التباينين

في بيان ان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا
لان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا
لان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا

الكل سالبان كليات التباين في عمومهما
الكل لان المتضمنين اذ لم يتصادقا في بعض الصور فان لم
تصادقا في صورة احد التباينين الكل والافا لعمومهما
صدق التباين في عمومهما من جهة التباين الكل لا يلزم
من تحقق التباين في كل واحد ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان
نلت الحكم بان الامم نفس من جهة ليس بين تقيدهما
عموم اصلا لان الحيوان اعم من الاخص من جهة وبين بطم
تقيدهما عموم من جهة حصول المراتب الخمس من ان
يكون بينهما تقيدهما عموم من دفع الاشكال او القول
قال بين تقيدهما عموم لانا والعموم في جميع الصور لان
الاحكام المودودة في هذا الفن اعم من كليات فاذا
قال ليس بين تقيدهما عموم كان رعا لا يجاب الكل

في بيان ان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا
لان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا
لان التقيدهما عموم اصلا لا مطلقا ولا محصورا

الصدق في عموم

والمحقق العموم في بعض الصور لا يتبين فيه نعم لم يتبين
 النسبة بين نقيض الامر من بينهما عموم فحصل على متبين
 النسبة بالعموم وهو بعد ذلك فاعلم ان النسبة
 المتباينة البراءة لان العنيتين اذا كان كل واحد منهما
 يصدق به في الامر كان النقيضان اليه كذا
 بالبيان في جوابه الا ان هذا العذر يقتضيه المتباين
 تبانيا في جوابه لانها اما ان يصدق معا عن شئ كذا
 والامر شئ الصدق في شئ ابي او لا يصدق كذا لا وجود
 عليه فلا شئ مما يصدق عليه الوجود يصدق الوجود
 كان يتحقق التباين في جوابه بينهما اما ان لم يصدق
 اصلا كما بينهما تباين على محقق التباين في جوابه فحصل
 اذا صدق على شئ كما بينهما تباين في جوابه لان كل واحد منهما

وبالعكس
 صدق على الوجود
 صدق على الوجود

صدق

يصدق مع نقيض الامر فصدق لكل واحد من نقيضها بدونه
 نقيض الامر فالتباين في جوابه لازم بما وفده ذكره المتبين
 انما لا يحتاج الى ذكره وترك ما يحتاج الى ذكره اما
 الاول فلان قد فقط بعد ملاحظة ضرورة صدق احد المتباين
 مع نقيض الامر في اية لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب
 ان القول ضرورة صدق لكل واحد من المتباينين مع نقيض
 الامر لان التباين البراءة بين النقيضين صدق لكل واحد
 منهما بدونه الامر لا صدق واحد منهما بدونه الامر وس
 بزم الصدق احد السببين مع تحقيق الامر صدق لكل
 واحد من النقيضين بدونه الامر فترك لفظه لكل واحد منهما
 انشء تعلم ان الامر ثبت في اية واحدة العايدة
 بالكل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الامر لا

وغير ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الامر فقط

بذلك ان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الامر
 صدق على الوجود والصدق على الوجود والصدق
 او لا فقط اجماع

1919

السلامة من المرض

المستطاع كما لو كان وجهه المشرق او المغرب
لكن وجه النور المشرق كما لا يقدرون ان يفتقدوا
ان الحجب رصبي في رصبي

فقال قولوا لوالديهما اهتما بامر الصنف فانما كل امرئ على نفسه

فخره اب با هو صرنا از اسبیل علی التکرار و التکرار من بابها کان الطوباء

الحمد لله الذي جعل في القلوب من يشاء

فصل النوع عليه فيما عدا الاول في القول في العطف

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ **وَمِنْ أَسْمَاءِ أَرْبَعٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**
وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ

علم الانواع وهو النوع القاطم او احصاها وهو النوع

كل ما كان في ديسر مع الاقوال

لأنه لم يصفه في كتابه

وقد نزلوا في غصن والا لواء النصارى

Handwritten note at bottom left:

Handwritten text, possibly "Handwritten note at bottom left".

20

1847

الانح واما الانواع الاصلية فقد مرتب لجوار ان

مع اصنافه نوع اخر اصنافه ثلاث فانه نوع

الملك محمد بن و هو نوع اضافي بحسب انما هو نوع

المطلق وهو نوع اضافي

فصل في معرفة الاربعة الالهة ان يكون علم الاله

مبدأنا للكل والاداء والخدمة والكل في كل جبره فانه انهم

الطير والحيوان والالوان والاشجار والنوع

كلاهما من فائدة اخص من سائر الانواع والثالث المنوع

المسوط كالحيوان ما في فضل الجسم ان حواصم الكائن

والاجسام الناعمة اخص من الاجسام واعلم الحيوان والنبات

الراجح المفسر ولم يوجد له مثال في المعجم وقد يقال

و مراتب الاجناس هذه الدروب التي لا يكون فرات الاجناس ليس تحت الاجناس لانها غير كائنية وانما
 فيها هي الغرض والحق الموقوف على العقل ان قلنا ان يكون ليس كقوله كجس ليدرس
 ونسب الموقوف

بهم اقسامهم في هذه الاجناس

انما العقل ان قلنا ان الجوهر جسد للعقل فان العقل
 العقل العشرة وهو حقيقة العقل متفقه فهو لا يكون
 اعم من نوع افراد ليس كقوله بل شئ خاص ولا اخص او ان
 فو قد يقع بل جسد وهو جوهر على ذلك التقدير فهو نوع
 رجا في ذلك المقسم على ما مضى في ان النوع اما ان يكون فو
 نوع وكس نوع او لا يكون فو قد يقع ولا يكون نوع او يكون
 نوع ولا يكون كس نوع او يكون كس نوع ولا يكون فو قد يقع

لا يكون كس نوع او لا يكون فو قد يقع ولا يكون نوع او يكون

نوع ولا يكون كس نوع او يكون كس نوع ولا يكون فو قد يقع

نوع ولا يكون كس نوع او يكون كس نوع ولا يكون فو قد يقع

نوع ولا يكون كس نوع او يكون كس نوع ولا يكون فو قد يقع

نوع ولا يكون كس نوع او يكون كس نوع ولا يكون فو قد يقع

ظاهر **قال** و مراتب الاجناس هذه الاربع لكل العا
 كالجواهر مراتب الاجناس **قال** كان الانواع
 فنافذ من مرتب متنازل كذلك الاجناس التي قد ترتب
 متنازعة حصر كس جسد فو قد يكون كذلك ان الاجناس
 تلك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجسد العا

والجسد العا ان كان
 والمتوسط والمجانس

كالجود

كالجود وان كان اخصها فهو الجسد العا كالجود وان اعم
 اخص فهو الجسد المتوسط كالجود العا والجود اخصها
 لكل هو الجسد المتوسط والا ان العا فهو انت الاجناس
 جسد الاجناس لا العا فالسافل فمراتب الانواع
 ليس نوع الانواع لا العا وذلك لان نسبة الشراعا
 الى الجسد كس الى ما كس فو جسد الاجناس اذا كان
 فوق جميع الاجناس ونوعه الشراعا كس بالعباس
 فان ذلك هو ما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
 الجسد المتوسط فقل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجود
 لانه ليس اعم من جسد او ليس تحت الا العقل العشرة وهو
 النوع الاجناس لا اخص ولا ليس فوقه الا الجود وقد
 فتر ان لا يكون كس لائق احد التمثيلين فسد ما قيل النوع

سافل من قلنا ان الجوهر اجناس

والجنس العالي جازان يكون له فصل بقوله **الاول** من اجزائه متاوينا
او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل في النوع السافل يجب
ان يكون له فصل تقوده ونوعه ان يكون له فصل في النوع السافل يجب
ووضوحه بقوله فصل بقوله **الاول** من اجزائه متاوينا
من غير غش

سهر واقفا في طريق ما هو كالحيوان **الاول** المقول
في جواب ما هو الدال على الكاهن المسؤل عنها بالمطابقة
كما سئل عن الانسان ما هو فاجاب بالحيوان الدال على ما
يدل على ما فيه الانسان مطابقة واما جوده فان كان مذكورا
فاجاب ما هو بالمطابقة الى ما يفظ عليه بالمطابقة
واقفا في طريق ما هو كالحيوان او الدال على ما هو كالحيوان
مجموع معنى الحيوان والدال على المقول في جواب السؤال
هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه
واما سهر واقفا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو
طريق ما هو هو واقفا فيه وان كان مذكورا فاجاب ما هو بلفظ
يدل عليه بالتقسيم سهر واقفا في جواب ما هو كمنهوم الجسم او الكا
او الحساس والمحرك بالارادة فانه مجموع معنى الحيوان الدال على
المقول في جواب ما هو هو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه

بالنظم

بالنظم وانما يخرج المقول في جواب ما هو من القسمين لان
لان النظم ام جوده في جواب ما هو من ان لا يكون له جواب
ما هو لفظه الدال على الكاهن المسؤل عنها او على اجزائها
لنظم ام المطابقة **الاول** والجنس العالي جازان كونه
لنظم ام المطابقة **الاول** والجنس العالي جازان كونه
منه اية ويجب ان يكون له فصل في النوع
السافل لان كونه له فصل في النوع **الاول** الفصل
نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس الى جنس ذلك
النوع النسبة الى النوع فيما من مفهوم له اي داخل في قوله
لنظم ام المطابقة **الاول** والجنس العالي جازان كونه
لنظم ام المطابقة **الاول** والجنس العالي جازان كونه
نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس الى جنس ذلك
النوع النسبة الى النوع فيما من مفهوم له اي داخل في قوله
لنظم ام المطابقة **الاول** والجنس العالي جازان كونه

ما هو لفظه الدال على الكاهن المسؤل عنها او على اجزائها

ن

واذ نسب الى الحيوان صا حيو اما طفا و هو قسم
 واذ تصور هذا فنقول الجنس العالي جاز ان يكون له
 في قوله طوازان يتركب من امرين باب و يانه و طوازان
 في الوجود و قد امتنع القدامى عن ذلك بناء على ان كل
 لها فضل لابد ان يكون لها جنس و قد سلف ذلك
 ان يكون له اي الجنس العالي فضل فثبت له وجوب
 يكون له النوع و فصول الانواع بالعيان الى الجنس
 مقسمات له النوع السافل يجب ان يكون له فضل مشترك
 و منسب ان يكون له فضل مشترك اما الاول فيلزم ان
 يكون له نوع جنس و اما الثاني فيلزم ان يكون له فضل مشترك
 مشترك في ذلك الجنس و اما الثالث فلا يمتنع ان
 يكون له نوعه انواع و الا لم يكن سافلا و المتوسطا

لا يجوز ان يكون له فضل مشترك
 مع غيره من الانواع
 لان كل نوع له فضل مشترك
 مع غيره من الانواع

هو ان كان

انما كانت انواعا و اجبا يجب ان يكون لها فضل
 مقومات لان نوعها اجبا من فصول مقومات
 لان نوعها انواعا و كل فصل مقوم العالي اي النوع العالي
 الجنس العالي فهو مقوم السافل لان العالي مقوم للسافل
 المقوم السافل هو المقوم السافل عكس كل السافل كل
 فصل مقوم السافل فهو مقوم العالي لا قد ثبت ان
 جميع مقومات العالي مقومات السافل فلو كان صحيح
 مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين العالي
 السافل فرق و اما حال عكس كل لان لا بعض
 مقومات السافل مقوم العالي فهو مقوم العالي و كل فصل مقوم
 الجنس السافل هو المقوم السافل فهو مقوم العالي
 لان عكس السافل تحصيله في نوع فصل ما يخص السافل

كما يجب ان يكون له فضل مشترك
 مع غيره من الانواع
 لان كل نوع له فضل مشترك
 مع غيره من الانواع

44, 2107

محصل العالي فكله العالي فاصل اليفة فذلك النوع الثاني

لا تسعك كلاب البرس كل مضرم للوالى مضرم للوالى

فصل السيف مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل لونه وكنهه

جو یہاں بعض مقامات پر لکھا ہے کہ

كتاب الفصل الرابع في النوفات **الاول**

سلف لك ان نظر المظفر اما في القول الشيعي او في

كل منها مقدمات متوقف معرفتها عليها ولما

منه من مقتضات قول الشافعي ان الشفيع قد

شرح هو المؤلف هو المستنير لقصوره بصوره

سید از غزنی کل با عده و بیس را از من تصور انشعور

الان كان الامم الشراذم الاصل من موالاته قد

مورد تصور و التفسير لوجه ما و لسان قول (و اما عبارة)

الحق في الله

لا اله الا الله محمد رسول الله

الشيخ الفاضل في الشريعة
الشيخ الفاضل في الشريعة

عالم الفلك
المعروف بالشيخ
نصير الدين

لأن التعرف معلوم ولا يتم
بغير العلم به

على اعادة التعريف

نصف

1772

کلی مامور استند کالان کل متوقف از موفقیه تصدیق است

بعض ما قبل الراء المتصور لكنه الحقيقي وهو الحد العام كالحيوان

الفاصل في التصور مستقيم التصور حقيقة الان واما

فألا وامننا زعمنا بكل ما عدلنا ليسنا والاطمئنا قصص الكرم

فان تصور انهما لا يستلزم تصور حقيقته الشئ في الحقيقة ١

الجميع اغياره في الموقف اما ان يكون في الموقف

الاولى لا يجازى ان يكون نفس المؤمن بوجوب ان

كلمة معلوما قبل الموقوف وانشر لا يعلم قبل نفق

ان كنتم غيظتموه فواللّٰج انا ان كنتم غيظتموه فواللّٰج

المؤمنين وارضوا عما بيننا وبينكم الى ان تخرجوا من المعركة

فأما تعريف إفاضة التعريف فان المقصود من التعريف

لقد حقق المرق واما ميازة جميع ما علاه والا

بما اطلع عليه اخباره من الموقوف اما ان يكونه فنف الموقوف

الوزير الاجير ان تكلف الخوف لوجوب ان

مكتبة مطهر با قبل الموف واشترى العلم قبل نفق معين

الملك بن الموفق ولايج امان محمد سواياله

المؤمنين او اخضعوا لعبادتنا كما سبيل الى الله انهم في الموت

فان المقصود بالتعريف هو
البيان للمعروف

الحق حقيقه العرف واما امتيازها فجميع اعلاها والا

حرج الشرا لا يغير شيئا منها ولا الى انه يخص منه
 لانه اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل
 لوجود العام فيه ووجوده في العام في العقل به ووجود الخاص
 شرط وحقق الخاص ومعاذاته اكثر فان كان
 شرط ومعاذ العام فهو شرط ومعاذ الخاص ولا
 يتعكف وما كونه شرط ومعاذاته اكثر كونه ووجوده في
 العقل اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اقل عند العقل
 والمتعرف لا بد ان يكون ابر من الموقوف والا الى انه
 مبين لان الاعم والاخص لما لم يصلي للتوقيف مع
 فربما الى الشرا المبين بطريق الاولى لانه غاية العبد
 فوجب ان يكون الموقوف ابر بالموقوف من الموقوف
 فكل ما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالعكس
 صدق عليه الموقوف وبالعكس

اشارة التوقف من ان لا بد ان يكون معا واما ما هو
 المتوقف ارجع الى ذلك فان لم يلج ان يكون
 متساو الكل واحده افراد المتوقف بحيث لا يشترطها
 اذ هذه المع لازم للكلية الثانية القابلة لكل ما صدق عليه
 الموقوف صدق الموقوف وهو المنع ان يكون بحيث لا
 يات في نفس الموقوف اعيان الموقوف وهو ملازم للكلية الاولى
 والاطراد المتلازم في الشبوت اي متر وجه الموقوف
 الموقوف وهو عين الكلية الاولى والانكسار المتلازم
 الانكسار اي من انشغ الموقوف انشغ الموقوف وهو ملازم
 للكلية الثانية فانه اذا صدق قول كل ما صدق عليه الموقوف
 صدق عليه الموقوف وكل ما لم يصدق عليه الموقوف لم
 يصدق عليه الموقوف وبالعكس

وهو ملازم للكلية الثانية
 وهو ملازم للكلية الثانية
 وهو ملازم للكلية الثانية

ان كان الجنس الفضل التوسيع وحدها نقصا ان كان
 بالفضل الرب مضمون او به وبالجنس البعيد
 المعروف اماه ادرسم وكل منهما اما تام او ناقص فتد
 اسم اربعة فاعلم انما ما يتركب من الجنس والفضل
 كتحريف الان بالناطق اما تسمية صفة
 في اللغة المنع وهو الاشتمال على الذاتيات مانع عن دخول
 الاجنبية فيه واما تسمية ما فاعلم ان الذاتيات فتمت بها
 والحد الناقص ما كونه بالفضل الرب مضمون او به وبالجنس
 البعيد كتحريف الان بالناطق او بالجنس الناطق اما
 انه قد فاعلم ان ناقصا محذوف بعض الذاتيات علمه
 انما ما يتركب من الجنس الرب والخاصة كتحريف بالجنس
 الصانع اما ان اسم فاعلم ان رسم الذات اثرها وان كان نوعها بال

العام

هو الصانع

العام الذي هو من انما اشترطه نوعها بالاندر اما انما
 فاعلم ان به من الحد العام حيث انه وضع فيه الجنس
 التميز بالخصيص بالاندر اسم الناقص ما كونه بالجنس
 العام او به وبالجنس البعيد كتحريف بالفضل
 او بالجنس الصانع اما كونه رسما فاعلم ان ما كونه ناقصا
 محذوف بعض اقسام الرسم العام عنه لايقرب منها
 انما هو التوضيح بالعرض العام مع الفضل او مع الصفة
 انما الفضل مع الصفة لانا نقول انما لم يعتبر وهذه الاسماء
 ان العرض من التوضيح اما التميز او الاطلاق على الذات

الرسم
 هو الناقص

ان العرض العام لا يميز شيئا منها فاعلم ان به من التميز مع الفضل
 او الخاص واما المتركب من الفضل والخاصة فاعلم ان اسم
 التميز التميز او الاطلاق على الذات فاعلم ان به من التميز مع الفضل
 او الخاص واما المتركب من الفضل والخاصة فاعلم ان اسم

وان كانت مفيدة للتعريف لان الفصل ما يخرج
 وطرف من خص في الاقسام الاربع ان حال التعريف
 مجرد الذاتيات او الامان كان مجرد الذاتيات فانما
 ان يكون جميع الذاتيات وهو الحد العام او بعضها
 الحد الخاص وان لم يكن مجرد الذاتيات فانما يكون
 بالجنس النوع والخاصة وهو الرسم انما او
 ذلك وهو الرسم الخاص **باب** وحجب الآخر
 عن تعريف الشئ بالسماوية في المعرفة والجهالة **اول**
 آفة ان يتبين وجه اختلاف التعريف بغيره وال
 اما معنوية او حقيقية اما المعنوية فبما تعريف الشئ
 في المعرفة والجهالة اي يكون العلم بما بهما مع العلم بال
 والجهل بما بهما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بالسن

وحجب الاسم اذ هو تعريف الشئ بالذات وفيه فرق
 والذات كقولنا هذا هو الانسان والفرق بينه وبين
 وهو تعريف الشئ بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 كما قال الانسان في قوله تعالى لا اله الا الله
 في تعريفه من حال المسألة بان حال الزوج هو المسمى
 لا يفضل فوقع الاخر في الشئ انما الانسان
 وحجب الاسم اذ هو تعريف الشئ بالذات وفيه فرق
 والذات كقولنا هذا هو الانسان والفرق بينه وبين
 وهو تعريف الشئ بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان

بكنة

بكنة فانها في المرتبة الواحدة مع العلم والجهل
 علم العلم علم الاخر او جهل صدهما جهل الاخر والمعرف
 كجب ان يكون اقدم معرفة لان معرفة الموصوف
 على معرفة الموصوف والعلة مقدمة على المعلول
 تعريف الشئ بالتعريف معرفة عليه اما بكنة والفرق
 بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان

تعريف الشئ بالتعريف معرفة عليه اما بكنة والفرق
 بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان

تعريف الشئ بالتعريف معرفة عليه اما بكنة والفرق
 بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان
 والفرق بينه وبين التعريف بالذات كقولنا هذا هو الانسان

۱۱

[illegible]

كلها من الامر والنهي والاستقام والمزنا وما عليه
 لانها اما ان تخل بطرفها الى مزودين او لم تخل وطرفها
 هما المحكوم عليه والمحكوم به ومحرر اخلاصها ان تحذف الالف
 الدالة على ارتباطها بالالف فاما في حق حمز القصة فيل
 على ارتباط الحكم فان كان طرفا مزودين فخر عليه اما
 ان كان فيهما بالاحد فالحكم هو الامر كقولنا زيد
 هو عالم فاما اذا حذفت الفطة هو الدالة على النسبة الاجابة
 من القضية الاولى واللفظ ليس هو الدالة على النسبة
 حمز القضية الثانية بترتيب وعالم وهما مزودان
 لم يكن طرفا مزودين فخرت عليه كقولنا ان كان المحكوم
 طاعة فالحق هو موجود واما ان كان المحكوم به العدد وروجا
 او فردا فانه اذا حذفت ادوات الاتصال او كذا

كقولنا زيد ليس هو عالم
 والاسماء التي فيها حرف الهمزة
 كقولنا زيد ليس هو عالم

والله اعلم بالشئ طاعة والنهي موجود وهما ليسا بغير
 ذلك او ان كانت ادوات العناد ومرتقا او بغير هذا
 عدد زوج وهذا العدد وروجا وهما ليسا بغير هذا
 قلت قولنا الطهوان الساطق يتقبل يتقبل قديمه وقلنا
 به عالم يقبضه زيد ليس لعالم وقولنا المحسن طاعة طه
 النماز موجود فليست مع ان اطرافها ليست بمزودات
 لا تنقص التوقيفان طه او عات بمفعول الما او الما
 اما المفعول بالفعل والمفعول بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه
 بلفظ مفعول الاطراف في القضايا المذكورة وان كان
 مفعول است بالفعل الا انها يمكن ان يعبر عنها بها
 مفعولها ان يقال هذا ان كان هو او او المفعول
 تشمل الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن

جاءت
 المفعول بالوجه
 وهو المفعول ان الشئ من قبل

فيها بالمتابعة في الكذب فقط فمر مانعة فلو كونا
 كونه هذا الشكر لا يشجر او لا يحجر امان فلو ان هذا الشكر لا
 وهذا الشكر لا يحجر لا كونه بان والا لكان الشكر العوض
 رجوعا معا وقد يصدق ان كالات وان كان فيها
 الشكر فله منفصل بل بان كان كالمسلب المتباعد
 في الصدق والكذب مع ما كان له حقيقة كونه
 امان كونه هذا الانسان امور او كاتبا فانه كونه
 وارتقاءهما وان كان الحكم سلب المتباعد في الصدق
 فقط كانت الية مانعة كونه ليس امان كونه
 هذا الانسان حيوانا او سودا فانه كونه اجتماعا
 ارتقاءهما وان كان الحكم سلب المتباعد في الكذب فقط
 كانت سالبة مانعة فلو كونا ليس امان كونه هذا

الان

الانسان روميا او نجيا فانه كونه ارتقاءهما دون الا

جميع لان قال الله سبحانه وتعالى المتصل ~~والمستقل~~
 المتصل على ما ذكرتم ما يرفع فيه المحل والاتصال

اتصال ملائمة حلية متصلة ومنفصلة لانهما
 ثبتت فيها المحل والاتصال والاتصال ملائمة

لله ومعه ومنفصلة لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

على السوالب بحسب معنوم اللغة بل بحسب معنوم

الاصطلاح ومعنوماتها الاصطلاحية كما صدق على

الموجبات صدق على السوالب نعم المتناسبة المحققة

متصل اما في الموجبات فلحقق مع المحل والاتصال
 الاتصال واما في السوالب فثبت بهتها اياها

الاطراف للاتصال المقيدة كانت معقولة

الموجبات

دون غيرنا على ما نقله الشيخ ونحوه لم يجمع لا لتعلق
 خالصة عنها اما بلفظ كقولهم هست و بود و اما
 بجملة كقولهم زيد و غير بالكلية **قال** و هذه
 النسبة ان كانت نسبة صحيح بها ان يقال ان
 الموضوع محمول ما لفظه موجب كقولنا الان حيوان
 وان كانت نسبة بها صحيح ان يقال ان الموضوع
 ليس محمول فاللفظ سالك كقولنا الان لا سالك
 بجملة **الاول** هذه النسبة ثمانية اقلية باعتبار النسبة
 الحكمية الغرض من لوله الرابطة فذلك النسبة ان
 كانت نسبة بها صحيح ان يقال الموضوع محمول
 كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان
 فانها نسبة ثبوتية مع صحة لان يقال الان حيوان

في هذا المقام ان النسبة ثمانية اقلية باعتبار النسبة
 الحكمية الغرض من لوله الرابطة فذلك النسبة ان
 كانت نسبة بها صحيح ان يقال الموضوع محمول
 كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان

ان كانت نسبة بها صحيح ان يقال الموضوع محمول
 فاللفظ سالك كقولنا الان لا سالك بجملة
 صحيح ان يقال الان ليس محمول و هذا الاشتمال لفظا
 الكثرة فانه اذا قلنا الان حيوان كان القضية والنسبة
 التي فيها لا صحيح ان يقال الان حيوان كقولنا اذا قلنا
 الان ليس حيوان كان القضية والنسبة فيها
 ليست نسبة بحيث صحيح ان يقال الان ليس حيوان
 فالصواب ان يقال الحكم والعقيدة اما ان الموضوع
 محمول او بان الموضوع ليس محمول او قال الحكم اما
 باللفظ النسبة او بالنسبة اعلمها وذلك **قال**
 موضوع الحكمية ان كانا شيئا معينا بحيث محض
 او شخصية وان كانا كليتا فان بينهما كمية افراد

موجبة
 ان كانا شيئا معينا بحيث محض
 او شخصية وان كانا كليتا فان بينهما كمية افراد

ما عليه الحكم وكم اللفظ الدال عليها سور احمس
 ومستورة وهو اربع لانه ان بين ان الحكم على كل الا
 نهر الكلمة اما موصية وسور ما كل كونه كل بار حارة
 واما سالبه وسور ما لا شيء وليس ولا واحد كونه لا شيء
 ولا واحد لان ان يجاد وان بين فاما ان الحكم على بعض
 الافراد فاما كلية اما موصية وسور ما بعض وواحد
 كونه بعض الحيوان انسان واما سالبه وسور ما
 ليس كل وليس بعض وبعض ليس كونه ليس كل
 وليس بعض الناس كجر او **اول** هذا القسم ثالث للجمالية باعتبار
 الموضوع موضوع الجمالية اما ان يكون موصيا او كليا قال
 كان جريا بحيث القصة شخصية ومخصوصة اما حرة
 كونه زيدا انسان او سالبه كونه زيدا ليس كجر اما

تفصيل

شخصية لان موضوعها شخص معين واما سالبها شخصية
 كونه ليس موضوعها ولي كان هذا القسم باعتبار الموضوع
 انظر الى سائر الافان حال الموضوع وان كان كليا فاما
 ان بين فيها كلية او افراد الموضوع كجمالية البعوضة او لانه
 اللفظ الدال عليها على كلية الافراد ليس سور احمس
 وسور البعوضة كما انه يحصر البعوضة محيط به كذلك اللفظ
 الدال على كلية الافراد يحصر ما يحيط بها فان بين فيها
 كلية او افراد الموضوع بحيث القصة محصورة ومستورة اما
 انها محصورة شخصية افراد موضوعها واما انها مستورة فلا شئ لها
 على السور وهو افراد المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها
 اما على كل الافراد او على بعضها واما ما كان فاما بالاجابة
 او بالسلب فان كان الحكم موصيا على كل الافراد فاما كلية

2

[illegible]

مجلس
مجلس

برای اثبات الکافیة بعض المیوان لا سلب الکافیة

القبول
لقد تم هذا العمل

الحمد لله

عن ذوق ما بينهما **تَقِفْ** عليه **جِدَا** وليس **لَا**

اولا يكره لقصور الاجاب مع تقديم حرف السب على

الموضوع **قال** وان لم يبين فيه ما كلف الا ان افاد

نصف لان صدق عليه كلمة جارية سبب الفقيه

طبیعیة كوتنا الحواصم خمس والالف نون

بجای کوهما میوان بنام

الان في سر فضيلة الانبياء ١٢١ مائة كمال

الاسم في رسمه المستعمل في الاسماء

و اما بنی و العبد علی و الی الخ

الملاح اما ان تصد العضد لان تصدق عليه

ان لمعه الحكيمة على افرااد الموضوع اولم الصلح

بعد الحكم على طبيعة الموضوع نفسه لا على

فان لم تصح لان تصدق عليه او جازية بحيث

620

13100

انها تعرف الطيور كقولنا الخيون حصي الابنوخ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الانوار و علم نفس طبعی ۱۱۰ ص ۱۱۱ لا کلمه کذا و نه

منها لا يخرج من غير ما ذكره من مضمونها و قد انما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة
موسمًا من موسمي العلم والفضل
موسمًا من موسمي الرحمة والبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

تقدير باعتبار الموضوعات منحصرة في اربعة اقسام وذلك

الانفس في موضوع الطولية اما جبر او كفايان حواسا لغير شخصه كان

انسان کلید فاما ان یکم حکم فیہا علیہ خمس طبعہ الکلی او

عالم الفقه عليه السلام اذ كان اكله على العسل الطيب من

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

فثبت النسبة وقال الموضوع والنسبة ان كان موضوعا
 النسبة وان كان كليا كذا فان بين كية الاول
 والاخر المصلحة شفع عليه السخرون لعدم الاختصاص
 لمخرج الطبيعية والجواب ان الكلام في النسبة المعينة
 والطبيعية لا اعتبار لهما في العلم لان العلم في النسبة
 ماضوق عليه الموضوعات الاول والطبيعية ليست
 عن انقسام لا يخل بالاختصاص لان عدم الاختصاص
 المعتمدين بالاشياء والافان والمقسم بينهما الاشياء
 الطبيعية فلا يخل بالاختصاص بوجهها **قال** وهو
 الجزئية لانه مترصد الانسان فخصه صدق بعض الانس
 فخصه وبالعكس **القول** المصدق في الجزئية معبر عنها
 زمان فانه مترصد في المصلحة صدق الجزئية وبالعكس

في النسبة المعينة
 في النسبة المعينة
 في النسبة المعينة

فصدق وان الانسان فخصه صدق بعض الانس
 فخصه وبالعكس **القول** المصدق في الجزئية معبر عنها
 زمان فانه مترصد في المصلحة صدق الجزئية وبالعكس
 لان العلم في النسبة المعينة والطبيعية لا اعتبار لهما في العلم لان العلم في النسبة
 ماضوق عليه الموضوعات الاول والطبيعية ليست عن انقسام لا يخل بالاختصاص
 المعتمدين بالاشياء والافان والمقسم بينهما الاشياء الطبيعية فلا يخل بالاختصاص
 بوجهها **قال** وهو الجزئية لانه مترصد الانسان فخصه صدق بعض الانس
 فخصه وبالعكس **القول** المصدق في الجزئية معبر عنها زمان فانه مترصد في المصلحة
 صدق الجزئية وبالعكس

في النسبة المعينة
 في النسبة المعينة
 في النسبة المعينة

1941

وصف

مصنوع الخمر

وقد عرفت جوهرا لها كونها كونها حساس فان الحكم
 في غير العلم على زيد وعمر وغيرهما من الافراد وحسبها
 انما هو جوهرا لها وقد عرفت جوهرا لها كونها كونها
 حيوان فان الحكم في غير زيد وعمر وغيرهما من الافراد
 وهو الماشرف في جوهرا لها جوهرا لها فحصل مفهوم النوع
 يرجع الى عقدين عقدا لوصفه هو انصاف ذات
 الموضوع بوصفه عقدا لطل وهو انصاف ذات
 الموضوع بوصفه لوصف المحمول الاول تركيب نفس الذات
 تركيب جزئها فلهذا انشاء ذات الموضوع وصف
 وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما اذا
 الموضوع فليس المراد به انما هو مطلقا بل المراد
 الشخصية ان كان في نوعها او ماب وجه الفصل

والا
 في
 الا
 في

الا انما الشخصية والنوع ان كان في جنس او ما سوي
 من النوع انما اذا قلنا كل ان ان اكونا على او كل
 فانك كذا فان الحكم ليس الا على زيد وعمر ووكبرهم
 من الافراد الشخصية واذا قلنا كل حيوان او كل ماشي
 كذا فان الحكم على زيد وعمر وغيرهما من اشياء صليها
 على طابع النوعية من الان والانس وغيرهما
 من انما السحرم لكونه محل بعض القليات
 على بعض انما هو على النوع واذا قلنا الافاضل
 من فقر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية وهو ان
 الى الحقيقة لان انصاف الطبيعة النوعية بالمحمول
 ليس بالاستقلال بل لانصاف شخص احد
 من اشياء صلابه اذا لا وجود لها الا في غير شخص

في كل واحد من الافراد
 في كل واحد من الافراد
 في كل واحد من الافراد

في

1840

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۸

اسر حقيقته كما انها حقيقة الحق المستعمل في العلوم
 والادب بالانجاء وتسمر خارجيه والمرد بالانجاء الطابع
 في الشاعري اما الاول فنفسه كل ما لو وجد كالمع
 او الملكيه فهو بحيث لو وجد كالمع فالحكم على ما له وجه
 بالانجاء فقط بل على كل ما قد وجوده هو ان كان موجودا في
 الموجودات ان لم نجد موجودا فالحكم عليه على اذنه المعذره الجميع
 ان كل حقيقة ظاهر وان كان موجودا فالحكم عليه في مقتضا
 على اذنه الموجوده بل عليها وعلى اذنه المعذره الموجوده
 كون كل انسان حيوانا وانما قيد الاذنه بالامكان لانه
 انما قيلت له صدق كليمه اما المعجبه فلانه ان قيل كل
 مطاعه بهذا الاعتبار فقول السب كذا لانجاء ليس لو وجد
 لانجاء وليس فبعض ما لو وجد كالمع فهو حيث لو وجد كالمع

المنفعة العامة

بعض

وانه ينفق كل جيب بذكره لا اعتبار لان في حجب
ليس لو وجد كالحج وليس كالحج لان ان صدق بعض
لو وجد كالحج فهو كالحج لو وجد كالحج فان الحلال
انما هو ان لا يجد في حجب الجوارح ان لا يكون في حجب
فان اذا قلنا كل انسان حيوان فان الانسان الذي ليس
ليس من افراد الانسان لان الفكر يصدق على افراد
لان ليس يصدق على الانسان الذي ليس كحيوان
نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الفليات الى ان
صدق الحكماء ان افرادهم ليس بمعبر كالفيل والاربع
مجرد الوصف فاذا فرض ان الانسان ليس كحيوان فصدق
ان الانسان ليس كحيوان فاذا قلنا ان الانسان ليس كحيوان
من جيب فيقول ان كاذب لان جيب لو وجد كالحج و

بعض

بعض

بعض فالو وجد كالحج فهو كالحج لو وجد كالحج و
بعض فان لا يشترط لو وجد كالحج كالحج لو وجد كالحج
لان عند الموضوع بالامكان ان لا يصدق الا على لان
لان الجواب في سلب وان كان قد ادخل في الحكم
لان الحكم منسوخ الوجوه في الجواب فلا يصدق بعض ما لو وجد كالحج
لان افراد الحكماء كالحج لو وجد كالحج و لا بعض
ما لو وجد كالحج في حجب افراد الحكماء فهو كالحج لو وجد كالحج
فلا يصدق كالحج الحكماء في حجب افراد الحكماء
انما قولنا لو وجد كالحج في حجب افراد الحكماء فهو كالحج
كان في الاتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كان
الشمس طالوت فانه موجود وقد يكون بطريق الاتفاق
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فانه موجود في حجب

بعض

هذا هو الوجود بالذات لا بالاعتبار
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات

الكشف عن تاييد بالذات فقالوا نحن قد علمنا بالذات
 في كونها لو وجد كان بطل ما هو عليه في كونها
 لب و ليس شئ لم يكن في كونها بالذات
 انما القضايا في كونها لانه لا ينطبق الاعلى نفسه
 موضوعها وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 العضا بالذات وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 ذلك في كونها لانه ذات الموضوع
 مع ضرورة الوجود وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع

عطلى

علا

هذا هو الوجود بالذات لا بالاعتبار
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات
 كما هو الوجود بالاعتبار لا بالذات

الوجود بالذات لا بالاعتبار
 في كونها لو وجد كان بطل ما هو عليه في كونها
 لب و ليس شئ لم يكن في كونها بالذات
 انما القضايا في كونها لانه لا ينطبق الاعلى نفسه
 موضوعها وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 العضا بالذات وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 ذلك في كونها لانه ذات الموضوع
 مع ضرورة الوجود وصف محمولها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع
 في كونها لانه ذات الموضوع

علا

فیضان الاول (م)

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

الفوق بين الاعتبارين ظاهر **الحال**
 فلهذا لم يحسنه ان المعتقد لا يستلزم وجود الموصوف
 في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون
 في الخارج اذا كان موجودا في الخارج فلا يكون مقصورا على
 الحقيقة بل يتناولها والا فاذ لم يقدّر الوصف على
 الحقيقة فانهما يستلزم وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها
 مقصور على الافراد التي حجبها الموضوع ان الحكم موجودا
 في الحقيقة باعتبار الحقيقة دون التي حجبها كذا ان
 الشرح المربعات موجودا في الخارج لصدق الحقيقة
 في الخارج فهو كقول كل ما هو موجود كما هو في الحقيقة
 ان كان لا يصدق كقول لا يصدق كقول لا يصدق
 في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي كنا لنهتدي لاه

ابحث الثالث في العدول والتحصيل
 الفقه اما معدوله او محصله لان طرف السلب اما ان
 كونه جزءا من الموضوع والمحول او لا لكنه لما كان جزءا
 اما من الموضوع كونه الاخر جزءا من المحول كونه
 لا عالم او منها جميعا كونه الاخر لا عالم بحيث الفقه
 معدوله موجب كانت اوسا لية اما الاولي معدوله
 الموضوع واما الثانية معدوله المحول واما الثالثة
 الطرف واما سميت معدوله لان طرف السلب
 ولا يخرج انا وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعلت
 بغيره كشر وان ثبت له او كشر او ليس بغيره كشر او
 كشر فقد عدل بغيره من موضوعه الاصل الى غيره واما
 الاولى والثانية مثلا لا اولي والثالثة لا تعد علم

ابحث الثالث في العدول والتحصيل
 الفقه اما معدوله او محصله لان طرف السلب اما ان
 كونه جزءا من الموضوع والمحول او لا لكنه لما كان جزءا
 اما من الموضوع كونه الاخر جزءا من المحول كونه
 لا عالم او منها جميعا كونه الاخر لا عالم بحيث الفقه
 معدوله موجب كانت اوسا لية اما الاولي معدوله
 الموضوع واما الثانية معدوله المحول واما الثالثة
 الطرف واما سميت معدوله لان طرف السلب
 ولا يخرج انا وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعلت
 بغيره كشر وان ثبت له او كشر او ليس بغيره كشر او
 كشر فقد عدل بغيره من موضوعه الاصل الى غيره واما
 الاولى والثانية مثلا لا اولي والثالثة لا تعد علم

الاول الموضوع المعدول واما الثاني المحول المعدول
 الفقه اما معدوله او محصله لان طرف السلب اما ان
 كونه جزءا من الموضوع والمحول او لا لكنه لما كان جزءا
 اما من الموضوع كونه الاخر جزءا من المحول كونه
 لا عالم او منها جميعا كونه الاخر لا عالم بحيث الفقه
 معدوله موجب كانت اوسا لية اما الاولي معدوله
 الموضوع واما الثانية معدوله المحول واما الثالثة
 الطرف واما سميت معدوله لان طرف السلب
 ولا يخرج انا وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعلت
 بغيره كشر وان ثبت له او كشر او ليس بغيره كشر او
 كشر فقد عدل بغيره من موضوعه الاصل الى غيره واما
 الاولى والثانية مثلا لا اولي والثالثة لا تعد علم

الاول الموضوع المعدول واما الثاني المحول المعدول
 الفقه اما معدوله او محصله لان طرف السلب اما ان
 كونه جزءا من الموضوع والمحول او لا لكنه لما كان جزءا
 اما من الموضوع كونه الاخر جزءا من المحول كونه
 لا عالم او منها جميعا كونه الاخر لا عالم بحيث الفقه
 معدوله موجب كانت اوسا لية اما الاولي معدوله
 الموضوع واما الثانية معدوله المحول واما الثالثة
 الطرف واما سميت معدوله لان طرف السلب
 ولا يخرج انا وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعلت
 بغيره كشر وان ثبت له او كشر او ليس بغيره كشر او
 كشر فقد عدل بغيره من موضوعه الاصل الى غيره واما
 الاولى والثانية مثلا لا اولي والثالثة لا تعد علم

فقد يكون

10

المحمول

لانه قد حقت ان مناط الحكم ذات الموضوع
 المحمول ولا خلاف ان الحكم على الشئ بالامور الوجودية
 بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية فاحلاف القضية
 بالعدول والتحصيل في وصف المحمول يؤخر في مفهومها
 بخلاف العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤخر
 في مفهوم القضية لان العدول والتحصيل انما يكونان في
 مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه
 عن ذات الموضوع والحكم على الشئ لا يحلف احدا
 العبارات عنه واما وجه تحصيل كماله فلا ان
 العدول في المحمول يترتب التمسك لان حرف السلب ان كان
 حرفا في المحمول فانقضه معدوله والا لمصلحة كلف لان
 الموضوع واما ما كان فاما موجب او سالب فمقتضى
 الموضوع

فيكون
 الموضوع
 المحمول
 الموضوع
 المحمول
 الموضوع
 المحمول

الموضوع
 المحمول
 الموضوع
 المحمول

نفسا يا موجب محصلة كونها زيد كاتب وسالبة
 محصلة كونها زيد ليس كاتب وموجب معدوله
 كونها زيد لا كاتب وسالبة معدوله كونها زيد ليس
 لا كاتب ولا ليس بين القضية من هذه
 القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجب المعدوله
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعلم
 ان السلب في الموجبة ووجوده في السالبة اما بين
 الموجبة المحصلة والموجب المعدوله فوجوده
 السلب في المعدوله وان المحصلة اما بين الموجبة
 المحصلة والسالبة المعدوله فوجوده في السلب
 السالبة المعدوله بخلاف الموجبة المحصلة واما
 بين السالبة المحصلة والسالبة المعدوله فوجوده في

السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد والآخر
المحصلة اما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة
فلوجود حرف واحد في اليجاب وجو في السالبة
واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فيبينها
الباسم حيث ان حرف السلب موجود بينهما
واحد واذا قيل زيد ليس كاتب فلا يعلم انها
موجبة معدولة او سالبة بسيطة فلهذا اخصصها
بالذكر من بين التخصايات والوق بينهما معنوي واللفظ
اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة
المعدولة لانه متر صدقت الموجبة المعدولة
صدقت السالبة البسيطة ولا تنفك الا في الاول
فلا يترتب اليها الا بايج الصدق سلب الباسم

هذا هو الوجه في
الاستدلال على ان
السالبة البسيطة
اعم من الموجبة
المعدولة

فانه لا يصدق

لانه الصدق سلب الباسم من حيث الباسم كونه الباسم
الا انما يثبت له وهو اجتماع النفيين وانما الثاني هو
ان الصدق السالبة البسيطة صدقت الموجبة المعدولة
اليجاب لا يصح على المعدولة ضرورة ان اليجاب بشر
في اللفظ على وجود التثبت في خلاف السلب في اليجاب
الصدق على المعدولات مح السلب بينهما بالضرورة
لانه ان كان صدق الموجبة معدولة وصدق السلب البسيط
لا يصدق اليجاب المعدول فانه لا يصدق في اليجاب
الباسم في جميعه ولا يصدق في اليجاب في بعضه لان
الصدق في اليجاب الباسم في بعضه كالباسم في بعضه
سلب كل منهما عنه ومعلوم ان عدم البسيط ثابت
في اليجاب فلا بد ان يكون موجودا في بعضه كالباسم

سواء كان ذلك في اليجاب او في المعدولة
الصدق على المعدولات مح السلب بينهما بالضرورة
لانه ان كان صدق الموجبة معدولة وصدق السلب البسيط
لا يصدق اليجاب المعدول فانه لا يصدق في اليجاب
الباسم في جميعه ولا يصدق في اليجاب في بعضه لان
الصدق في اليجاب الباسم في بعضه كالباسم في بعضه
سلب كل منهما عنه ومعلوم ان عدم البسيط ثابت
في اليجاب فلا بد ان يكون موجودا في بعضه كالباسم

الشئ له هو ممتنع الوجود لا في لصدق السبب عند
الموضوع لم يكن بين الموجه الكلية والسبب الجزئية فالتق
لأنها قد تضمنت على الصدق في فاصلة الجارية اثبات
المحمول لجميع الازداد الموجودة وسببه بعض الاما
المعدومة لا يمكن القول في السبب على الازداد الموجود
فكان الحكم الموجه على الازداد الموجودة الا ان السبب
السلب لا موقوف على وجود الازداد وصدق الالجاب
موقوف عليها فان الموجه ان جميع اوضاع الموضوع
معدومة يثبت لرب ولا يمكن انما الصدق الالجاب
اوضاع موجودة ومعر السبب ليس كذلك الى
والعدم مظهر الازداد الموجودة في ليس يثبت
ولصدق هذا المعنى بارة بان لا يمكن شرح الازداد

لكن البعد

انارة

ان كان يمكن موجودة وبثبت الطاء لها عند ذلك
لكن الشافق ج. ما واما قوله على موجود تحقيق كما في
فان وجه الموضوع او مقدر كما في الحقيقة الموضوع
ان لا يكون ان التوق اذ يكون فانه ان الالجاب يستلزم
في الموضوع دون السلب واما ان الموضوع
موجود في الخارج محققا او مقدر افلا حاجة اليه فحاشا
السبب ان مقدره تذكرتها ونقال ان عينتم لو لم انما
الالجاب يستلزم وجود الموضوع ان الالجاب يستلزم
الازداد الموضوع في الخارج فلا صدق الموجه الحقيقي
ان الحكم فيها ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة
الخارج وان عينتم به ان الالجاب يستلزم وجود الموضوع
مطلقا قال له الله سبحانه وتعالى في موضوع مطلقا لكان مطلق الوجود

افرنه

في الموضوع

وكذلك الموجه

التي اوضح في القضايا المبرزة لديه نسبة المحل في الموضوع من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية
والدوام والضرورة واللادوام وليس هناك كيفية مادة القضية واللفظ الدال عليه ليس

ولا وبعضها بالسلب وليس فاذ قيل زيد في كذا
او لا كاتب كانت موجهة فاذ قيل زيد في كذا
كانت مبالغة **قال** الجفت الرابع والعقد
اول نسبة المحل الى الموضوع سواء كانت
جواب او بالسلب لا بد لهما من كيفية فرف في الام
كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام فان كان
فرضت اذ اقيست الى نفس الامر اما ان
كيفية بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة
اخرى اما ان تتعد بكيفية بكيفية الدوام او اللا
فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي
كيفية نسبة المصنوع الى الانسان فاذا قلنا كل انسان
كاتب لا بالضرورة كانت اللا ضرورة هي نسبة الكتابة
كيفية

الانسان

الانسان وملك الكيفية الغائبة ونفس الامر نسبة
الكيفية واللفظ الدال عليها في القضية المنسوبة او قلنا
الانسان بان النسبة بكيفية بكيفية كذا في القضية المعقولة
الضرورة والعقيدة ومن هنا الفت الحاشية مادة القضية كانت
بلفظ الدال على ان كيفية النسبة ونفس الامر
الانسان او قلنا العقل في كذا وان كان ملك الكيفية
الانسان عليها اللفظ او قلنا كذا العقل من الكيفية الغائبة
نفس الامر لم يكن الملك في القضية مطابقا لواقع متساويا
الى ان حيوان لا بالضرورة ولا باللا ضرورة على
الكيفية نسبة الحيوان الى الانسان ونفس الامر هو
كذلك في نفس الامر فلا جرم كذا القضية وتخصيص
الانسان في كذا نسبة الحيوان الى الانسان في كذا
الانسان في كذا نسبة المحل الى الموضوع في كذا

على ان اللفظ الدال على ان كيفية النسبة ونفس الامر

الكيفية نسبة الحيوان الى الانسان ونفس الامر هو

كانت النسبة اوسلية تجل في كونه لها وجود العقل
ووجود عند العقل ووجود في اللفظ كما هو موضوع العلم

وجود في الكيفية الانانية كما
يختص العلم بهذا المقام
لم يكره في كونه

من الاشياء المتر لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل
ووجود في اللفظ فالنسبة كانت ثابتة في نفس الامر
لم يكن يتركها من ان يكون ككيفية بكنية ما ثم اذا حسب
العقل اجتمع لها ككيفية من انما عين تلك الكيفية الانانية
او غير ما ثم اذا وقفت في اللفظ اقررت عبارة

النسبة

تلك الكيفية المعترضة عند العقل اذا الالفاظ اعم من ان
العقلية كما ان للموضوع والمجول والنسبة ووجود
في نفس الامر وعند العقل وهذا الاعتبار صارت
للكيفية المعقولة في اللفظ صارت اجزاء اللفظ
لذلك ككيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل

فانطق

والا فان كان الموضوع والاشياء لا تتغير

في النسبة الثانية للنسبة في نفس الامر مادة العقيدة الثانية في النسبة الثانية

في العقل من الجهة المعقولة والعبارة الدالة عليها هي النسبة
اللفظية وما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها

الرب ان تكون مخالفة للمادة الثانية في نفس الامر لم
يصلح ان يكون النسبة للمادة كما اذا وجدنا شيئا في اللفظ
النسبة في كونه في اللفظ فيكون من غير صورة الان
في نفس الامر بالان في اللفظ فيكون من غير صورة الكمية

في نفس الامر ووجود في نفس الامر ووجود في العقل انما

انما هو في اللفظ ووجود في العبارة انما عبارة صادقة
في النسبة فكذلك ككيفية النسبة المعقولة الى الالف ان لها

نسبة في نفس الامر ومن الضرورة في العقل واللفظ
انها في الكيفية المعقولة او العبارة المعقولة كانت

في نفس الامر

منه

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

انما مطلق العانة وهرية كالحكم فيها بنيت المحل للموضوع او لم يمتد بها لغيره كقولنا انما مطلق العانة
 انما ودرست من الذي يقتضي لطلدق العانة الى دس المحل العانة وهرية كالحكم فيها بنيت المحل للموضوع
 المطلق على انما بنيت المحل للموضوع كقولنا بالمكان العام كقوله حارة وبالدكان العام ودرست من الذي
 ببارد مائة

منها بليط منها مكبات اما البساط لا
 الضرورية المطلقة في التي كالحكم فيها ضرورة بنيت المحل
 للموضوع او ضرورة سلبية عنه ما وادوات المحل
 موجودة اما التي كالحكم فيها ضرورة بنيت المحل للموضوع
 في ضرورة موصية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 كالحكم فيها ضرورة بنيت المحل للموضوع لان جميع
 وجوده اما الموصية كالحكم فيها ضرورة سلبية عنه
 كقولنا لا شئ من الآلات كالحكم فيها ضرورة فانه كالحكم فيها
 الجرح من الآلات في جميع اوقات وجوده وانما بنيت
 لانه كالحكم فيها ضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة
 بوقت او وصف الثمانية الدالية المطلقة وهو كالحكم
 فيها بدوام بنيت المحل للموضوع او بدوام سلبية عنه

سلب م

ان

منها بليط منها مكبات

انما الموضوع موجودة ووجه نسبتها الى غير مطلق
 كالحكم فيها ضرورة المطلقة ومثالا انما بنيت المحل للموضوع
 كالحكم فيها ضرورة سلبية عنه ما وادوات المحل
 موجودة اما التي كالحكم فيها ضرورة بنيت المحل للموضوع
 في ضرورة موصية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 كالحكم فيها ضرورة بنيت المحل للموضوع لان جميع
 وجوده اما الموصية كالحكم فيها ضرورة سلبية عنه
 كقولنا لا شئ من الآلات كالحكم فيها ضرورة فانه كالحكم فيها
 الجرح من الآلات في جميع اوقات وجوده وانما بنيت
 لانه كالحكم فيها ضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة
 بوقت او وصف الثمانية الدالية المطلقة وهو كالحكم
 فيها بدوام بنيت المحل للموضوع او بدوام سلبية عنه

والا ٢٥٢

الضرورة

دوام او ضرورت اولاد و دوام اولاد ضرورت یوم شنبه

1840

سبب نزول الالحجاب فانه هو الجانب الخلفي للسلب
الذي هو في حارة بالامكان العام كان عنده ان سلب

کالیہ

المعلم

الى المشروطه الخاصه ان كانت موجبه كونه
 كل كانت متحرك الاصلان مادام كانتا لا
 من موجبه بشرط عامه وسالبه مطلقه عامه
 العامه الموجبه في الجزء الاول من العنقه
 المطلقه العامه الى قوله لا ينشر من الكاتب
 صانع بالفعل في مفهوم اللا دوام لان الكاتب
 للموضوع اذا لم يكن دايما كان معناه ان الاجابات
 مستحقه في جميع الاوقات واذ لم تحقق الاجابات
 في جميع الاوقات تحقق السلب في الجمله
 السالبه المطلقه وان كانت سالبه كونه بالعدم
 من الكاتب لانه الاصلان مادام كانتا لا
 من شرطه شرط عامه ليه وهو الجزء الاول وهو مطلقه

في جميع الاوقات
 في جميع الاوقات

الى ان كان

ان كان
 ان كان

ان كان كل كانت ساكنه الاصلان بالفعل وهو مفهوم
 ان كان السلب اذا لم يكن دايما لم يكن مستحقا في جميع
 كانت واذ لم تحقق السلب في جميع الاوقات تحقق
 في الجمله وهو الاجاب المطلق العام فان
 في بعضه العنقه المركبه ملحقه من الاجاب والسلب
 السلب كونه موجبه او سالبه فتقول لا اعتبار من الاجاب
 في المركبه وسلبها باجواب الجزء الاول وسلبه
 في الجمله فان كان الجزء الاول موجبا كانت العنقه
 السلب وان كان سالبا كانت العنقه
 السلب وهو ان في الجزء الاول والسلب بينهما وبين
 السلب في الجمله وان كان السلب في الجمله
 السلب في الجمله وان كان السلب في الجمله

في جميع الاوقات
 في جميع الاوقات

الى ان كان

الى ان كان

لا بد من ان يكون له في ذاته
 لا بد من ان يكون له في ذاته
 لا بد من ان يكون له في ذاته
 لا بد من ان يكون له في ذاته

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في
 بحسب الذات وذلك في

وحيث كانت موجبة كقولنا كل ان كان حاكما بفعل لا بالضرورة فتركيبها منه موجبة لفعل
عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الان كان حاكما بفعل
لا بالضرورة فتركيبها منه سالبة عامة وموجبة ممكنة عامة على

بدوام

فانه لو كان دائما له ووصف المحمول دائما ووصف المحمول دائما
كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لا بد
حسب الذات وتوقف **قال** الثالثة الوجوه
وهي المطلقة العامة مع قيد اللازم وحسب الذات
القول الوجودية اللازمة وريبه هي المطلقة العامة مع
اللازمة وحسب الذات واذا قيد اللازمة
الذات وان امكنه تعقيد المطلقة العامة باللازمة
بحسب الوصف لانهم لم يعينوا هذا التركيب
احكامه فتر ان كانت موجبة كقولنا كل ان كان حاكما
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها منه موجبة مطلقة عامة
ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة وهي الجزء الاول
السالبة المطلقة العامة اي قولنا لا شيء من الان كان حاكما

الوجه الثالث في كونها سالبة
الوجه الرابع في كونها سالبة

الامكان العام فتر مع اللازمة لان الاحجاب
الامكنه ضروريا كما ان هناك سلب ضرورة الاحجاب
سلب ضرورة الاحجاب على عام سالب ان كانت
الذات لا تستمر لان ان يصاحك بالفعل لا بالضرورة
السالبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة
اللازمة فان السلب اذا لم يكن ضروريا كما ان
السلب ضرورة السلب سلب ضرورة السلب
العام الموجب وهو المطلق العام الى اثنين لانه
الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دائما
مقتضية النسبة للضرورة مع عكس مباديها لفهم
تقديرها باللازمة وريبه وانما الدائم مع فهمه لبقائها
الذات الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائم بدوامه العام وريبه

الوجه الثاني في كونها سالبة

الوجه الثالث في كونها سالبة

الوجه الرابع في كونها سالبة

في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا في
 والعرفية العامين لنفسها وفيها مادة المستمرة
 وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها به
 مادة اللادوام حسب الوصف وانخفض من المطلق
 خصوص من المتعدي والمحملة العامة لانها اعم من المطلق
قال البراهمة الوجودية اللادائمة **الاول**
 اللادائمة من المطلق العامة مع قية اللادوام كالسنة
 وهو هو ان كانت موجبة او سالبة كونه كسبها مطلق
 عامتين احديةما موجبة والاخر سالبة لان الاول
 مطلق عامة والآخر اللادوام وقد عرفت ان
 مطلق عامة ومنها انما سلبا ما هو قولنا كل
 هذا فكل بالفعل لا داية ولا نشر الان ان يبعث

والمطلقة التي مع قية اللادائمة كسبها
 عامتين احديةما موجبة والاخر سالبة لان الاول
 مطلق عامة والآخر اللادوام وقد عرفت ان
 مطلق عامة ومنها انما سلبا ما هو قولنا كل
 هذا فكل بالفعل لا داية ولا نشر الان ان يبعث

لا داية

وهي موجبة كقولنا بالضرورة في كل من متخلف وقت جملته لا يظلم
 وبين الشمس لا دائما كسبها من موجبة وقية مطلقة وسالبة مطلقة
 عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الفخيف
 وقد التزم لا دائما كسبها من سالبة وقية مطلقة وموجبة
 مطلقة خاصة متى متى
 اللادائمة اصل الوجودية اللادائمة وريه لا يصدق
 المطلق صدقت مطلقة ومحملة بخلاف العكس اعم
 اللادائمة لانها صدقت الضرورة او اللادوام
 لان لا داية كسبها قية السببية لا داية من غير سببية
 السببية على عام ضرورة وانهم انما من مفعولها
 لا دائمة ولا خاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة
 اللادائمة حسب الوصف وانخفض من المطلق
 اللادائمة من المطلق العامة مع قية اللادوام كالسنة
 وهو هو ان كانت موجبة او سالبة كونه كسبها مطلق
 عامتين احديةما موجبة والاخر سالبة لان الاول
 مطلق عامة والآخر اللادوام وقد عرفت ان
 مطلق عامة ومنها انما سلبا ما هو قولنا كل
 هذا فكل بالفعل لا داية ولا نشر الان ان يبعث

اللا دائمة اصل الوجودية اللادائمة وريه لا يصدق
 المطلق صدقت مطلقة ومحملة بخلاف العكس اعم
 اللادائمة لانها صدقت الضرورة او اللادوام
 لان لا داية كسبها قية السببية لا داية من غير سببية
 السببية على عام ضرورة وانهم انما من مفعولها
 لا دائمة ولا خاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة
 اللادائمة حسب الوصف وانخفض من المطلق
 اللادائمة من المطلق العامة مع قية اللادوام كالسنة
 وهو هو ان كانت موجبة او سالبة كونه كسبها مطلق
 عامتين احديةما موجبة والاخر سالبة لان الاول
 مطلق عامة والآخر اللادوام وقد عرفت ان
 مطلق عامة ومنها انما سلبا ما هو قولنا كل
 هذا فكل بالفعل لا داية ولا نشر الان ان يبعث

اللا دائمة اصل الوجودية اللادائمة وريه لا يصدق
 المطلق صدقت مطلقة ومحملة بخلاف العكس اعم
 اللادائمة لانها صدقت الضرورة او اللادوام
 لان لا داية كسبها قية السببية لا داية من غير سببية
 السببية على عام ضرورة وانهم انما من مفعولها
 لا دائمة ولا خاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة
 اللادائمة حسب الوصف وانخفض من المطلق
 اللادائمة من المطلق العامة مع قية اللادوام كالسنة
 وهو هو ان كانت موجبة او سالبة كونه كسبها مطلق
 عامتين احديةما موجبة والاخر سالبة لان الاول
 مطلق عامة والآخر اللادوام وقد عرفت ان
 مطلق عامة ومنها انما سلبا ما هو قولنا كل
 هذا فكل بالفعل لا داية ولا نشر الان ان يبعث

اول

سلبية عند وقت معين من اوقات وجود الموصوف
 متغيرا بالاداءات الذاتية فان كانت موجبة
 كونها كل في مختلف وقت جيلولة الارض بينه وبين
 بالضرورة لاداءاتها كغيرها من موجبة وقت مطلق وهو
 الاول كما كونها كل في مختلف وقت جيلولة الارض
 وسالبة مطلق عامه وهو مفهوم الاداءات غير كونها كانت
 الموجبة بخلاف الاطلاق العام وان كانت سالبة كونها
 بالضرورة لا تنسج في الموجبة بخلاف وقت الترتيب
 واداءاتها كغيرها من سالبة وقت مطلق وهو لا تنسج في
 وقت الترتيب وموجبة مطلق عامه وهو كل في مختلف
 مطلق وهو اخص من الوجوديين مطلقا لانه اذا حصل
 بالضرورة حسب الوقت لاداءاتها صدق الاطلاق لاداءاتها

في قوله بالاداءات الذاتية
 في قوله بالضرورة

في قوله بالضرورة
 في قوله بالاداءات الذاتية

في قوله بالضرورة
 في قوله بالاداءات الذاتية

بالضرورة ولا ينكس من اوقات معين من وقت لانه
 الصدق بالضرورة حسب الوصف فان كان الوصف
 بالاداءات الموضوعية من اوقات صدق
 بالضرورة كونها بالضرورة كل في مختلف
 الاداءات او بالتوقيت لاداءاتها فان كانت
 بالضرورة بالذات الموضوعية في بعض اوقات
 الاطلاق ضرورية لا تنسج كان الاطلاق ضروريا بالذات
 بالضرورة وان لم يكن الوصف ضروريا بالذات
 بالضرورة صدق الحاصلات ولم يصدق الوصف كونها
 بالضرورة كل كانت متحركة الاصلح ما دام كاتبها لاداءاتها
 بالكتابة لانه لم يكن ضروريا بالذات من اوقات
 بالضرورة الاصلح بالضرورة بما ضروريا بالذات

قوله

وإذا اشتبهت كقولنا بالضرورة كقولنا مشغوق وقت ما للدنا فز كقولنا من مرضية مشغوقه مطلقه
وعليه مطلقه عامة وان كانت سائبة كقولنا بالضرورة كقولنا من مرضية مشغوقه وقت ما
للدنا فز كقولنا من مرضية سائبة مشغوقه مطلقه ومرضيه مطلقه عامة فلي مطلقه مطلقه

الحساب الذات **الاول** المنتشرة في العلم
على العالم انه بنيت المحل الموضوع او عليه علم
بما فيه من اوقات وجود الموضوع لا اياها كالحساب

ان المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين
 لا يدل ان الالعية بالتعيين وبرس مطلقا ما
 ان موجب كونه كل ان بالضرورة متفرض وقت
 الايا كان تركبها موجبة متفرض مطلقا و
 بالضرورة كل ان متفرض وقت ما و
 الى قوله لا يخرج الان ان يفسر بالعمل
 لانهم الامام وان كانت صالحة كونه بالضرورة
 لا يخرج الان ان يفسر وقت ما لا اياها

في وقت ما فلا صدق الوقية واذا لم يصدق الوقية
كالوصف والادوام الصدق الى انفسا والصدق
الوقية كما في المثال المذكور هذا اذ افسرنا الحشر
بشرط الوصف اذ افسرنا ما بالانفس ما دام الوصف
كشرط الحشر واما الحشر اخص من الوقية مطلقا لا
الضرورة فجميع الاوقات وجميع اوقات الوقية
بعض اوقات الذات تحقق الضرورة فبعض اوقات
الذات من غير تحقق الوقية مباينة للذات الحشرية
العامتين من جهة الصدق في الحشر واما الحشر
ببونها مادة الضرورة وبالعكس لا اذ افسرنا
واخص من المطلق العام والممكن العامة السادسة
المنشئة وهو التي حكم فيها بنبوت الخلق للضرورة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

التقيين

۴۶

سید

المملكة الخامسة من السلسل البصفرة
خمس عشر جانبى الاجابى السلب فاذا قلنا كل
طرازى كائن اذ بانة كونه بانك فان
عائدين احداهما رقيقة فباله
والاضابط ان اللدوام
عائدة واللدافرة بانة
عائدة فانك كيت تراخى
الكنة بغيره ايضا
مضى

ان كان كائنا بالامكان الخاص كان معناه
 او الجواب للكتابة للان وسببها عدم اليقين
 لكن سلب ضرورة الاجاب امكان عام
 وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب
 انما هو ان كانت موجبة او سالبة كونه
 ممكنين عامين احدهما موجب والاخر
 فحينئذ موجبه وسالبة
 ان عبرت لعبارة الاجابة كانت موجبة
 لعبارة السلب كانت سالبة وهو اعلم من نسبة
 لان وكل منهما اجابا وسلبا ولا اقل منهما ان يكونا
 ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الاجاب
 والسلب ان يكونا احدهما بالفعل او بالضرورة

ان كان كائنا بالامكان الخاص كان معناه

سببها عدم اليقين
 انما هو ان كانت موجبة او سالبة كونه
 ممكنين عامين احدهما موجب والاخر
 فحينئذ موجبه وسالبة
 ان عبرت لعبارة الاجابة كانت موجبة
 لعبارة السلب كانت سالبة وهو اعلم من نسبة
 لان وكل منهما اجابا وسلبا ولا اقل منهما ان يكونا
 ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الاجاب
 والسلب ان يكونا احدهما بالفعل او بالضرورة

ان كان كائنا بالامكان الخاص كان معناه

كلية كائنتين وان كانت جرمية كائنتين
 هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة
 اللادوام إشارة الى مطلقه عامة ولم يعقل اللادوام
 المطلقة العامة لان المعرف او اطلق بناء على
 المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة
 لادوام الايجاب معلوم مفهوم العرف رفع دوام
 والطلق السلب هو نفس رفع دوام الايجاب
 فهو معناه الالفه او اما اللازم وانه معناه العرف
 العام لان لازمة الايجاب مثلاً هو السلب الالفه
 وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين
 مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى
 السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

اما الفقرة واما الحكم ذلك فيها مجردة عن اثنى اثنين على التصديق كقولنا ان كان الله يطقا
 فطاردنا نحن واما المنفصلة فاما حقيقة واما الحكم فيها بالثبات في بين خبرها في التصديق
 واليكذب مع كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا اما الله الجمع واما الحكم فيها
 بالثبات في بين خبرين في التصديق فطردنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا اما
 الفصل الثاني في اسم الشرطية الجزء الاول منها
 هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة
 اللادوام إشارة الى مطلقه عامة ولم يعقل اللادوام
 المطلقة العامة لان المعرف او اطلق بناء على
 المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة
 لادوام الايجاب معلوم مفهوم العرف رفع دوام
 والطلق السلب هو نفس رفع دوام الايجاب
 فهو معناه الالفه او اما اللازم وانه معناه العرف
 العام لان لازمة الايجاب مثلاً هو السلب الالفه
 وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين
 مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى
 السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

قال

وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

وهو عين الامكان السلب فلما كان احدى القضيتين مع احدى العبارتين والافرى السلب مع الاخرى السهل عبارة الاشارة للكثرة كما بينا

Handwritten signature: *W. B. E. Smith*

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

11

كانه لان العلم للعلاقة وان طابق الواقع كان العلم متحققا
 والعلم انما يتحقق وان لم يطابق الواقع فاما لعدم العلم
 بالواقع والشيء من غير علاقة وعلى كلا المقدمين القضية
 السالبة كاذبة واما الاتفاقية فهي التي تكونه ذلك انما يكونه
 الاتفاق على عدم صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة
 بل لغيرها وصدق البرهين يكون ان كان الانسان
 متأكدا من انما هو فانه لا علاقة بين ما يقوله الحار و ما يقوله
 الانسان من غير ضرورة العقل كحق كل واحد منهما به وبما لا
 يوافق الا توافق الطرفين على الصدق ولو قال
 كل واحد منهما بصدق السال على عدم صدق المقدم لا
 يكونا على وجه الصدق والاشارة للاتفاقية الكاذبة لكان
 العلم فيهما بصدق السال على عدم صدق المقدم لا
 للعلاقة بل لغيرها

Edwards

فمنع الطبع منهما ثم قال وفسدى هذا العلم

فان جواز منع الجوع من اللازم والطبر لم يفسد

[illegible]

الحجاب على هذا الاعتراف وهو من الاعتراف

من عبادة الرحمن في شام ان يعشوا بالسناء في الشام

الإجماع في الصدق فان ما نفعه الجمع من ان

والاقتضال لم يعقبه الا امن القسيس فلان

عند الاجتماع والصدق كان من كل عيسى

بسم القديس
الروحاني
الروحاني
الروحاني

الامام محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
عليه السلام

في القصرين

10



...الاجتماع ...
...الاجتماع ...
...الاجتماع ...

سبحان الله العظيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الاولى ان كل من كان له من الاموال ما كان له من الاموال

واعلم الصدوق نقديان ان الاشكال الثالث

...فقد التفت إليه **قال** وكل واحد منكم...

المصلحة العامة ووجه الاتفاق كما ان المصلحة

المطهرات في كبره

الاعتمادية في هذه النكاحات

ای که بماند از این شهر در احوال و احوال و احوال

22/2/1904

والتي لم تروا هذه القضايا الثانية من التي رفعت ما حكم في مجيبتها فسالبة العزوم
لترتبة لزومية وسالبة العناد لترسالية عناية وسالبة اللداف لترسالية القافية

اسأل الله كل واحد من هذه القضايا بالاعتراف الى الحق

فذكرت ثانياً قضايا مستقلة من لزومية

القافية ومنفصلات ست ثلث منها عناية

ثلاث القافيات وهر كلها موجبات لان تعاقبها

لا تارة لا تنطبق الا على الموجبة فلا بد من تعاقبها

بالكل منهما من التي ترتفع ما حكم في مجيبتها فسالبة العزوم

لترتبة لزومية وسالبة العناد لترسالية عناية وسالبة اللداف لترسالية القافية

الزواج لسالبة العزوم الى ما حكم فيها سلب العزوم لا

ما حكم فيها لزوم السلب فان السلب فلهذا لزوم السلب

لترتبة لزومية لاسا لغيره لاذ قلنا ليس اذا كانت

الترسالية فاللبيس موجود كانت سالبة لان الحكم

فيها سلب لزوم وجود اللبيس بطريق الخس واذ قلنا

الزواج لسالبة العزوم الى ما حكم فيها سلب العزوم لا
ما حكم فيها لزوم السلب فان السلب فلهذا لزوم السلب
لترتبة لزومية لاسا لغيره لاذ قلنا ليس اذا كانت
الترسالية فاللبيس موجود كانت سالبة لان الحكم
فيها سلب لزوم وجود اللبيس بطريق الخس واذ قلنا

بالسفال لذات الجريين بل مجرولان الى

ان اتفق في الواقع ان كونه بينهما متناهية وان لم

مفهوم انهما ان كونه متناهية لا يكونان لا سودا

فرضا اما ان كونه هذا اسود او كاتبا حقيقيا فانه

بين مفهوم اسود والكاتب وكما اتفق كحق

واشياء الكتابة فلا يصح ان لا اشياء الكتابة ولا يكون

لوجود السود ولو قلنا اما ان كونه هذا اسود او كاتبا

الاجمع كان ما لم يخطو لاشياء لا يصح ان لا يكونان لا اشياء

الاسود والكتابة متعارفان في الواقع ولو قلنا اما ان كونه هذا

او لا كاتبا كانت مانعة الحق لا يمكن ان لا يكونان لا اشياء

السود والكتابة بحسب الواقع

اذا كانت المحس طالعه نفس البلي موجد كانت
 لان الحكم فيها منهم سلب وجود البلي لطلوع المحس
 الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة الناس
 للمعتمد في الصدق كانت السالبة الاتفاقية
 تفادى الحكم فيها سلب افعى التالي للمعتمد
 فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة فاذا علمنا
 ليس اذا كان الانسان ناطقا ما طارنا من كانت
 سالبة اتفاقية لان الحكم فيها سلب افعى اتفاقية طارنا
 الانسان واذا علمنا اذا كان الانسان ناطقا فليكن
 ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب اتفاقية
 طارنا لظهور الانسان وعلى هذا كذا السالبة اتفاقية
 سالبة العناد الى ما حكم فيها برفع العناد واما رفع العناد

الذي

من هو في الصدق والكذب والسر السالبة العناد
 انفسية واما رفع العناد الذي هو في الصدق والسر
 السالبة العناد الذي هو في الكذب والسر السالبة الاتفاقية ما حكم
 فيها بموافقة السلب والسالبة الاتفاقية ما حكم
 فيها بموافقة السلب والسالبة الاتفاقية ما حكم
 فيها بموافقة السلب والسالبة الاتفاقية ما حكم

اتفاق السلب **السلب** والمتصلة الموجبة
 طارنا من خضاديين وغيرهما من غير محمول الصدق
 السلب وغير معتمد كاذب محتم وتال كاذب صادق
 ان حكمه لا يمنع استلزام الصادق الكاذب
 صدق الشرطية وكذا بها انما هو عطائية الحكم بال
 اتصال والانفصال النفس الامر وعدمها لا يصدق
 فيها وكذا بها انما هي الحكم فيها نفس الامر صدقة

فكل من جازين كاذبين
 مقدر كاذب تال صادق
 وعن صادقين هذا كذا
 حال في قتي

ان السالبة العناد
 بان ما في الكاذب
 المخرج كذا

والا فلهذا ذنب كلف كان ج. آ. ما ثم اذا نسبنا
 الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان
 تكون صادقة بين اوكاذبين او كاذبة بين متقدم صادق
 كاذبا او بالعكس فليبين ان كلام الشرح طيب
 من اى هذه الاقسام تركب فالمقتضى الموجبة
 تركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد ابل
 فهو حيوان وعلم كاذبين كقولنا ان كان زيد ج. آ. ما
 وعلم بجمولى الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد
 كاذبا فهو تركب يده وعلم مقدم كاذب وتال صادق
 ان كان زيد حمارا كان حيوانا دون ملك الى الامم
 علم مقدم صادق وتال كاذب لاقتضاح ان تقدم
 الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق اصدق

ان كلف كان ج. آ. ما ثم اذا نسبنا
 الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان
 تكون صادقة بين اوكاذبين او كاذبة بين متقدم صادق
 كاذبا او بالعكس فليبين ان كلام الشرح طيب
 من اى هذه الاقسام تركب فالمقتضى الموجبة
 تركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد ابل
 فهو حيوان وعلم كاذبين كقولنا ان كان زيد ج. آ. ما
 وعلم بجمولى الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد
 كاذبا فهو تركب يده وعلم مقدم كاذب وتال صادق
 ان كان زيد حمارا كان حيوانا دون ملك الى الامم
 علم مقدم صادق وتال كاذب لاقتضاح ان تقدم
 الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق اصدق

الصادق
 الكاذب
 المتكلم
 المتكلم
 المتكلم

الصادق الكاذب الصادق متان اللازم كاذب
 الالزم المستند كذب المتكلم والالزم صادق
 المتكلم فيها صادق وصدق المتكلم مقدم مقدم كاذب
 لا يقال اذا صح تركب المتكلم مقدم مقدم كاذب
 الصادق وعندهم ان كل متقدم موجب بمتكلم موجب
 تركبها مقدم صادق وتال كاذب لا يقال
 المتكلم لا في الجزئية ما قلت لما اعتبره
 متكلم الجمل بالصدق والكذب زاد الاقسام
 لا يقال بمتكلم ملك الاقسام عند نسبتها الى نفس
 المتكلم فيها والموجبة الكاذبة من الاقسام الا
 لان الحكم بالقدم بين المتقدم والالى اذ لم يكن
 طابقا للمواعج باز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان

الصادق الكاذب الصادق متان اللازم كاذب
 الالزم المستند كذب المتكلم والالزم صادق
 المتكلم فيها صادق وصدق المتكلم مقدم مقدم كاذب
 لا يقال اذا صح تركب المتكلم مقدم مقدم كاذب
 الصادق وعندهم ان كل متقدم موجب بمتكلم موجب
 تركبها مقدم صادق وتال كاذب لا يقال
 المتكلم لا في الجزئية ما قلت لما اعتبره
 متكلم الجمل بالصدق والكذب زاد الاقسام
 لا يقال بمتكلم ملك الاقسام عند نسبتها الى نفس
 المتكلم فيها والموجبة الكاذبة من الاقسام الا
 لان الحكم بالقدم بين المتقدم والالى اذ لم يكن
 طابقا للمواعج باز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان

تركب

لا يخرج من هذا ما هو في الحقيقة
 لا يخرج من هذا ما هو في الحقيقة

الخطا موجودا كان العالم قد دعا وان مكنته المحدث
 والتالي صادقا كوننا ان كان الخطا موجودا كان
 ناطقا وبالعكس كوننا ان كان الاتقان ناطقا فال
 موجود وان يكون صادقين كوننا ان كانت الشئ
 فبرائت ان هذا اذا كانت المستقلة لم يميز
 كانت اتفاقية فكذلك صادقين في لانه اذا كانت
 الطرفان وافي احديهما الاخر بالضرورة كوننا ان
 الاتقان ناطقا فاطمارنا حق فخر صدق غير صادقين
 وكذب غير الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيهما ان
 كانا كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادقا
 فكذلك الاتقان كاذب لا وافي شيئا وان كان المقدم
 والتالي صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيما

الاتقان ان التالي كاذب
 والمقدم كاذب
 فكذلك الاتقان كاذب

لا يخرج من هذا ما هو في الحقيقة
 لا يخرج من هذا ما هو في الحقيقة

الاتقان كاذب وتال صادق وكذا بهما في القسمين
 الباقين وهما بحث وهو ان الاتفاق لا يكون
 الصدق الطرفين او صدق التالي بل لا بد من ذلك
 العلاقة فتخرج كذا بهما من الصادقين اذا كان
 العلاقة تقتصر على احدى طرفيهما **قال** والمنفصلة
 الموجبة الحقيقية تصدق غير صادق وكاذب كذب
 والصادقين وكاذبين **قال** الاتقان المستقلة
 لا تستعرف ان المقدم فيها لا يعتد به التالي
 سبب الطبع فطريا اما ان يكون صادقا او كاذبا
 كذا بهما صادق والآخر كاذبا فموجبة الحقيقة
 صدق غير صادق وكاذب لانها لم تحكم فيها لعدم

الاتقان ان التالي كاذب
 والمقدم كاذب
 فكذلك الاتقان كاذب

اجتماع جرهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكونا
 والا فلا بد ان يكونا اما ان يكون هذا العدد
 زوجا وتكون جرهما دقيين لاجتماعهما في العدد
 اما ان يكون الاربعة زوجا ومنقسمه بمقسوم
 كاذبين لا ارتفاعهما كونه اما ان يكون الثلث
 بمقسومين وما نوه الجميع تصديق عمر كاذبين
 وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها
 ان يكون طرفاها متفقين فكونه تركبها على كاذب
 كونه اما ان يكون زيد شرا او جوازا ان يكون
 طرفيها واقعا والا فموقعه تركبها على صادق
 كاذب كونه اما ان يكون زيدان او جوازا
 عن صادقين لاجتماع جرهما كونه اما ان يكون

اننا

شرا او ناطقا وما نوه الخلف تصديق عمر صادق
 او صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم
 اجتماع جرهما فجاز اجتماعهما في الوجود فكونه
 صادقين كونه اما ان يكون زيد لا جوازا
 او جوازا ان يكون احدهما واقعا والا فكونه
 كاذب وكاذب وكاذب كونه اما ان يكون زيد
 او لا ان لا او لا ناطقا هذا الحكم الموجب
 منسطة والمنفصلة ما سوا اليها فهو تصديق
 ان التي كذب عنها الموجهات ضرورية
 كاذب لا يجاب بمضمر صدق السلب وكذا
 التي تصديق عنها الموجهات لان صدق
 السلب كذا السلب لا محالة

وتنقسم كاذبين لا ارتفاع
 كونه اما ان يكون زيد لا اننا
 او لا ناطقا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

تاریخ اسلام

وكلية الشرطة التي **اول** كان ان الوضعية الكلية في
ومطلة ومختصة ذلك الكلية منتظمة اليها
الكلية تحت ككلية الموضوع او المجلد بل يات
الكلية ككلية الشرطة تحت لاجل ان مقتضى

علی خان قزاق کماکان زید گیش و چون
ان مقدمها و تالیها شرفضان بل کتب کلیه
والافضال نالشرطه اما کلمه کلیه اذ کان النال
للمقدم الحاضر المتصله الذمومیه او معنایه فی المنه

مع المقدم وهو الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقتراب
صور الممكنة الاجتماع معه فاذ قلنا كلما كان زيد ابن
كان حيوانا او مائنة ان لم نزم الحيوانية لئلا ياتي

وكلية الشرطة ان يكون السائق
 معاندا للسلطة لعدم صلاحه
 في قيادة السيارة
 بسبب ان يرى السائق ان يكون
 فانه يرى ان يكون كذا
 ان يكون كذا
 الكلية في
 دائما في
 في
 وادخل في
 والاهلة في
 وادخل في
 في

جامع الزمان وكتبتنا فقصر على ذلك القدر بل تزيد
 على ذلك ان القدر لم يحقق على جميع الاوقات ^{الحال} التي
 لم يجمعها مع وضع السانية زيد بل كونه قايما او فاعلا
 او الخس على كل واحد او كونه افعالا على هذا الى غير ذلك مما لا يمكن

النفوس الا وافضاح ان تقدر ممكنة الاجتماع لانها لو اعتبر مجموع
الافضاح هو ان كانت ممكنة الاجتماع او لا تكون لم يقدر ان
يكون لها اتصال فكلان من الافضاح ما لا يلزم من موافقته
تقدم لعدم الكس او عدم لزوم السالى فان المتقدم على

كان من هذه النواضع المستندة لعدم التآلي وعدم
عدم التآلي لا يرد على عدم التآلي ولا يرد
التآلي ملاكته التآلي لازما له على هذا الوضع والا
فان المقدم على هذا الوضع مستند للنفق فيس والى
الجزء الاوضاع الملاكمة التآلي لازما للمقدم

المعروف
المعروف بالادب والادب والادب
والادب والادب والادب

فصل في معرفة

اینکه مسجدی که نامش که اسرار کشف امور حکم الامام است
میباشد از اعیان است

ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو منزه عن
على ذلك التقدير واما في الافصال فملازم للاوضاع
يعاين التالي للمقدم معك صدق الطرفين فان التالي
هذا الوضع لازم للمقدم معك تنقيض التالي معاين
ملكو كان المتقدم معاين التالي على هذا الوضع ثم
والا فليس كذلك
التالي المتقدم فلا صدق ان التالي معاين للمقدم
سائر الاوضاع واما خص هذا التقدير بالمقدم
والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعينة في الاوضاع
لمست من الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
الحالية كحسب نفس الامر لانه لا وانك لم تصدق
تفافية الكلية وليس بين طرفيها علاقة لوجوه صدق

على انه صدق المقدم ^{لان المقدم} معكم اجتماع عدم التالي مع المقدم
 الا لان اجتماعه والتالي ليس صحيحا على تقدير المقدم
 على هذا الوضع فبعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع
 التام لا يمكنه التالي صادقا على تقدير صدق المقدم ولا
 صادقا على تقدير المقدم على جميع الاوضاع الممكنة
 اجتماع مع المقدم فلا صدق الكلية الانعاقية اذا
 استلزم التام الكلية لذلك ضرورة المتصل والمنفصل
 استلزم بجزء المقدم والتالي بل بجزء الا زمان ولا
 التام حتى يمكن الحكم بالانفصال والانفصال لبعض الا
 زمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون
 الزمان انشراحا تاما كان انشا فان الحكم بجزءه الا
 ساقية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد

لا بد من ان يكون
 في كل سورة من سور القرآن
 كلمة او كلمتان او ثلثة
 او اربع او خمس او ست
 او سبع او ثمانية او تسعة
 او عشرة او احدى عشر
 او اثنتي عشرة او ثلثة عشر
 او اربعة عشر او خمسة عشر
 او ستة عشر او سبعة عشر
 او ثمانية عشر او تسعة عشر
 او عشرين او احدى وعشرين
 او ثلثة وعشرين او اربعة وعشرين
 او خمسة وعشرين او ستة وعشرين
 او سبعة وعشرين او ثمانية وعشرين
 او تسعة وعشرين او عشرين

كلمة اما ان كلمة الشكر فيها او جاد ان العباد
 انما كلمة على وضع كونه العنصرات واما
 الشكر عليه فيتعين بعض الاوقات والاحوال
 جيتنى اليوم كرمك واما اهلها فبها
 والاحوال وبالجملة الاحوال والافرنه في الشكر عليه
 الافراد في الحلية كما ان الحكم فيها ان كان على
 فخر مخصوصه وان لم يكن فان يتقن كلمة الحكم
 الافراد او بعضها فخر مخصوصه والا فممكنه كذا
 ان كان الحكم بالاتصال او الانفصال فيها على وضع
 فخر مخصوصه والا فان بين كلمة الحكم انه على جميع
 صانع او بعضها فخر مخصوصه والا فممكنه كذا
 الانفصله كلها ومما ذكره كونها كلها ومما ذكره كونها

طالعها من موجود وفي المنفصله وانما كونها اما ان تكون
 النفس طالعها او لا يكونه وسوال الاله الحكيم فيها
 الانفصله كقولنا لير العنصر اذا كان النفس طالعها
 موجودا واما في المنفصله كقولنا لير العنصر اما ان كلمة النفس
 طالعها واما ان كلمة العنصر موجودا وسوال المحجبه ليريه فيها
 كقولنا كون قد كونه اذا كانت النفس طالعها كان النهار
 موجودا او قد كونه اما ان كلمة النفس طالعها واما ان كلمة
 كقولنا موجودا وسوال الاله الحكيم فيها قد لا كونه كونه قد
 كونه اذا كانت النفس طالعها كان الليل موجودا او قد لا
 كونه اما ان كلمة النفس طالعها واما ان كلمة العنصر موجودا
 كقولنا حرف السلب على سور الاحجاب القلي عليه السلام
 الانفصله من في المنفصله وليس في الانفصله لانها

كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي
 ليس كذا كذا معناه رفع الاجاب الكلي لا محالة
 ارفع الاجاب الكلي حتى السلب على ما حققه
 وهكذا في التواني والطلاق لفظه لو وان
 وانما في الانفصال للامبال كقولنا ان كذا كذا
 وانما ان لا كذا كذا موجودا **قال** والشرطية
اول لا كانت الشرطية كبرية فقيمتين والقيمتين
 حالية ومنفصلة ومنفصلة كان كبرية فقيمتين
 او منفصلتين او حالية ومنفصلة او حالية ومنفصلة
 ومنفصلة لا يزيد على هذه الاقسام الستة كذا
 من الاقسام الثلاثة الاخيرة منقسم من المنفصلة الى
 لان مقدم المنفصلة متميز عن كبرية السلب والقيمتين
 فان مقدم المنفصلة متميز عن كبرية السلب والقيمتين

كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي
 ليس كذا كذا معناه رفع الاجاب الكلي لا محالة
 ارفع الاجاب الكلي حتى السلب على ما حققه
 وهكذا في التواني والطلاق لفظه لو وان

كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي

اتمام

فان

فان مقدم المنفصلة متميز عن كبرية السلب والقيمتين
 كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي
 ليس كذا كذا معناه رفع الاجاب الكلي لا محالة
 ارفع الاجاب الكلي حتى السلب على ما حققه
 وهكذا في التواني والطلاق لفظه لو وان
 وانما في الانفصال للامبال كقولنا ان كذا كذا
 وانما ان لا كذا كذا موجودا **قال** والشرطية
اول لا كانت الشرطية كبرية فقيمتين والقيمتين
 حالية ومنفصلة ومنفصلة كان كبرية فقيمتين
 او منفصلتين او حالية ومنفصلة او حالية ومنفصلة
 ومنفصلة لا يزيد على هذه الاقسام الستة كذا
 من الاقسام الثلاثة الاخيرة منقسم من المنفصلة الى
 لان مقدم المنفصلة متميز عن كبرية السلب والقيمتين
 فان مقدم المنفصلة متميز عن كبرية السلب والقيمتين

كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي
 ليس كذا كذا معناه رفع الاجاب الكلي لا محالة
 ارفع الاجاب الكلي حتى السلب على ما حققه
 وهكذا في التواني والطلاق لفظه لو وان

ان

ان

كذا كان كذا كان كذا كان منتهى الاجاب الكلي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠

انقسمت الاقسام الثلاثة اللاحقة في المنفصلة

دون المنفصلة فاقسام المنفصلات هي اقسام المنفصلة

ستة اقسام المنفصلات فالاول من جملتين كقولنا

الشتر انما فهو حيوان والثاني من منفصلتين كقولنا

كان الشتر انما فهو حيوان فكما لم يكن الشتر حيوانا

لم يكن انما والثالث من منفصلتين كقولنا كمالا كان

دايا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فدايا اما ان

يكون منقسمين او غير منقسمين الرابع من جملتين

ومنفصلة كقولنا كانت الشمس على لوجدها فكلما

كانت الشمس طالوعا فلها موجودا على كونه

كلاما كانت الشمس طالوعا فلها موجودا فكلما

لظهور الشمس السادس من جملتين ومنفصلة كقولنا

هذا هو العدد الزوجي

كلاما كانت

كلاما كانت

فراهم وانهم اما زوجا او فردا ليس باللعن كقولنا

ان هذا انما زوجا او فردا كان هذا العدد انما هو منفصل

كلاما كانت الشمس طالوعا فلها موجودا فدايا اما ان

الشمس طالوعا واما ان لا يكون لها موجودا فالتاسع على ذلك

الان ان كان دايا اما ان يكون الشمس طالوعا واما ان لا يكون

لها موجودا فكلما كانت الشمس طالوعا فلها موجودا

فكلما المنفصلات فالاول من جملتين كقولنا اما ان يكون

العدد زوجا او فردا والثاني من منفصلتين كقولنا اما ان

يكون الشمس طالوعا فلها موجودا واما ان لا يكون

لها الشمس طالوعا لم يكن لها موجودا فالثالث من منفصلتين

كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما

الشمس طالوعا فكلما كانت الشمس طالوعا فلها موجودا فكلما

كلاما كانت

السلب

این کتاب از استاد صاحب قلم و قریب الی قلم است

السير

الاخر كما بل هما صاعدان فقيده قوله تحت
 الاختلاف الغير المتغير والاختلاف المتغير اما ان
 مقتضاها لانه وصورة واما ان لا يمكن بل بواسطة
 المادة اما بواسطة فكلما في كتاب بقية وكتب
 المساور كقولنا زيدان ان زيد ليس ينطق فان
 بينهما اما المتغير صدق احدهما وكتب الاخر اما
 زيد ليس ينطق فزوجة قولنا زيد ليس بان
 قولنا زيدان ان زوجة قولنا زيد ينطق واما
 المادة فكلما فقولنا كل ان حيوان ولا شئ من
 الانسان وقولنا بعض الان حيوان وبعض الان
 حيوان فان اختلافهما بالاجاب السلب بعض صدق
 وكتب الاخر لا صورته وحيوانا كليتين او جزئيتين

في قوله زيدان ان زيد ليس ينطق فان بينهما
 اما المتغير صدق احدهما وكتب الاخر اما زيد ليس
 ينطق فزوجة قولنا زيد ليس بان قولنا زيدان
 ان زوجة قولنا زيد ينطق واما المادة فكلما
 فقولنا كل ان حيوان ولا شئ من الانسان وقولنا
 بعض الان حيوان وبعض الان حيوان فان اختلافهما

بالاجاب السلب بعض صدق وكتب الاخر لا صورته
 وحيوانا كليتين او جزئيتين

بالاجاب السلب ليس كذلك فان قولنا كل حيوان
 انسان ولا شئ من الحيوان بان ان كليتان مختلفتان
 بالاجاب السلب واختلافهما لا يقتضي صدق احدهما
 وان كانا قد بان وكذلك قولنا بعض حيوانا
 انسان وبعض الحيوانا ليس بان جزئيتان مختلفتان
 بالاجاب السلب واما صاعدان فكلما صاعدان
 لان كل واحد منهما صاعدان لان كل واحد منهما
 صاعدان لان كل واحد منهما صاعدان لان كل واحد
 منهما صاعدان لان كل واحد منهما صاعدان لان كل
 واحد منهما صاعدان لان كل واحد منهما صاعدان

في قوله زيدان ان زيد ليس ينطق فان بينهما
 اما المتغير صدق احدهما وكتب الاخر اما زيد ليس
 ينطق فزوجة قولنا زيد ليس بان قولنا زيدان
 ان زوجة قولنا زيد ينطق واما المادة فكلما
 فقولنا كل ان حيوان ولا شئ من الانسان وقولنا
 بعض الان حيوان وبعض الان حيوان فان اختلافهما

بالاجاب السلب ليس كذلك فان قولنا كل حيوان
 انسان ولا شئ من الحيوان بان ان كليتان مختلفتان

والسلب

عليه ككبرهم من حجابها لا يعكس لها لاننا نقول لانها لا
 لا يعكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون
 او زوجا اما ان يكون العدد في ذلك الحكم على
 العدد والمعاينة فردية ومن قولنا اما ان يكون
 او زوجا الحكم على فردية العدد ومعاينة زوجية
 ان المفهوم من معاينة هذا الذاك غير المعنى
 ذاك لهذا فكله المنفصله عكس مغايرة لها
 الا انه لا لم ينفرد في قاعدة لم تعتبره فكما تتم
 بتوهم لا عكس للمنفصلات الا ذاك
 جعل في الاول من التفسير ثانيا لا يتبديل المعنى
 بالجزء كما ذكره بعضهم يشمل عكس الجليات
 الشريطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان

لان احد المعاندر
 مستعد للام في

في الاول من التفسير ثانيا لا يتبديل المعنى
 بالجزء كما ذكره بعضهم يشمل عكس الجليات
 الشريطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان

الاصل كمرئاة صادقين في الواقع بل المراد ان لا
 على كبره تحت لو فرض صدق كثر صدق العكس
 العكس العكس من الصدق لان العكس لازم
 ويستحيل صدق المفهوم بدون صدق اللازم
 البقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب المفهوم
 فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب مع
 عكس وهو قولنا البعض الان حيوان
 البقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا
 العكس اليه موجبا وان كان سالفا لها
 لاننا وضع الاصطلاح عليه لانهم يتبعوا القضايا
 بالجدول كما ذكره اكثر بعد التبدل صادقة لازمة
 البقاء الكيف **قال** واما السوال **الاول**

اللازم

في الاول من التفسير ثانيا لا يتبديل المعنى
 بالجزء كما ذكره بعضهم يشمل عكس الجليات
 الشريطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان

قد جرت العادة تقدم عكس السوال لان
كله والكل وان كان سلبا اشرف من ايجابا
كان ايجابا لانه افيد من العلوم واضبط فالسوال
كلية او جزئية فان كانت كلية لم يسمع منها
والوجوديان والممكنان والمطلق العامة
لان احضها وهو الوقت لا تنكس ومنه
الاخص لم يعكس الا عام اما ان الوقت لا تنكس
فصدق قولنا لا تنكس الزمر المخف بالضرورة
الترتيب لا داويا وكذب قولنا بعض المخف ليس
بالامكان الاصلح العام الذي هو اعم الجهات
كل مخف فهو مقرر بالضرورة واما انه اذا لم
الاخص لم تنكس الا عام فلانه لو انعكس الا عام

لاشئ من بجز والصدق نقضه وهو

بالاطلاق ونقصه الى الاصل يمكنه العصب ج

والله اعلم بالصواب

بالتصورية فالضرورة والدوام والالهيّة

[illegible]

الملك الناصر محمد بن قلاوون

كتاب المديونية

الحال

علا لای الام لکب وکب بعض

الموضوع معدوم ما يفيد في تسليمه

صدق السالبة اما لعدم موضوعها او لكونها مع

المجلد الاول منها منصف لوجود بعض

رض صدق نفیض العکس فلو صدق الکلی

11

11

المعلم المجلد

الاعمال المأمورة بها في الدنيا والآخرة

الملك

مجلس اول

الملك المنصور الناصر محمد بن قلاوون

من باب التوراة مع امكان موت الانسان

الاسم بالضرورة كما ان الملوب زيد عليه

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً فانية

الشيخ زكريا بن زيد بن محمد بن الفقيه وهو لا يصدق الا بغيره
من ائمة جده ورواه عنه

الحارث بن كروب زيد بالضرورة لصدق بعض

از کرب زید بال مکان **مال** و اما الف مرطبه

الشيخ **الشيخ** السليمان الكندي المشهور

شمال معكساں عرفیہ لایہ صدقہ

[illegible]

او دايما لا شئ من ج ب مادام ج صدق لا شئ
 ج مادام ب والا فبعض ج حين
 لانه فقيضة ونفحة مع الاصل بان نقول بعض
 ج حين هو ب وبالفروقة او دايما لا شئ من ج
 ب مادام ج ينتج بعض ب حين
 وان شئ وهو ناسخ من تقييد العكس فالحكم
 ومنهم من زعم ان المشروط العام معكس كقوله
 باطل لان المشروط هو الترتيب لوصف الموضوع
 فيها دخل في المحمول مجموع وصف المحمول
 على ما سبق فكله مفهوم الى ليد المشروط
 الموضوع في وصف المحمول مجموع وصف المحمول
 المحمول في مجموع وصف الموضوع وذا انه مفهوم

فان وصف الموضوع لم يجمع وصف المحمول وان
 البعض ان الاول لا يستلزم الثاني اما المشروط
 الشرطي المامتان فتعكس ان عرفته عامة مقيدة
 لا الام في البعض فانه اذا صدق بالفروقة او دايما
 لا شئ من ج ب مادام ج لا دايما فبعض ج دايما
 لا شئ من ج ب مادام ب لا دايما في البعض البعض
 ج بالفضل فان اللادوام في الوصف بالكلية مطلقة
 على كلية على ما عرفت واذا اقتيد بالبعض تكون
 مطلقة عامة حرة اما صدق العرفه العامة ولا شئ
 السبج مادام ب فلانها لازم للعامين ولا شئ
 العام لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض
 لانه لو لم صدق بعض ج بالفضل لصدق لا شئ
 في بعض ج بالفضل

سبب ج واما انعكس الى لا شئ من ج ب واما
 كان لا دوام الاصل كل ج ب بالفعل ج ب واما
 الى العرفه العامه المعقده بتلا دوام من الكل لما لا

لا شئ من الكاتب كذا الاصل ما دام كاتب لا لا
 لا شئ من الكاتب ما دام ساكنا لا واما الكاتب
 الملا دوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لعرفه
 ال كذا الكاتب واما لان ج ب كذا ما هو ساكن

كلا رفق **قال** وان كانت ج بية فالشئ واما
 ان السوالب القليه سبع منها لا تنفك عن
 معكس فالسوالب الجبرية لا انعكس الا الشئ واما
 العرفية الخافضات فانها انعكس عرفه فاصلة
 او اصدق بالضرورة او ايا ليس بعض ج ب

الاولى الى الشرط الثاني
 الى الشرط الثاني

اولى
 الى الشرط الثاني
 الى الشرط الثاني

لا لا اصدق واما ليس بعض ج ب ما دام
 لا لا لان بعض ذلك البعض الذي هو ج ب ليس

لا لا ايا قد ج وهو ظاهر ووجب حكم الملا دوام
 سبب ج ما دام ب والا لكان ج بعض او مات ب
 ليس بعض او مات ج لان الوصفين اذا اتقا

ما دام ج هذا صنف واذ قد صدق ج وب
 انما ينفك عن المتزكان ج لم يكن ج ب متزكان
 سبب ج صدق بعض ليس ج ما دام ب لا ايا
 انما صدق ج ب ليس ج ما دام ب صدق
 بعض ليس ج ما دام ب وهو الجواب الاول من

انعكس واما صدق ج ب ليس ج صدق بعض ج
 انما صدق ج ب ليس ج صدق بعض ج

انما الصدق ج ب ليس ج صدق بعض ج
 انما الصدق ج ب ليس ج صدق بعض ج
 انما الصدق ج ب ليس ج صدق بعض ج

بالفعل وهو لا دور ام العكس فنصدق العكس
 معا واما السوال السابعية الباقية فلا سلك
 اما السوال الرابع التي هي الدلائل والاعتقادات
 اما السوال السابع المذكورة وادخلنا الرابع
 وادخلنا السابع الوقتية ونسب منها لا سلك
 فصدق قولنا بعض الحيوان ليس بان بالضرورة
 مع كذب بعض الان لان ليس حيوان بالضرورة
 او قل ان حيوان بالضرورة واما الوقتية فصدق
 ان ليس بمحقق وقت التبع لا اذيا وكذب بعض الحيوان
 ليس بقدر لا يمكن لان كل محقق فمر بالضرورة
 سلك الاخص لم سلك الام لان العكس الام مستقيم
 الاخص لا ياتي قد سبق ان السوال السابع الكلية

منكس

سلك الام لم يكن انك عدم العكس جونا هناك
 عليه اخص الجارية وعدم العكس لا حصن منوم
 عدم العكس الام وكان في ذلك متقنع وكفاية
 الى هذا السطويل لان نقول هذا طريق اغلب ان عدم
 سلك الجارية وتعيين الطريق لم يضر
 فانه **قال** واما الموجبة فكلية كانت او جزئية
قال فانه كان حكم السوال وب واما الموجبات فمر
 سلك في الكلية هو ان كانت كلية او جزئية طوار
 ان كذا المحمول فيها الام في الموضوع وانتفاع حملها
 على كل افر العام كقولنا كل ان حيوان وعكس
 ان كاذب واما في الجزئية فالضرورة والدلائل والاعتقادات
 سلك جزئية مطلقة باللفظ فانه اذا صدق كل في

الكلمة
 من قوله
 انك عدم العكس

هو كذا حيوان انسان

والعلم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

السابع دایما و بعضه الی الخ؛ الاول من الاصل هكذا

[illegible]

بجاءه و لا يشترع من ج ب بالاطلاق

الحکم فی فیء الاطلاق علی صدق کلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة
موسمًا من موسمي العلم والفضل
موسمًا من موسمي الرحمة والبر

بالباطل والظلم وانما اجتماع النقصين هو

هذا اذا كان الاصل كلياً اما اذا كان جبرئائلاً

الفرقة البغدادية لان حوت حسان واطرها

...الأصل ...
...الأصل ...
...الأصل ...

الاول على ما ذكره في نسخة
الاول على ما ذكره في نسخة

بالحق وهو الافتراض بان لفرض الله

18

الصدق عليها ج وب ما دام ج لا يما

وهو كذا وليس ج بالفعل والاصل ج

ب واما لا يمكن ان الاصل ان ب ما دام

كان ب لا دام لا يمكن ان الصدق عليه

ج بالفعل صدق بعض ب ب ج بالفعل

لا دوام العكس ولو ان هذا البطل

الكل او اعم من السان في الاصل لم يمتنع

ما لا يحفز الوقتان والوجودتان والمطل

تعاكس مطلق لانه اذا صدق كل ج ب

الجمادات فبعض ب ج بالاطلاق والاصل

منه ب ج واعا وهو مع الاصل ب ج لا يمتنع

واما وهو مع **قال** وان ثبتت عكس

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب
ب كذا في ج ب

اول

بمفرق للعبه هو كونه اسودا فاختلاف النسبة

بمفرق للعبه هو كونه اسودا فاختلاف النسبة
اختلاف الموضوع فلهذا الموضوع الواحد النسبة واحدة اما ان
الكل واحد فلان الموضوع في قولنا المرح اسود وبعض
المرح ليس باسود لكل المرحي واما مختلفان ووحدة
تخرج فيها الوصلت الباقية اما اندراج ووحدة
فلان المحمول في قولنا زيد النائم ليلا وفوقه ليس نائما
فهنا فاختلاف الزمان يستلزم اختلاف المحمول
وحدة المكان والاضافه والقوة والفعل فلهذا
ورد ما افارابي الى وحدة واحدة وهو وحدة النسبة
فمنه كونه السلب اذ اعطى النسبة التي ورد عليها الالفاظ
وعند ذلك يحقق الشافق جوبا واما كانت
الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت من الامور الثمانية

النسبة

بمفرق للعبه هو كونه اسودا فاختلاف النسبة

بمفرق للعبه هو كونه اسودا فاختلاف النسبة
اختلاف الموضوع فلهذا الموضوع الواحد النسبة واحدة اما ان
الكل واحد فلان الموضوع في قولنا المرح اسود وبعض
المرح ليس باسود لكل المرحي واما مختلفان ووحدة
تخرج فيها الوصلت الباقية اما اندراج ووحدة
فلان المحمول في قولنا زيد النائم ليلا وفوقه ليس نائما
فهنا فاختلاف الزمان يستلزم اختلاف المحمول
وحدة المكان والاضافه والقوة والفعل فلهذا
ورد ما افارابي الى وحدة واحدة وهو وحدة النسبة
فمنه كونه السلب اذ اعطى النسبة التي ورد عليها الالفاظ
وعند ذلك يحقق الشافق جوبا واما كانت
الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت من الامور الثمانية

النسبة

عز البعض الحكم على سبب ان فيه نقول النظر
 الا الحكم انما هو الى مفهوم الحقيقة ولا يحكم مفهوم
 وهو لا يجاب لبعض الافراد والسبب بعض
 واما نقض الموضوع فانه خارج عن المفهوم فان قلت
 اعتبر وحدة الموضوع لما الحاص الى اعتبار شرط
 المحصورات فقلت المراد وحدة الموضوع في ذلك
 الموضوع وهو الكمية واللام بينهما الكلية والجزئية
 ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية
 واما فخران في هذا كماله اذ لم يكن التفضيل
 اما اذا كانت متعين فلا بد مع تلك الشرطية
 في الكل اي في المحصورات والمحصورات
 اختلفت في اقسامها فبقا كذا في الضرورية فانه اذا

اختلفت في اقسامها كذا في الضرورية
 والافراد كذا في الضرورية
 التفاضل كذا في الضرورية

في ان الحكم على سبب ان فيه نقول النظر
 الا الحكم انما هو الى مفهوم الحقيقة ولا يحكم مفهوم
 وهو لا يجاب لبعض الافراد والسبب بعض
 واما نقض الموضوع فانه خارج عن المفهوم فان قلت
 اعتبر وحدة الموضوع لما الحاص الى اعتبار شرط
 المحصورات فقلت المراد وحدة الموضوع في ذلك
 الموضوع وهو الكمية واللام بينهما الكلية والجزئية
 ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية
 واما فخران في هذا كماله اذ لم يكن التفضيل
 اما اذا كانت متعين فلا بد مع تلك الشرطية
 في الكل اي في المحصورات والمحصورات
 اختلفت في اقسامها فبقا كذا في الضرورية فانه اذا

انما الحكم على سبب ان فيه نقول النظر
 الا الحكم انما هو الى مفهوم الحقيقة ولا يحكم مفهوم
 وهو لا يجاب لبعض الافراد والسبب بعض
 واما نقض الموضوع فانه خارج عن المفهوم فان قلت
 اعتبر وحدة الموضوع لما الحاص الى اعتبار شرط
 المحصورات فقلت المراد وحدة الموضوع في ذلك
 الموضوع وهو الكمية واللام بينهما الكلية والجزئية
 ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية
 واما فخران في هذا كماله اذ لم يكن التفضيل
 اما اذا كانت متعين فلا بد مع تلك الشرطية
 في الكل اي في المحصورات والمحصورات
 اختلفت في اقسامها فبقا كذا في الضرورية فانه اذا

في ان الحكم على سبب ان فيه نقول النظر
 الا الحكم انما هو الى مفهوم الحقيقة ولا يحكم مفهوم
 وهو لا يجاب لبعض الافراد والسبب بعض
 واما نقض الموضوع فانه خارج عن المفهوم فان قلت
 اعتبر وحدة الموضوع لما الحاص الى اعتبار شرط
 المحصورات فقلت المراد وحدة الموضوع في ذلك
 الموضوع وهو الكمية واللام بينهما الكلية والجزئية
 ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية
 واما فخران في هذا كماله اذ لم يكن التفضيل
 اما اذا كانت متعين فلا بد مع تلك الشرطية
 في الكل اي في المحصورات والمحصورات
 اختلفت في اقسامها فبقا كذا في الضرورية فانه اذا

عالم سالك ووزارة السب نقضها سالك بوزارة

صالحه خاتون

ان بعضی از اینها مالان مستحق اطلاق الیجا و کذا و کذا

الحامض
فصل في الحامض

سید الشہداء علیہ السلام

لا الجواب

الاجاب فيما تضر رفع دوام الاجاب فاذا ارتفع دوام
 فاما ان يدوم السلب او يحقق السلب في بعض الاوقات
 وفي بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم
 البيان لان نقص المظهر العام الذي فيه فانه اذا لم يكن
 بجانب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن السلب في
 يلزم الاجاب دائما وتبين الشرطية العامة الحقيقية
 وهم التي حكم فيها سلب الضرورة بحسب الوصف على ما كان
 كونها كل مرتبة ذات الجنب يمكن ان يستعمل في بعض
 كونه مجتوبا وذلك لان نسبتها الى الشرطية العامة نسبة المظهر
 الى الضرورية المظهر فكما ان الضرورة بحسب الذات
 سلب م الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف
 سلب الضرورة بحسب الوصف وتبين العرفية العامة

المظهر

المظهر هو الذي تكلم فيها بالثبوت او السلب بالفعل
 في بعض الاوقات وصف الموضوع ومثاله ما لم يكن
 في مرتبة ذات الجنب يستعمل بالفعل في بعض الاوقات كونه
 كونه نسبتها الى العرفية العامة نسبة المظهر العامة الى
 فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق
 سلب كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسب

واما المركبات **الح اول** القضية المركبة عبارة
 عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب فبقيتها
 في ذلك المجموع كرفع ذلك المجموع انما يكون رفع الدوام
 الى التعيين فان جازيلا اذا تحققا تحقق المجموع ورفع الدوام
 بالثبوت هو انه محضر الجس لاعتد التعيين فكونه لازما

سواء بالثبوت المركبة وهو المفهوم المردود من محضر الجس
 الى المحال وانما هو محضر الجس بالثبوت في ذات
 هو ان لا يكون ذلك وانما هو محضر الجس بالثبوت في ذات

في بعض الاوقات وصف الموضوع ومثاله ما لم يكن

لان احد المتضمنين مفهوم مراد بينهما وحق اما في التعريف
 اما دالك واما الحقيقة فهو منفصل ما انه الحرف كونه متضمن
 البرهان حكمه في انه متضمن المركبة ان تحلل بمسبب
 ويؤخذ لكل منها تعين ويركب منفصل ما انه مفهوم المتضمن
 فهو وانه ينفصل لانه من صدق الاصل كذا كانت الحقيقة
 لا من صدق الاصل صدق جزاءه ومن صدق الجزاء
 نقيضها ما تم كذب المنفصل ما انه اطلق كذا جزاءه
 ومن كذب الاصل صدقت المنفصل لانه من كذب الاصل
 ان كذب الجزاء صدق نقيضه فتصدق الحقيقة
 لصدق احد جزئيهما واما كذا في انه تعين المركبة على احد
 حاشا لحقاي المركبات ونقيض الباطل فاك
 تحققت ان الوجودية اللا دمية مركبة مطلقين متباينين

انهما مضافا للاصل في الكيف او غيرهما في لغة لغات
 كيف تحققت ان تعين المطلقة العامة المتضمن
 لانه الى لغة تعين المطلقة الخاصة الدائمة المتضمن
 ان تعين الوجودية اللا دمية اما الدائم الى
 الدائم المتوافق فاذا قلنا كل ان هناك بالفعل
 لا يمكن تمييز ليس كذلك بل ان ليس بعض
 ان هناك في داما وانما بعض الال ان هناك داما
 ان ليس كذلك وهو من مجموع تعينه الصريح وقولنا
 ان انما انما المنفصل المسوية لتعريفه وعلى هذا الصياغة
 سائر المركبات **قال** وان كانت جزئية **اول**
 ان كان كالمركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكون
 ان تعينها ما ذكرناه من المفهومات المدروسة بين تعين الجزئيين

انما هو مضافا للاصل في الكيف او غيرهما في لغة لغات

لما ان كذب المركبة بغيره مع كذب المفهوم المردود

الخاص ان كونه كجمل او اعماننا ببا بعض افراد الموضوع

دايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

ان بعض الافراد كونه كجمل بنبت له المحل نارة

اخرى لا افراد افراد الموضوع في تلك المادة كذا كذا

كل واحد من تصنيف جزئياتها الى كليتين اما الكلية المكونة

سلب المحل عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلهذا

المحل بعض كونه بعض جسم حيوان لا دايا فان

نابت لبعض افراد الجسم دايا سلب عن افراد

دايا سلب الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان

ولا شئ من الجسم حيوان دايا بل التي في تصنيفها ان

بين مضمحل من كل واحد واحد لان ادائها بعض

ناب

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

بدايا لا افراد الباقية مع كذب الجزئية الادوية لان

افراد

الكل هو من هذه العنود الثلث لها سبعة اشكال
فمن طرق ثمانية اربعة التفتيش قال قلت كما ان
الكلية عبارة عن مجموع تفسير فكيف تلك الكلية الجزئية
المجموع انما هو من فرع احد الجزئين الى التفتيش الجزئي
هو مفهوم المراد فكيف يمكن التفتيش الكلية فليكن
تفتيش الجزئية والافاق الفرق فمفهوم مفهوم الكلية
مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب والسلب
فتفسيرها كما في التفتيشها مسارا والتفتيشها
مفهوم الجزئية فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين
وسلما لان موضوع الاجاب في الكلية الجزئية مفهوما
السلب وموضوع الجزئية المرجح له لا يجب ان يكون مفهوما
الكلية الجزئية فاما بل مفهوم الجزئيتين المم

1. The first part of the paper is a list of the names of the persons who have been elected to the office of the President of the United States, and the names of the persons who have been elected to the office of the Vice President of the United States.

الكلاية

المؤمنين

[illegible][illegible]

فان قيل في قوله **قال** واما النور فلان الاول اما النور فلان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

11

والمصنف المصنف
والمصنف المصنف
والمصنف المصنف
والمصنف المصنف

اخذ من تعين الاصل وان كان جريانا كان
 العكس تعين عكسها الى ما يقضيها لان تعين
 سالبه كلية وايضا هو عكس كنهها الى تعينها
 كان احدى القضايا الباقية العكس تعين عكسها
 ما هو اخذ من تعينها اما في الداعية والاعية
 صغير فلان تعين عكسها عرفة عامة وهو
 العرفية العامة التي هي اخذ من تعينها واما
 والوجه دسنت فلان تعين عكسها سالبه
 وعكسها اخذ من تعينها مثلا اذا صدق
 بالاطلاق صدق تعين بـ ج والاعية
 وايضا وعكسها الى لا شئ من بـ ج وايضا
 بعض ج سبب بالاطلاق فليكن احاطا

الا صدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ج
 من اوب والافلا شئ من ب ج مادام ب ج
 فليكن شئ من ب ج مادام ب ج وهو اخذ من بعض
 بعض ج ب بالضرورة اعز قولنا لا شئ من ب ج
 بل كان وعلى هذا الصياح واما
 بالاطلاق بالوجبات لان بيان العكاس
 السوالب به موقوف على عكس الوجبات
 لا موقوف بيان انعكاسها على عكس السوالب
 فليكن هذا الكيفية ان يبين به عكس الوجبات
 بلفظ السوالب **قال** واما المنكسار
قال فتمام المنطقيين فمبهور الى العكاس
 المنكسار ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجه احدا
 العكاس المنكسار

من اوب والافلا شئ من ب ج مادام ب ج

اختلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان
 صدق بعض ب ج بالامكان والافضل
 ج بالضرورة ونظير مع الاصل ونقول بعض ج ب
 بالامكان ولا شتر من ج ب بالضرورة شيخ
 ج ليس ج بالضرورة وانما ج ونايتها الاخرى
 ان لو فرض ذات ج وب قد ب بالامكان
 ورج فبعض ب ج بالامكان وهو المظن
 طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالعكس
 صدق فلا شتر من ج ب بالضرورة وينعكس الى
 لا شتر من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب
 بالامكان فيجتمع التعيينان وهذه الدلائل
 اما الاولان فتتوقفان على انتاج الصغر المكشوف
 اما الخلف والافراض

الخلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان
 صدق بعض ب ج بالامكان والافضل
 ج بالضرورة ونظير مع الاصل ونقول بعض ج ب
 بالامكان ولا شتر من ج ب بالضرورة شيخ
 ج ليس ج بالضرورة وانما ج ونايتها الاخرى
 ان لو فرض ذات ج وب قد ب بالامكان
 ورج فبعض ب ج بالامكان وهو المظن
 طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالعكس
 صدق فلا شتر من ج ب بالضرورة وينعكس الى
 لا شتر من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب
 بالامكان فيجتمع التعيينان وهذه الدلائل
 اما الاولان فتتوقفان على انتاج الصغر المكشوف
 اما الخلف والافراض

الخلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان
 صدق بعض ب ج بالامكان والافضل
 ج بالضرورة ونظير مع الاصل ونقول بعض ج ب
 بالامكان ولا شتر من ج ب بالضرورة شيخ
 ج ليس ج بالضرورة وانما ج ونايتها الاخرى
 ان لو فرض ذات ج وب قد ب بالامكان
 ورج فبعض ب ج بالامكان وهو المظن
 طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالعكس
 صدق فلا شتر من ج ب بالضرورة وينعكس الى
 لا شتر من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب
 بالامكان فيجتمع التعيينان وهذه الدلائل
 اما الاولان فتتوقفان على انتاج الصغر المكشوف
 اما الخلف والافراض

بالفعل جار بالامكان لان كل ما هو مركب زيد بالفعل
 ان من بالضرورة ولا يشترط التوسل بجار بالضرورة فكأن
 ما هو مركب زيد بالفعل جار بالضرورة واما ان
 بالامكان كما هو من باب الفاعل في الفعل كقوله لان من
 ان ما هو جار بالامكان فهو بالامكان في ما هو جار
 جار بالامكان لا محالة وتوضح لك من هذه المعاني
 انك تعلم ان السالبة بالضرورة كقوله ما مسلم لا يفعل
 الكلمة الموجبة كقوله ما بالعكس وكل ذلك بطريق
قال واما الشرطية **اول** الشرطيات المنقولة
 ان كانت موجبة فتسواء كانت موجبة كلية او موجبة
 تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس
 باللفظ فانه لو صدق بعض العكس لا ينظم مع الاصل فاما
 على الوجه الاول

لأنه لو كان
 الشرطية
 الموجبة
 تنعكس
 موجبة
 جزئية
 لان
 الشرطية
 السالبة
 بالضرورة
 تنعكس
 موجبة
 كلية

لا محالة

لما كان اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان
 فكأن اذا كان ايب في وجوب ان الصدق قد
 كونه اذا كان ج وفاب والافليس البية اذا كان
 وفاب وينظم مع الاصل هكذا فكماله اذا كان
 البية اذا كان ج وفاب سيج قد لا يكون
 ان ايب فاب وهو ضرورة صدق ولما كان
 البية فاب واما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق
 فاب اذا كان ايب في وفليس البية اذا كان ج وفاب
 الا انك تعلم ان اذا كان ج وفاب وهو مع الاصل مع
 فاب اذا كان ج وفاب في وجوب وانما سلك الموجبة
 البية كلية لغير ان كونه انما في المقدم واما
 سلك العام لفان كونه كلما كان الشرط انما

لأنه لو كان
 الشرطية
 السالبة
 بالضرورة
 تنعكس
 موجبة
 كلية
 لان
 الشرطية
 الموجبة
 تنعكس
 موجبة
 جزئية

کان حیوان و ملک کلمیا کاذب و اما السلب الیه

لما نكس الصدق تولد له لأكبره اذا كان هذا جسيما
ان من مع كذب من لأكبره اذا كان هذا انما كان
لانه كلما كان انما كان جسيما اذا كان
ثم رويته اما اذا كانت العاقبة فان كانت
لم ينفك عنها لان معناه موافقة صادق لصادق

ان هذا الصادق موافق ذلك الصادق كذلك
 ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت عامه لم تنكس
 موافقة الصادق للصدق بدو العكس حيث لا يكون
 الصدق صادقا واما المنفصلات فلا يتصور فيها
 لعدم اعتبار حرماتها ^{بالبطوع} وقد عرفت ذلك

البعث قال البعث الثالث هو **الاول** قال

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بالتقدير

فقداء المنقضي غير مكمل النقيض هو جعل النقيض الجزائيا

[illegible]

الحال ليس بـ ليس ج والاف بعض ما ليس ج وسكن
بالمعنى هو الى قولنا بعض ج ليس وقد كان كل ج ب
بعض او يعم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ج وكل
ج ب ليس ج وانه ج والكوجه الحسية

فإن بعض الناس لا يجوز له أن يبيع ما كان له

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من كل السنين السبعة
وهو لمن بعض ما
المحمد الى الخواص
المحمول عن غيرهم
بما هو المراد

1894

المتكسر

المتكسر
المتكسر
المتكسر

المتكسر كلفه الفقيه المذكورة في نون العكس
فانها من الاصل عكسنا هذا الجزء المتكسر من الاصل وحصل
الاول المتكسر له وناخذ الجزء الاول من الاصل وحصل
عكسنا واننا عكس قولنا كل انسان حيوان اعتنا
وجعلنا الجزء الاول المتكسر من الاصل حيوان واعتنا
وجعلنا الجزء الثاني عكسنا فنحصل لا بشر ما ليس
وهو العكس المطلوب من العكس والافصح ان نقول
الجزء الثاني من الاصل اولاً وعكس الجزء الاول فينتج
فالكيف **قال** اما الموجبات **في الاول** على راس
المتكسر من حكم الموجبات كما في السؤال في العكس
بدون العكس فالموجبات ان كانت كذا في
لا عكس سواها بما عكس المتكسر لا لشك لان الوقت
المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر كلفه الفقيه المذكورة في نون العكس
فانها من الاصل عكسنا هذا الجزء المتكسر من الاصل وحصل
الاول المتكسر له وناخذ الجزء الاول من الاصل وحصل
عكسنا واننا عكس قولنا كل انسان حيوان اعتنا
وجعلنا الجزء الاول المتكسر من الاصل حيوان واعتنا
وجعلنا الجزء الثاني عكسنا فنحصل لا بشر ما ليس
وهو العكس المطلوب من العكس والافصح ان نقول
الجزء الثاني من الاصل اولاً وعكس الجزء الاول فينتج
فالكيف **قال** اما الموجبات **في الاول** على راس
المتكسر من حكم الموجبات كما في السؤال في العكس
بدون العكس فالموجبات ان كانت كذا في
لا عكس سواها بما عكس المتكسر لا لشك لان الوقت
المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

المتكسر

100

نام

المرحوم لانه اذا صدق بالظهور مرة او داما بعض

مادام ج لا دايما فبعض ما ليس ليس مادام ج
 لا دايما لا تفرض ذات الموضوع ولا ليس بالفضل
 لا دايما الاصل ولا ليس ج مادام ليس بالاصل
 ج فبعض اوقات كونه ليس فليس فبعض
 كونه ليس ج وكان ب فجميع اوقات كونه
 ج بالفضل وهو كذا اذا صدق على دايما ليس
 ليس ج مادام ليس فبعض ما ليس ليس ج
 بالفضل ليس وهو الاول والعكس اذا صدق عليه ج
 فبعض ما ليس ج بالفضل وهو عموم الادوام
 العكس كونه هو الخط واما الموضوعات البرهانية
 فلا تنكسر لان الوقفة اخذت سبع والضرورة
 الاربع التي هي الدائمان والعامتان وهما لا
 تنكسر

مادام ج لا دايما فبعض ما ليس ليس مادام ج
 لا دايما لا تفرض ذات الموضوع ولا ليس بالفضل
 لا دايما الاصل ولا ليس ج مادام ليس بالاصل
 ج فبعض اوقات كونه ليس فليس فبعض
 كونه ليس ج وكان ب فجميع اوقات كونه
 ج بالفضل وهو كذا اذا صدق على دايما ليس
 ليس ج مادام ليس فبعض ما ليس ليس ج
 بالفضل ليس وهو الاول والعكس اذا صدق عليه ج
 فبعض ما ليس ج بالفضل وهو عموم الادوام
 العكس كونه هو الخط واما الموضوعات البرهانية
 فلا تنكسر لان الوقفة اخذت سبع والضرورة
 الاربع التي هي الدائمان والعامتان وهما لا
 تنكسر

بالضرورة مصادق قولنا بالضرورة لبعض الجواهر
 ليس بانسان بدو نكسر وهو بعض الناس
 ليس كغيره ان بالامكان العام لصدق قولنا كل
 حال حيوان بالضرورة واما الوقفة فلا يصدق
 القيمة هو ليس محض بالتوقيف مع كونه
 بالتحقق ليس بغير بالامكان العام لان كل
 نفس مقرر بالضرورة ومن لم ينكسر لم ينكسر
 من الموضوعات البرهانية ما عرفت مرارا **قال**
 السوالب عليه كانت او جارية فلا تنكسر
الاول لاحتمال ان يكون بعض الجواهر
 الموضوع وسنكسر على امتنان حقيقة مطلقة
 بالضرورة مصادق بالضرورة او دايما ليس فجميع

بالضرورة مصادق بالضرورة

اما قوله

الادام بالعلم بالعلم بالعلم

بعضات كونه بعض بالعلم فخرج بعض

العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم

فان السوال عليه كانت اوجه لم يفسد كونه

ان كونه بعض المحمول لم يخرج الموضوع وانتاج

كل اقراد العلم كونه لا يخرج من العلم

من العلم ان فاش ان يفسد كونه كونه

ونفس المتضمن حصة مطلقة لانه اذا صدق

دايا لا يخرج من ج ليس بعض ما دام في

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

٧ ج ب

الادام بالعلم بالعلم بالعلم

بعضات كونه بعض بالعلم فخرج بعض

العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم

فان السوال عليه كانت اوجه لم يفسد كونه

ان كونه بعض المحمول لم يخرج الموضوع وانتاج

كل اقراد العلم كونه لا يخرج من العلم

من العلم ان فاش ان يفسد كونه كونه

ونفس المتضمن حصة مطلقة لانه اذا صدق

دايا لا يخرج من ج ليس بعض ما دام في

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

الجز الاول وخرج بعض اوقات ليس

بعض بالعلم ج حين هو ليس لان ذات

موجود لانه الادام عليه فنفسه وقت

المكتبة
الحاصل
موجبه

الذليل

اما الدلائل عند المصنف ولم ينظر بدليل اخر لو كان
 الدلائل المذكورة المستنبط منها في هذه المسئلة
 الا انها سبقت وعنده اما الدليل الاول

فلان لازم ان مولانا لا يشتر من ج ليس دايا السلام
كل ج ب دايا لان السالبة المعدولة لا السلام
الموجبة المحصلة واما التمام لان لازم ان مولانا لا يشتر
بما ليس ج بالضرورة معكس الى قولنا لا يشتر من ج
ليس بالضرورة لما في مقتضى ان السالبة الضرورية
لا معكس كنهها وليس سلما للملك لازم استلزام
لا يشتر من ج ليس بالضرورة لكل ج ب بالضرورة
وسند المنع بانه انفا واما الثالث فلان لازم
استحالة قولنا قد كعبه اذ لم كعبه ج وحيث ثبتت
الملازمة الجارية بين كل امرين ولو كانا تعقيلين
منها الشكل الثالث وجوابه كلما تحقق التعقيل
تحقق احدهما وكلما تحقق التعقيلان تحقق الاخر

لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة

تقيض م

للمسلم اذ احقق احد المعصية تحقق الاخر ولان
العلم ان الاسلام اب للتقضي على طوارنا
للمسلم اب محالا والحق بان السلام المحجور اما الرابع
لان لازم ان قولنا قد كعبه اذ كان اب لم كعبه
للمسلم قد كعبه اذ كان اب محجور طوارنا
للمسلم ان شرطه واما لحد التقضي فان لكل
اب لا يستلزم اكل عمر ولا تعقيل **قال** ان كل الذي هو العدم
احد الرابع ولو لازم الشرطيات المراد بالمتصل
انما الباب اعتراف باللازم الشرطيات المبرورة
ابا المتصل العفا وبقية ج في الضرور المتعلقين
يختلف منع الجمع من عين المذموم وتقيض اللازم
المنع المذمومين تقيض المذموم وعين اللازم و

لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة
لا يشتر من ج ب بالضرورة

هذا الانقسام لان سلك من على الضروريات
 يحقق منع الجمع بين امرين يكفر عن كل واحد
 مستقلا بالتحقق الاخر من تحقق منع المعلومين
 كونه محققا لكل منهما مستقلا بالعين الاخر اما ان الضروريات
 يلزم من تسليم الانقسامين فلا لولاء ذلك
 لبطلان الضروريات فيها فانه على تقدير الضروريات بين
 لو لم يصدق منع الجمع بين عين المعلوم وتبين
 اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 فيجوز وقوع المعلوم بدو اللازم فتبطل الملازمة
 بينهما وكذلك لو لم يصدق منع المعلوم وتبين
 المعلوم وتبين اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 وعين اللازم فيجوز ثبوت المعلوم بدو اللازم

هذا الانقسام لان سلك من على الضروريات
 يحقق منع الجمع بين امرين يكفر عن كل واحد
 مستقلا بالتحقق الاخر من تحقق منع المعلومين
 كونه محققا لكل منهما مستقلا بالعين الاخر اما ان الضروريات
 يلزم من تسليم الانقسامين فلا لولاء ذلك
 لبطلان الضروريات فيها فانه على تقدير الضروريات بين
 لو لم يصدق منع الجمع بين عين المعلوم وتبين
 اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 فيجوز وقوع المعلوم بدو اللازم فتبطل الملازمة
 بينهما وكذلك لو لم يصدق منع المعلوم وتبين
 المعلوم وتبين اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 وعين اللازم فيجوز ثبوت المعلوم بدو اللازم

هذا الانقسام لان سلك من على الضروريات
 يحقق منع الجمع بين امرين يكفر عن كل واحد
 مستقلا بالتحقق الاخر من تحقق منع المعلومين
 كونه محققا لكل منهما مستقلا بالعين الاخر اما ان الضروريات
 يلزم من تسليم الانقسامين فلا لولاء ذلك
 لبطلان الضروريات فيها فانه على تقدير الضروريات بين
 لو لم يصدق منع الجمع بين عين المعلوم وتبين
 اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 فيجوز وقوع المعلوم بدو اللازم فتبطل الملازمة
 بينهما وكذلك لو لم يصدق منع المعلوم وتبين
 المعلوم وتبين اللازم لما ثبتت المعلوم مع بعض اللازم
 وعين اللازم فيجوز ثبوت المعلوم بدو اللازم

فيبقى

قول آخر كون العالم متغير وكل متغير حادث
 فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمت لزومهما
 لذاتيهما ان العالم حادث فالقول هو المتغير
 اما المعلوم العقلي وهو جنس للقياس المقصود
 واما الملقوط وهو جنس للقياس الملقوط
 والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة لثبات
 القياس البسيط المؤلف من قضية واحدة
 والقياس المركب من القضايا فوق اثنين
 كما سيأتي واحترز به العقيد الواحدة المستقلة
 لذاتها على المستوى وعكس قضيتها فانها
 لا تسبقها وقوله اذا سلمت استلزامه الى
 ان تلك القضايا لا تجب ان تكون مستقلة

قول آخر ان العالم حادث
 فانه قول مؤلف من قضيتين
 اذا سلمت لزومهما لذاتيهما
 ان العالم حادث فالقول هو المتغير

لا بد

قول آخر

يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزومها قول آخر
 من قول مؤلف من قضيتين اذا سلمت لزومهما
 لذاتيهما ان العالم حادث فالقول هو المتغير
 اما المعلوم العقلي وهو جنس للقياس المقصود
 واما الملقوط وهو جنس للقياس الملقوط
 والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة لثبات
 القياس البسيط المؤلف من قضية واحدة
 والقياس المركب من القضايا فوق اثنين
 كما سيأتي واحترز به العقيد الواحدة المستقلة
 لذاتها على المستوى وعكس قضيتها فانها
 لا تسبقها وقوله اذا سلمت استلزامه الى
 ان تلك القضايا لا تجب ان تكون مستقلة

قول آخر ان العالم حادث
 فانه قول مؤلف من قضيتين
 اذا سلمت لزومهما لذاتيهما
 ان العالم حادث فالقول هو المتغير

۱۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note.

[illegible]

لا يستلزم ان يكون الجسم في صورة واحدة
 بل قد يكون في صور متعددة في وقت واحد
 كمن يرى في المرآة صورة نفسه في وقت واحد
 في عدة مواضع مختلفة من المرآة
 لان المرآة هي التي تعكس الصورة
 وان كان الجسم في موضع واحد
 فان الصورة قد تكون في عدة مواضع
 لان المرآة قد تكون في عدة مواضع
 او قد يكون الجسم في عدة مواضع
 في وقت واحد
 كمن يرى في المرآة صورة نفسه في وقت واحد
 في عدة مواضع مختلفة من المرآة
 لان المرآة هي التي تعكس الصورة
 وان كان الجسم في موضع واحد
 فان الصورة قد تكون في عدة مواضع
 لان المرآة قد تكون في عدة مواضع
 او قد يكون الجسم في عدة مواضع
 في وقت واحد

فيكون في وقت واحد في عدة مواضع
 لان المرآة هي التي تعكس الصورة
 وان كان الجسم في موضع واحد
 فان الصورة قد تكون في عدة مواضع
 لان المرآة قد تكون في عدة مواضع
 او قد يكون الجسم في عدة مواضع
 في وقت واحد

فيكون في وقت واحد في عدة مواضع
 لان المرآة هي التي تعكس الصورة
 وان كان الجسم في موضع واحد
 فان الصورة قد تكون في عدة مواضع
 لان المرآة قد تكون في عدة مواضع
 او قد يكون الجسم في عدة مواضع
 في وقت واحد

فيكون في وقت واحد في عدة مواضع
 لان المرآة هي التي تعكس الصورة
 وان كان الجسم في موضع واحد
 فان الصورة قد تكون في عدة مواضع
 لان المرآة قد تكون في عدة مواضع
 او قد يكون الجسم في عدة مواضع
 في وقت واحد

والفعل في فطره اختلف مقتضى ما بالكيف وعلية الكبر والحد يحصل له فذلك المقتضى
 وهو مقتضى الفاعل مع ايجاب النسخة نارة واما سلبها احرار وندمها المصلحة منها

الكيفية انزف من الموجب الجارية لان شرط السبب
 الكلي باعتبار الكيفية وشرط الاجاب اولى كمال
 وشرط الاجاب من جهة واحدة وشرط الكيفية من
 الكيفية من جهة متعددة واما كمال المقصود من الاجابة
 فما يجزى رتبة باعتبار ترتيبها كما شرعنا فقد
 لا انزف على غيره **قال** واما الشكل الثاني فشرطه
 لا شايح الشكل الثاني انظر طان حسب الكيفية والكيفية
 الكيفية فاختلاف مقتضى مقتضى الكيف بانها تكون احدى
 موجهة والاخرى سلبية واما حسب الكيفية والكيفية والكيفية
 لانه لو لم يحقق احد الشرطين لم يحصل الاختلاف وهو مقتضى
 العكس نارة مع الاجاب واخرى مع السلب
 موجب للفقير اما لزوم الاختلاف عند تقدير انشاء الشرط

الاجابة في مقتضى ما بالكيف وعلية الكبر والحد يحصل له فذلك المقتضى
 وهو مقتضى الفاعل مع ايجاب النسخة نارة واما سلبها احرار وندمها المصلحة منها

الاول فاما ان افقت المقتضيان في الكيف
 فان كانا موجهين او سلبين واما ما كانا مختلفين
 فاختلاف اما اذا كانا موجبين فالاختلاف الصدق لكل
 بيان وكل مطلق حيوان والحق الاجاب ولو لم
 القول لهما وكل موجه حيوان كمال الحق السلب
 اما ان كانا سلبين فالاختلاف قولنا لا شايح من الانسان
 لا شايح من الانسان كمال الحق السلب ولو لم يكن
 المطلق كمال الحق الاجاب واما لزوم الاختلاف
 لا تقدير انشاء الشرط الثاني فالاختلاف لولا كانت الكيفية
 لانه لو لم يحقق احد الشرطين لم يحصل الاختلاف وهو مقتضى
 العكس نارة مع الاجاب واخرى مع السلب
 موجب للفقير اما لزوم الاختلاف عند تقدير انشاء الشرط

الاجابة في مقتضى ما بالكيف وعلية الكبر والحد يحصل له فذلك المقتضى
 وهو مقتضى الفاعل مع ايجاب النسخة نارة واما سلبها احرار وندمها المصلحة منها

والفردية... والصور...
والصور...
والصور...

الاجاب ولو قلنا بدل الكبير وبعض الصالحين
الصالح السلب واما على تقدير سلبها فليصدق
كل من هو حيوان وبعض الجسم حيوان والصالح
الاجاب او بعض الجسم حيوان والحي السلب
واما ان الاختلاف موجب لعدم العكس فلا

صدق مع الاجاب لم يكن متجها للسلب ولما صدق
السلب لم يكن متجها للاجاب لان المعنى لا
اسئلة ام العكس لا عدتها ووجه الفاعل العكس
ارادة لانه ليقط باعتبار الشرط الاول غاية العكس
السلبان والموجبان الطليان والبرهان

والمتخلفان وما عدا الشرط الثاني اربعة اجزا
الكبرى...
الكبرى...

والصور...
والصور...
والصور...

الاجاب ولو قلنا بدل الكبير وبعض الصالحين
الصالح السلب واما على تقدير سلبها فليصدق
كل من هو حيوان وبعض الجسم حيوان والصالح
الاجاب او بعض الجسم حيوان والحي السلب
واما ان الاختلاف موجب لعدم العكس فلا

صدق مع الاجاب لم يكن متجها للسلب ولما صدق
السلب لم يكن متجها للاجاب لان المعنى لا
اسئلة ام العكس لا عدتها ووجه الفاعل العكس
ارادة لانه ليقط باعتبار الشرط الاول غاية العكس
السلبان والموجبان الطليان والبرهان

والمتخلفان وما عدا الشرط الثاني اربعة اجزا
الكبرى...
الكبرى...

من الكبر لانها مفروضة الصدق فعين ان كل من فرض
 البنية مكنى محالاً لا كسنة حقة واما العكس فانه لا يمكن
 البنية في مثل الاول ومنه البنية المذكورة في من
 صدقت القرينة صدقت الصغر مع عكس الكبر ومن
 الصدق عكس الكبر صدقت البنية مع صدقت القرينة
 صدقت البنية وهو المثل الثاني فحينئذ والصغر مع
 كلبية بنج سالبه كلبية كون لا شتر من ج ب وكل ا ب
 فلا شتر من ج ا باطنف والعكس اما اطنف فبالا
 المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبر لانها لا يجابها
 منعكس الا جنة واثباته لا بنج وكرر الشكل الاول
 بعكس الصغر وجعلها كبر من عكس البنية فاذا عكسا
 شتر من ج ب الى لا شتر من ج ب وجعلنا ما كبر كبر

العكس

هذا هو الشكل الثاني وهو المثل الثاني
 وهو المثل الثاني وهو المثل الثاني
 وهو المثل الثاني وهو المثل الثاني
 وهو المثل الثاني وهو المثل الثاني

فانكس وانما طاب ولا شتر من ج ب جعلنا
 العكس والعكس وانما طاب ولا شتر من ج ب
 الاول لا شتر من ج ب وهو عكس الى قولنا لا شتر من ج ب
 الاول هو المثل الثالث من صغر من ج ب كبر
 كلبية بنج سالبه كلبية كون لا بعض ج ب ولا شتر
 ا ب بعض ج ب ليس ا باطنف والعكس ك
 الا فرض وهو ان تفرض موضوع الصغر وكل ا ب
 الا في فقيم المقدم الاول الى الكبر وفي كل ا ب
 الا شتر من ا ب بنج من اول هذا الشكل لا شتر من ا
 العكس المقدم الثاني الى بعض ج ب ولتفرض مع بنج العكس
 الاول هكذا بعض ج ب ولا شتر من ا بنج من الشكل
 الاول بعض ج ب ليس ا ب هو المثل والا فرض كلبية

هذا هو الشكل الثالث وهو المثل الثالث
 وهو المثل الثالث وهو المثل الثالث
 وهو المثل الثالث وهو المثل الثالث
 وهو المثل الثالث وهو المثل الثالث

فيهم اربعة اشكال اولها مربع الشكل
ثانيها مستطيل الشكل
ثالثها مثلث قائم الزاوية
رابعها مثلث متساوي الساقين

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

وهذه الاشكال اربعة اشكال من الاشكال
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات
التي هي في المثلثات وهي المثلثات

اصول

عبد الرحمن بن محمد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

والله اعلم
بما لا تعلمون

الحمد لله

آب فبعض ج العكس الترتيب ثم كل النجدة
 فاذا ملكنا الترتيب ارتدنا الى الشكل الاول كذا الشكل
 ب وكل ج ج مع كل ج وهو عكس الى بعض ج
 وهو المط والابنجه كليا لوان يكون الاصغر اتم
 واستناع حل الاخص على كل ازاو الام كونا كل ان
 وكل باطن ان مع ان اطي بعض اطيوا باطن
 من موجبة والكبر ج كونا كل ب ج وبعض اب
 فبعض ج العكس الترتيب كذا الثالث ج كل ج
 سالبه ينفع سالبه كونا لا لا شرب ج وكل اب
 فلا شرب ج العكس الترتيب البعض كذا الرابع ج كل ج
 والصور موجبة ينفع سالبه ج نية كونا كل ب ج
 من سلب اب فبعض ج ليس العكس المتقصر ج الى

ج موجبة ج نية تم

ج موجبة ج نية تم
 ج موجبة ج نية تم

الشكل الاول كذا بعض ج ب ولا شرب آ
 بعض ج ليس او هو المط والابنجه الترتيب الرابع كليا لا جمال
 ان كونا كل ان ان حيوان ولا شرب من القرس ان ان
 ج ان الصادق ليس بعض اطيوا ج نية ان ج
 ج نية صور وس سالبه كونا ج نية كونا
 بعض ب ج ولا شرب ج بعض ج ليس العكس المتقصر
 كذا الخامس ج نية سالبه ج نية صور وموجبة كونا ج نية
 سالبه ج نية كونا بعض ليس ج وكل اب فبعض ج
 ليس العكس الصحيح الصور ليرتد الى الشكل الثاني
 استناع النجدة المذكورة بعينها ا ب ج موجبة كونا
 سالبه كونا ج نية ج نية ج نية كونا كل ب ج
 والبعض ليس فبعض ج ليس العكس الكبر ليرتد ج

الاصغر

ج موجبة ج نية تم
 ج موجبة ج نية تم

فبعض ج ليس
 فبعض ج ليس

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

هو الحد الاوسط في القياس فكله احدى مقدمتين
 فكله الحد الاوسط فتنظم هذه المقدمة الاخرى
 المقدمة الاخرى القياسية وتنتج نتيجة اذا ثبتت الى المقدمات
 الاخرى الاخرى اذ ثبتت تحصل النتيجة المطلوبة فنظر الاخرى
 قياسنا ثم القوم ان احدى لاد ان تكون على نظم
 الاول والاخرى على نظم ذلك الشكل المطلوب انما
 ليس صحيح على الاطلاق لان الاخرى في
 الشكل ليس كذلك بل اصل القياس فينتج من الشكل
 والاخرى الشكل الثالث والاخرى فينتج من الشكل
 ان نوز كما في هذه فانه يمكن ان يتبين كذا كذا
 الاول من الشكل الاول والثالث الثالث على ان
 ستخرج من الاول والثالث اظهر واما
 في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا
 كذا وكذا في هذه المسئلة عام فيكون كذا وكذا

لا يلزم من خبرهم
عقبة لتحقيق الاختلاف فيها

قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان وكل من ليس بحيوان
ناطق حيوان وإما قال مع فائدة لصدق قولنا كل

ناطق وبعض الطير ليس بالإنسان أو بعض الحيوان
ليس بالإنسان وإما قال في قولنا لا شئ من

الإنسان ليس بالناطق إن كان أو بعض الحيوان
الإنسان وإن راعى أنه حيوانه بالإنسان بالإنسان

فهذه الفروب انما يتم اذا كان العياص من كيان
المفردات البسيطة كذا شئ ففرا في جها ان يكون

الشيء المستعمل فيها اجزاء في نفسه فلا يشتهى
تلك النقص على ما يحسنه واعلم ان انما جها على

الشيء الجزئية التي قد كلفها لان السائل

والشيء الجزئية
الحيوان الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

لا يلزم من خبرهم
عقبة لتحقيق الاختلاف فيها

قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان وكل من ليس بحيوان
ناطق حيوان وإما قال مع فائدة لصدق قولنا كل

ناطق وبعض الطير ليس بالإنسان أو بعض الحيوان
ليس بالإنسان وإما قال في قولنا لا شئ من

الإنسان ليس بالناطق إن كان أو بعض الحيوان
الإنسان وإن راعى أنه حيوانه بالإنسان بالإنسان

فهذه الفروب انما يتم اذا كان العياص من كيان
المفردات البسيطة كذا شئ ففرا في جها ان يكون

الشيء المستعمل فيها اجزاء في نفسه فلا يشتهى
تلك النقص على ما يحسنه واعلم ان انما جها على

الشيء الجزئية التي قد كلفها لان السائل

والشيء الجزئية
الحيوان الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

والشيء الجزئية
الحيوان الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان
الناطق الحيوان

والتي هي فيه الكبر ان كانت غير المشروطين وغيرهين والدليل ان الصغير محدود في قيد الضرورة
والحدود في الضرورة انما هي في الصغير ان كانت الكبر انما هي في محدود الوجود ان كانت
في غير

في ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى الفعل فلم يستدل
الاسطر اليه لا يصدق في الفرض المذكور لكل
كوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد في
ولا يصدق لكل جار فرس بالامكان العام لان
الكبر ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو
بالضرورة والى الرئيس مركوب زيد بالفعل
فان كل مركوب بالفعل لا يستدل **بال**
والتي هي فيه الكبر **ان** قد عرفت ان
المعينة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا في الصور
جعل مائة وتسعة وستة اختلافا واما
من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكانت اربعة
الصغر اسقطه تلك المثلثة وستة وستة

والخاصة

انما هو ضرب المثلث في ثلث عشرة فبقيت الاختلافا
التي هي مائة وتسعة وستة واربعة والعنا بطرنا جميعا
المراد ان كل مركوب احد الوصفيات الاربعة التي
الشروط طين والعرفان او غير ما فان كانت الكبر
الوصفيات الاربعة بان كل واحد منهن الباقية
بشيء كالكبر وان كانت الكبر احد شيئا كالصغر
ان كان فيها قيد الازمان او الالوان او في زمان
والان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها الى غير
بها وبين الكبر ثم ننظر في الكبر ان لم يكن فيها قيد
الازمان او الالوان او في زمان او في زمان
بشيء الشئ وان كان فيها قيد الازمان او الالوان
كانت احد الوصفيات الاربعة التي هي الموصوفات
فيها

انما هو ضرب المثلث في ثلث عشرة فبقيت الاختلافا
التي هي مائة وتسعة وستة واربعة والعنا بطرنا جميعا
المراد ان كل مركوب احد الوصفيات الاربعة التي
الشروط طين والعرفان او غير ما فان كانت الكبر
الوصفيات الاربعة بان كل واحد منهن الباقية
بشيء كالكبر وان كانت الكبر احد شيئا كالصغر
ان كان فيها قيد الازمان او الالوان او في زمان
والان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها الى غير
بها وبين الكبر ثم ننظر في الكبر ان لم يكن فيها قيد
الازمان او الالوان او في زمان او في زمان
بشيء الشئ وان كان فيها قيد الازمان او الالوان
كانت احد الوصفيات الاربعة التي هي الموصوفات
فيها

جهة البنية اما الاول وهو ان الكبير اذا كانت

الوضعيات الاربع كانت النتيجة كالـ

التي فان الكبير خرجت دللت على ان كل ما يثبت له الا

بالفضل فهو المحكوم عليه بالاكبر بالجهة المعبرة في

لكن الا صغر ما يثبت له الاوسط بالفضل

عليه بالاكبر تلك الجهة المعبرة في الكبير

ان الكبير اذا كانت احد الوضعيات الاربع

كانت النتيجة كالصغر فلان الكبير يخرج بدل على ان

دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط

للكبر كما ثبتت الاكبر للاصغر ثبتت ثبوت الاوسط

له فان كانت ثبوت الاوسط له دايما كما ثبتت الاكبر

التي له دايما وان كان فوقيت كما في وقت وان كان

جهة البنية اما الاول وهو ان الكبير اذا كانت
اي انه يراه اذ
ثبتت الاوسط

الاسطر مستد بالاكبر بالضرورة كما في المستد بالضرورة

ان الاكبر للاصغر ثبتت ضرورة ثبوت الاوسط له

ان التزم في الضرر في ضرر وانما حذف لا دوام

لغيره ولا ضرورة فلان الصغر لما كانت موجبة

الا دوام والا ضرورة فيها سلبية والسالبة لا تدخل

في اشراج هذا الشكل وانما حذف الضرورة المحصورة

الصغر فلان الكبير اذا لم يكن فانه ضرورة جاز العكس

لغيره كما ثبتت له الاوسط لكن الاصغر فثبت له

الاوسط فيجوز العكس الاكبر للاصغر في ضرورة

التي في الضرر الى الضرر وانما حذف الضرورة المحصورة

التي في الضرر فان الكبير يخرج بدل على ان الاكبر غير دوام

لغيره كما ثبتت له الاوسط بالفضل

الاسطر مستد بالاكبر بالضرورة كما في المستد بالضرورة
ان الاكبر للاصغر ثبتت ضرورة ثبوت الاوسط له
ان التزم في الضرر في ضرر وانما حذف لا دوام
لغيره ولا ضرورة فلان الصغر لما كانت موجبة
الا دوام والا ضرورة فيها سلبية والسالبة لا تدخل
في اشراج هذا الشكل وانما حذف الضرورة المحصورة
الصغر فلان الكبير اذا لم يكن فانه ضرورة جاز العكس
لغيره كما ثبتت له الاوسط لكن الاصغر فثبت له
الاوسط فيجوز العكس الاكبر للاصغر في ضرورة
التي في الضرر الى الضرر وانما حذف الضرورة المحصورة
التي في الضرر فان الكبير يخرج بدل على ان الاكبر غير دوام
لغيره كما ثبتت له الاوسط بالفضل
الاوسط فيجوز العكس الاكبر للاصغر في ضرورة
التي في الضرر الى الضرر وانما حذف الضرورة المحصورة
التي في الضرر فان الكبير يخرج بدل على ان الاكبر غير دوام
لغيره كما ثبتت له الاوسط بالفضل

بعضیها بر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

من الغزوة الأكبر لكل ما يثبت له الأوسط ما دارم
من الأوسط وما يرد له وصف الأوسط

الاصغر لم يطر الوصف لم شج الصغر الفراء به حيا

المراتب كالله الملائكة الكبر على ضروره الاكبر لغيره لا نصف
المراتب كالله الملائكة الكبر على ضروره الاكبر لغيره لا نصف
المراتب كالله الملائكة الكبر على ضروره الاكبر لغيره لا نصف

الصف الاوسط للفر الاوسط واجب المذهب على
الان لا ينبغي ضرورة الاكبر لما نقول وصف الاوسط

الافعال بالذات الاصغر ^{في} الحق الاصغر ^{في} الحق ^{في} الحق

ضرورة الاكبر معلما بحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر

و هو الملك ثم اتيك اذ انما قلت اذني تامل الملك

تخرج نتائج الاختلاطات الباقية بالصيغة التالية

ان اس کمال علیک شرمنا فارجم الی ہذا الجہ ول تقف

عليها افضل الله تعا

[illegible]

و اما الشكل الكاشف من شرطه

ان الله صادق الدوام على العجز او كونه

المسألة في القضاء المنعك السوالب والكتابان

سقف المكعب الاسود الغضيرة المطلقة او ممو الكه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

اسم الطنبر **الاول** ينظر طراز اسفل الدار

لثمة امر اي كل واحد منها احد الامرين الاول

علاق الدوام علی الصغیر ای کونہا ضروریہ اور آ

الكبر من القضايا الست المعبرة السواب

الملك لا يملك انتقاد الحكماء الصغار غير الضرورية

والله اعلم

[illegible]

أخبر المنك السوالب واخص الصغايا

الخاصة والوقتية لان الشروط الخاصة

المشروط والعقود والوقفات السبع

...

24/11/1914

الحضرة

10

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمةً واحدةً



1871

1871

1

المفتي محمد

Wm. L. G. 20

ایک ایسی چیز ہے

الفرزاد

2

1111

العامة

مداخل الكليات الوفية

منه لا احد

بعد فی فرما

۶ و ام مختص

بالضرورة

بلا متاع / او

ولم يولد لها ولد

معین لا واد

الأخلاق

عدم انشاج

استعمال

الحسين

المؤمنين المشركين ومحمد بن المكيه ان كان

المراد بالشيء المأمور الفورية المطلقة أو الممتدة

الامانة في الامور الضرورية المطلقة

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الضيق لا يفر من الله إلا بالمشقة السوالة

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب

مجلسه اول در بیان احوال و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام

الذين هم من الذين آمنوا وكنى

استخرج من كتابه في بيان

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

المجلد الثاني

الكاتب سمرقند ١١١٣

اسود بالامكان ولا سر من السر

بالامكان هم

هذا هو المقام الذي
نريد ان نوضحه

مع امتناع سلب الشئ عن نفسه ولو بد لنا الكبير
يقولنا ولا نشتر من التكرار بسودا ايا امتناع الا
الاجاب وانه لم يعمم هذا الاختلاط عموما
الممكنة الصغرى مع العرفية انما مع العرفية العا
فلا ان الداعي اخصل وعم الاخص يوجب عموما
الاعم واما مع العرفية الخاصة فلعدم امتناع العرفية
العام مع الممكنة وعدم امتناع الادوام ايضا لان
الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان الادوام
موافقا لها في الكيف والامتناع من هذا الشك
المتفكرين في الكيف ومن لم يمتنع العرفية الخاصة
مع الممكنة بوجهها لمع العرفية الخاصة معها عفية
اذا لم يمتنع بانماج القضية الكبرى مع قضية اخرى
الخاصة بالعرفية
العام والاعم
الخاصة بالعرفية

انها

انها معروفة وبعدها انما بها عدم امتناع جوهريا منها منة اخرى
العرفية انما منة منة بقوله العباس الباطن
يبس والامر منة منة وبسيط فيسا ان ومن منة
انها منة منة منة منة منة منة منة منة منة
عباس بسطة والاركتب النماج وجعلت منة
العباس واما انما وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى
استعمل الامع الضرورية المطلقة فلانة قد تبين الشرط
الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورية والادام
منية لعدم صدق الادوام على الصغر وعدم كونه الكبرى
منه انما بالست ولو استعمل الممكنة الكبرى مع الضرورية
لكان اختلاطها مع الداعي وهو منة منة منة منة
المسوبة عن الشئ بالامكان فبالله اياك لعلنا كل دور

هذا هو المقام الذي
نريد ان نوضحه

اقتصر في البحث على الدوام لا نقول المقدمات اذا كانت
 ضرورتين لم يكن من صدق النتيجة ودرية لان
 الاوسط اذا كان ضرورا للثبوت لا احد الطرفين
 السلب م ضرور عن الامكنة احد الطرفين ضرور السلب
 الا لا نقول الحكم في المقدمات ليس الا بالان
 ضرور للثبوت لذات احد الطرفين وضروري
 السلب عن ذات الاخر والازم منه ان ذات
 احد الطرفين ضرور السلب عن ذات الاخر
 بل المخط ان وصف احد الطرفين ضرور السلب
 عن الاخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة
 الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شرع
 الجارح نفس بالضرورة وكل من كذب زيد فليس
 بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجارح كذب
 لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف

زيد بالضرورة لان كل جارح مركوب زيد بالامكان
 اما حذف قيد الوجوب من الصغير فلانها كانت
 كغير السلب كان قيد وجودها موافقا لها في الكيف
 ان كانت مع كبر كبرية لم يشج مع اصلها لاذ كانا
 مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقا
 لثبوت او مطلقا وممكنة ولا اثنان في هذا النحل
 منها واما حذف الضرورة من الصغير فلان المقدم
 ان الدوام لا يصدق على الضرورة ولو كان فيهما
 طاعت اما الضرورة المشروطة او الضرورة الوقيفية
 الضرورة المنتشرة واخلل الاختلاطات من احد
 الاصلية من المشروطة او
 الوقيفية وشرطه الضرورة فيما لم تنفذ الى كبر
 والاصح ان لا يشرطه
 لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف

لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف
 لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف

لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف
 لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف

لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف
 لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة الوصف

على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل
 بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط
 مندرج الا وهو حقيقة فلا يلزم من العلم بالاكبر على الاوسط ان
 على الاصغر كما اذا فرضنا ان زيد اركب الفرس ولم يكن له
 وغيره اركب الفرس اذ الفرس لصدق قول كل ما هو مركب
 زيد مركب عمرو بالامكان وعلى كل مركب زيد مركب
 بالضرورة مع كذب قول بعض ما هو مركب زيد وفسد ما
 لان كل مركب زيد وعار بالضرورة فلما لم يصدق مركب زيد
 بالفعل على مركب زيد لم يندرج تحت حقيقة مركب زيد
 فيما عدا هذا الشرط سقط الاختلافات المكنة الاختلافات
 سنة وشرف من اختلافات وبقية الاختلافات المتبقية
 وثلاثة اربعة عشر ما عدا هذه فربما يصح في غير هذه

الامر

فيما كان الامر بالاكبر

الاكبر ومنها ان كان حكمه احد الوصفيات الاربع اولا
 كقوله فان لم يكن بل احد النسخ كانت جهة الشيء الكبر
 بعينها وان كانت احد الاربع فالنتيجة كالعكس العوض
 كقوله وانما علمه الا ان كان العكس مفيدا بضموم اليه لا
 الا ان الكبر لم يكن كانت احد النسخ وان العكس كالكبر
 والعكس العوض فبالطريق المذكورة في العكس الملقب
 الا فرضنا على ما سبق بانها او ما عدا ذلك او ان العكس
 لان العكس العوض موجه فكله الا ان سألته فلما دخل في
 العوض في الشكلى او ما عدا ذلك او ان الكبر فلا يندرج مع
 العوض لا واما الشكلى والنتيجة والتفصيل
 في اختلافات القسم الثاني فربما يوجد
 على ما عدا ذلك وان كانت احد الوصفيات الاربع

فيما كان الامر بالاكبر

فيما كان الامر بالاكبر

فيما كان الامر بالاكبر

[illegible]

الظلال التي اربع سببها في الباطن في الاول كنه الصانع
فيهم في الفعليات حركات في هذه المملكة احوال ان المملكة
اما ان كنهه موعود او سالكه او اياها كما لا يشيخ اما المملكة

لا بد من العلم بالحقائق التي لا يمكن التمسك بها
في هذه الحالة لا بد من العلم بالحقائق التي لا يمكن التمسك بها

فإنما سياتي قريباً الشرط الثاني من وجوب العمل الحسن الفهم

السلب اصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الاحجاب
التي هو لا يشترط فيه مركوب زيد بخارج بالضرورة
لانه اذا كانت مع كبر مفعولها كل مركوب زيد
مع ذلك فشرطه فيكون صدق ان اختلاطه
بالضرورة وكل خارج مركوب زيد بالامكان الى خارج

اشتماع الاجاب ولو بدلت الكبر فلو لم يخل صاهل من كبر
 زيد بالامكان الحق الا بجا في الشرح ان كان كونه السالم
 المستعمل في منعك لا اخل في السوال في الغير المنعك
 الى السليم في الوقفة واما ان يكون صغرا وكبرا وانما

بسم الله الرحمن الرحيم
 كوننا لعلنا نرى في خلقنا كائنات لا تلتحق
 وكل ما خلق الله من بالضرورة والحق
 الا اننا نرى وهو لنا كل ما كانت بالحق
 بالضرورة ٢٢٢

لم يشع اذا كانت بمنزلة صدق قولنا لا شئ من العلم
 بالتوقيت لا دايا وكل في تحقق فهو بالضرورة والحق
 كجواب واما اذا كانت كبر للصدق قولنا كل متحقق فهو
 ذو تحقق بالضرورة ولا شئ من العلم متحقق بالتوقيت
 واما مع امتناع السبب الشرط الثالث ان يصدق الداء
 في الغرض الثالث على ما بان كونه ضرورة او داء
 او العرف العام على كبره بان كونه من القضايا المستقلة
 السوالب فانه لو انقضى الامر ان كانت الصور اصدق
 العجز الضرورية والدائمة ومن اصدق شئ والكبر اصدق
 لكنه لما كانت الصور في هذا الغرض بالية وقد تبين ان
 السبب المستقل في هذا الشكل يجب ان يكون متحققا
 تلك الخطا الصغر اندر السبب مع الكبر بالسيب
 انما لا بد من شرطه
 انما لا بد من شرطه

لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه

لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه

فليس الا خلاط الصغر احد الوصفيات الاربع
 مع العلم السبب واخص الصغريات المشروطة الى اربعة
 اخص الكبريات الوقيعية وهي لا شئ منها فاسم البوابة
 وذلك لانه يصدق لا شئ من العلم متحققا
 العجز بالضرورة مادام متحققا لا دايا وكل متحقق بالتوقيت
 لا دايا مع امتناع سبب العجز عن المضى بالاضافة العجزية
 اعم ان البيان في الشرط الثالث والثالث اما بنوعين
 فاما امتناع الاجاب فخر لم يلزم الاختلاف لكن العجز
 بصورة نقص تدل عليه الشرط الرابع كونه الكبر اصدق
 السوالب من القضايا المستقلة السوالب لان
 هذا الغرض اما تبين انما هو كس الصور لانه
 الشكل الثالث فلا بد فيه من شرطين احدهما ان كونه الصغر

لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه

لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه
 لا بد من شرطه

في كل واحد من هذه الاشكالين
 ان كان الشكل الاول هو المطلوب
 فيكون الشكل الثاني هو المطلوب
 فيكون الشكل الثالث هو المطلوب

سألته فقلت لا تقبل الا لعطاس كما عرفت فيما سبق
 ان كلمة الكبر الموصية بموجبه على الشرط المعقوب
 في الشكل الثاني لتقتضي العجوة في شرطه ان اذا لم يصدق
 على صورة كبر كبراه من الـ المتعكس السؤال
 ان كلمة كبر الضرب اليه من كذا الشرط الى كذا
 صورة الضرب العام احد الى صفة كبراه مما يصدق عليه
 العزم العام لان انما هي انما تظهر لعكس الترتيب
 الى الاول ثم لعكس النتيجة فلا بد ان كلمة مفقودة كانت
 اذا بدلت احداهما بالآخر انما سألته فقلت لا تقبل
 لعطاس الى العجوة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج بـ
 حاصه لو كان كبراه احد الى صفة وصورة احد القضا
 الست التي تصدق عليها العزم العام اما اذا لم يصدق

الوجه

في كل واحد من هذه الاشكالين
 ان كان الشكل الاول هو المطلوب
 فيكون الشكل الثاني هو المطلوب
 فيكون الشكل الثالث هو المطلوب

فقلت لا تقبل الا لعطاس كما عرفت فيما سبق
 ان كلمة الكبر الموصية بموجبه على الشرط المعقوب
 في الشكل الثاني لتقتضي العجوة في شرطه ان اذا لم يصدق
 على صورة كبر كبراه من الـ المتعكس السؤال
 ان كلمة كبر الضرب اليه من كذا الشرط الى كذا
 صورة الضرب العام احد الى صفة كبراه مما يصدق عليه
 العزم العام لان انما هي انما تظهر لعكس الترتيب
 الى الاول ثم لعكس النتيجة فلا بد ان كلمة مفقودة كانت
 اذا بدلت احداهما بالآخر انما سألته فقلت لا تقبل
 لعطاس الى العجوة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج بـ
 حاصه لو كان كبراه احد الى صفة وصورة احد القضا
 الست التي تصدق عليها العزم العام اما اذا لم يصدق

لا تتركه من غير ان يكون
 على الكبر وفيه انما من كافر الشكل الاول بعكس النسخ
 بعد عكس الرتب وبالمثل لما كانت هذه القروب
 انقلبه الاخير تترد الى الاشكال النسخ المذكورة
 وذكرنا من الطرق كانت نتائجها تلك الاشكال
 في السادس والسابع وعكسها في النسخ وعليك مطالعة



جدول الضرب الثالث



لا تتركه من غير ان يكون
 على الكبر وفيه انما من كافر الشكل الاول بعكس النسخ

الفصل الثالث في التمهيد

اول ليس المراد بالقياس الى شرط المركب

مسئله اشترطیات بل مالایرک من المصلیات هو انزک

الشرطيات المحفزة أو الشرطيات والمكليات والقسامية

۱۰ منفصلین م

كتاب المنقذ او المنقذ ومنقذ القسم الاول

مرقسین و انکه که بنیاد افروز نام من کل و الله متعالی و

المقدم الكلام والالتفاتى بكلامه وانما هو غرض تام من هذا العلم

المقدم او السالى و انا فرجى تام فراسيد بياغى تام من ۱۱۱۱

فهذه عشرة اقسام للشعر القريب بالطبع منها الاول

الفصل الثالث في الاقرا انيات

ليس المراد بالعباس الشرط المركب من

جانب اول

ما تملكه الشركة فخرجت نام من المقتصر وشققت فليس هو نام

كتاب الادب والادب هو المشتق منها ان

الانثى في العنصر مائة واثني عشر في الشكل الاول

الحمد لله الذي جعل في كل كتاب من كتابه حكمة وعلما
والذي جعل في كل لغة من لغته فصحا وجملا

انزوای کامیابیها فیما فیها نقل استماعی

الب فبذوليس البتة اذا كانا من جنس واحد فليس البتة اذا

ابن فخران کا ترجمہ مفسر النفل الثالث

فاما ان بعد حجاب و طهارت کما بنده در حق تعالی فقط علمه ادا کما

السنة من كان في مقدمه من العصور والبلاد البعيدة

اسفل الرابع لقولنا كما كان جدي فاب و كما كان جدي

والمطبعة اذا كان اب فتر وشرائطها سبع هذه الاصل

الطبيب من غزو حمر شتر طواف الالام الحاصلة

وكيفية الكبر والاعتناء بحدودها بالكلية وكيفية

التي يتركها وكذلك عدد حروفها والافعال التي هي

فان حروفها هي ثمانية لان اسماها الحروف الثمانية

جزء من كسب السالبة وهو كسب غير معتبر

وكذلك حال الشجرة في الكيفية والكيفية مكونة من

الاول من الشكل الاول مرجحة عليه من الشكل الثاني

كيفية وعلى هذا القياس **قال** القسم الثاني

القسم الثاني من الاقربيات الشريفة بالكلية

منعطف وهو ان ينقسم الى ثلثة اقسام لان الشجرة

بينما انما هي ثمانية حروف منها اربعة حروف

منها اربعة حروف من الاخرى لان المطبق من هذه

الاسماء ما كانت الشجرة من ثمانية حروف

انما هي الحروف الثمانية وكلها احديهما وصدق منع الخلو

عليها كقولنا انما اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل

او اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل

منها حروف الواقع من منعطف الثمانية واما كل حروف

او كل حروف وعبر احد الطرفين الاخرين اكل اكل اكل

فانه لما كانت المنعطفات مانعة المنعطفات

كلمة احد طرفي كل واحدة منها واقفا فالواقع المنعطف

الاولى اما الطرف الغير المتشارك في الطرف المتشارك

فان كان الطرف الغير المتشارك فهو احد حروف

وان كان الطرف المتشارك فالواقع من منعطف

الثانية اما الطرف المتشارك فجميع الطرفين المتشارك

على الصدق ولصدق نتيجة التاليف وهو الحرف الاخر

لان الاسم هو المعلوم والاسم

وهي الحروف الثمانية

لان الاسم هو المعلوم والاسم

وهي الحروف الثمانية

لان الاسم هو المعلوم والاسم

وهي الحروف الثمانية

لان الاسم هو المعلوم والاسم

وهي الحروف الثمانية

لان الاسم هو المعلوم والاسم

وهي الحروف الثمانية

لان الاسم هو المعلوم والاسم

في كتابه

من الجواهر والنفوس البهائم ركن وهو الجواهر البهائم

منها ما لا يقع الا في صورة التلخيص وهو الطيفين البهائم

المشاركين وشعقد الاشكال الاربعه في هذا القسم

الاشراج المعبرة بين الطيفين **قال** القسم الثالث

الاول القسم الثالث من الاقضية الشرطية

من الجواهر والمفصل والجواهر اما ان كان صغيرا

واياها كان فالمشارك لها اما ان كان المتصل او مفصل

لهذه الاربعه قسم الا ان المتصل منها ما كانت طلبة

كبر والشرطية من تالي المتصلة وشرطية انما هي الجواهر

المتصلة ونحوه متصلة مقدمها مقدم المتصلة وما لم يكن

نحو التلخيص بين التالي والجواهر كقولنا كلما كان

منها ما لا يقع الا في صورة التلخيص وهو الطيفين البهائم

المشاركين وشعقد الاشكال الاربعه في هذا القسم

الاشراج المعبرة بين الطيفين **قال** القسم الثالث

الاول القسم الثالث من الاقضية الشرطية

من الجواهر والمفصل والجواهر اما ان كان صغيرا

واياها كان فالمشارك لها اما ان كان المتصل او مفصل

في كتابه

قوله كل شيء كلما كان آب في لانه كلما صدق مقدم

المتصل صدق التالي مع الجواهر اما صدق التالي

المتصل صدق الجواهر فلانها صادقة ونفس الامر متساوية

في هذا المقصد وكلما صدق التالي مع الجواهر صدق

نحوه التلخيص وكلما صدق المقدم صدق نحو التالي

وهو المطود وشعقد فيه الاشكال الاربعه باعتبار مساره

التالي والجواهر والشرطية المعبرة بين المتصلين

الاشراج بين التالي والجواهر **قال** القسم الرابع

الاول القسم الرابع من الاقضية الشرطية

من الجواهر والمفصل والجواهر اما ان كان صغيرا

واياها كان فالمشارك لها اما ان كان المتصل او مفصل

لهذه الاربعه قسم الا ان المتصل منها ما كانت طلبة

في كتابه

قوله كل شيء كلما كان آب في لانه كلما صدق مقدم

المتصل صدق التالي مع الجواهر اما صدق التالي

الاول ان تكونه المثلية بعد واجه الالف فصل فلو
 ان كل واحدة من المثلثات تشرك جزءا واحدا من
 الالف فصل مع اما ان تكونه التاليفات بين المثلثات
 واجه الالف فصل مع في الشخ او مختلفه فيها اما اذا كانت
 نتائج التاليفات واحدة فهو القيس المقسم وتكون
 ان تكونه المنفصلة من وجه كليها فانها المثلث او حقيقة
 كونها كل في انا ب واما د واما ه وكل ب ط وكل
 وكل ه ط سبع كل في ط لانه لا يميز صدق اوجه الالف
 تفصال والمثلثات صادقة فنفصل الامر فاني شجرة
 يفرض صدق مزاجه المنفصل يصدق مع ما يتركه
 المثلثات وشيخ الشجرة المثلث واما اذا كانت نتائج التاليفات
 مختلفة فليكن المنفصلة فانها المثلث كونها كل في انا واما

في الالف فصل مع في الشخ او مختلفه فيها اما اذا كانت
 نتائج التاليفات واحدة فهو القيس المقسم وتكون

في الالف فصل مع في الشخ او مختلفه فيها اما اذا كانت

انا ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ط سبع كل في انا ج
 واما ط واما ز كما مر وجوب صدق اوجه الالف فصل
 مع ما يتركه من المثلثات انما ان تكونه المثلثات
 ان في مزاجه الالف فصل ولتفرض المثلث واحدة
 المنفصلة ذات ج ب بين ومانعه المثلث و ترك المثلثية
 مع الصدق كونها اما كل ا ط او كل ب ج وكل ب ج صدق اوجه الالف
 مع اما كل ا ط او كل ب ج دلان المنفصلة لما كانت
 مانعه المثلث وجب صدق اوجه ج ه هانها لوانه منها
 اما ا ط البقية المنزرك ا ه ا ه ج ه الشخ او ا ط
 المنزرك صدق مع المثلثية واما صدق انا ب
 فتصدق مع التاليف وهو المثلث الاخر المثلث فالوانه
 لا يميز ا ه ج ه هانها **الف** القسم الخامس **الاول**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

طاهر بن محمد الشافعي
مفتي دارالافتاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فاعلم يا أيها المؤمن
 أن الله تعالى قد خلق
 لك في دينك حلالا
 وحراما فاحذر الحرام
 واتق الله في السر والنجوة
 وأما ما ذكره من
 الحلال فاعلم أنه
 ما أحل الله تعالى
 من الطعام والشراب
 وما أحل من المعاش
 وما أحل من المعاملات
 وما أحل من العبادات
 وما أحل من النكاح
 وما أحل من البيع والشراء
 وما أحل من الإقراض
 وما أحل من الجهاد
 وما أحل من غيرها
 فاحذر الحرام
 واتق الله في السر والنجوة
 وأما ما ذكره من
 الحلال فاعلم أنه
 ما أحل الله تعالى
 من الطعام والشراب
 وما أحل من المعاش
 وما أحل من المعاملات
 وما أحل من العبادات
 وما أحل من النكاح
 وما أحل من البيع والشراء
 وما أحل من الإقراض
 وما أحل من الجهاد
 وما أحل من غيرها

واما الثاني هو ما كونه الشر كزوج من نام من المقدس
 ولكن المنفصل مانعه ان يكون كل ما كان اب وكل جد
 واما اما كل ده او وزنيخ كلما كان اب فاما كل ج
 او وزلاذ كلما فبن اب كان ج هو فالواقع حينئذ المنفصل
 اما كل ده او وزقان كما كل ده فالواقع على تقدير اب
 كل ج و كل ده و هما سبعة مان كل ج ده وان كان
 وزنيخ تقدير اب كونه الواقع اما كل ج ده او وزلاذ
 المنفصل هذا الكلام اجمالي فالافتراسات الشرطية واما
 بيان تفصيلها فهو مما يليق بالمنقصة **الاول**
 الفصل الرابع **الاول** قدم ان العكس
 مستثنى ما كونه النسخ او تنقيصها مذكور افيه بالفعل
 فالله كور في من النسخ او تنقيصها اما مقدرة مقدرة

لام

والاول هو انما الشر ينقص او ينقصه او زوج من مقتضى
 المقدرة التي جرب ما فنية كونه شرطية فالعكس المستثنى
 كونه كبر مقتضى مسر احد بهما شرطية والاخر وضع ارتباط
 لا بد منها او رفعه أي نفيه ليلزم وضع الجواب الاخر او رفعه
 كونه كلما كانت النس طالو فالهنا موجود ولكن النس
 طالو ينشج ان الهنا موجود ولكن النس موجود ينشج ان
 النس ليس بطالو وكونه داما اما ان كونه هذا السطر مقتضى
 اذبا او فردا كونه هذا العدد زوج ينشج انه ليس بفردي
 ليس بزوج ينشج انه فرد وفي المنفصلات ينشج الوضع **الاثبات**
 الوضع والرفع والرفع والمنفصلات ينشج الوضع **الاثبات**
 العكس وتعتبر انما ج هذا العكس شرطا صا
 ان كونه الشرطية موجبة فانها لو كانت سالمة لم تنشج

الاستثنا في الاستثنا

شكيا لا الوضع ولا الرفع فان معزل شرطية الى كسب
الغرض او العناد واذ لم يكن بين امرين لزوم او عناد
لم يلزم من وجود احداهما وجود الاخر او عده فثبت
ان الشرطية لزومية ان كانت متصلة او عادية ان
كانت منفصلة لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف
على بصدق احد طرفيها او كذبه فلو استغنى العلم بصدق
احد الطرفين او بكذبه عن الاتفاقية لم يلزم الدور واثباتها
احد الامرين فتوما ككيفية الشرطية او ككيفية الاستثنا ان
الوضع او الرفع فانه لو انشأ الامر ان حصل ان يكون
او العناد على بعض الاوضاع والاستثنا موقوف على وضع
او خلا بغيره ان ثبت احد طرفي الشرطية او بغيره في الا
او انشأه انهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال

مكتوبة

او وضعها

او وضعها او ككيفية وقت الاستثنا او وضعها فانه شخ
انها ليس هي ضرورة كونها ان قديم زيد فوقت الظن
مع عدم الكثرة لكنه قد يمتد مع غيره في ذلك الوقت فالكثرة
المراد بكيفية الاستثنا ليس تحقق الاستثنا في جميع
الامثلة فقط مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم بل
فان قلنا قد يكون اذا كان اب فجد واما اب واقعا
لم يلزم من مجرد ذلك تحقق جد في الجملة واما يلزم ذلك لكان
اب كما وضع دايما واقعا في جميع الاوضاع التي لا تنافي
اب وليس يلزم من وقوعه دايما وقوعه في جميع الاوضاع
التي لا تنافي لانه ان يكون وضعه غير صادق ولا يمكن اطلاق
الحد كذا في بعض الكتب ان دوام الوضع او الرفع
شخص وهو انما يقع لوقت الشرطية الكلية على كونه في لزوم
الوضع مع جميع الاوضاع التي لا تنافي المقدم والاب انما يقع في

بل ٢

مكتوبة

الوضع مع جميع الاوضاع التي لا تنافي المقدم والاب انما يقع في

او العناد فيه متحقق مع الاوضاع المحققة النسخة

مستلزم من دوام الوجود او الرفع كتحقق مع جميع الاوضاع

المستغنية وليس كذلك بل هي مستغنية عن تحقق الضرور

او العناد على الاوضاع الغير المتنافية للمقدم فخر ان كونه

الضرور في الوجود الشرطي لا يوجب الوجود ابدام وجود

الضرور واما وجوب لا يلزم وجود الازم لعدم تحقق وجود

وضع الوجود للضرور مع اللزوم بشرط لا يشترط الوجود

واما كما صدق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا

كأن الوجود موجودا من الشكل الثالث ترتيبه كما كان

الواجب والوجود موجودا من كان الواجب موجودا وكما

كان الواجب والوجود موجودا من كان الوجود موجودا

موجودا واما لا يلزم من ان كونه الوجود في الوجود

الضرور

الضرور هو ليس لواقع اصلا **قال** والشرطية

الموضوعية **قال** اول الشرطية التي هي

القياس الاستثنائي اما متقدمة ومنفصلة فان كانت

متقدمة او متساوية مع مقدمها عين التالي والا

لزم انفكاك الازم عن الضرور فيبطل الضرور واما

تقيضها لغيرها بعض المتقدم والالزم وجود الضرور

بشرط الازم فيبطل الضرور ايضا بشرط العكس بشرط

شما الى لا يتبع استثنائيين التالي عين المتقدم

استثنائي تقيض المتقدم تقيض التالي لموازاة كونه

التالي اعم من المتقدم فلا يلزم من وجود الازم وجود

الالزم عدم الالزم عدم الازم وان كانت منفصلة

الالزم عدم الالزم عدم الازم وان كانت منفصلة

الالزم عدم الالزم عدم الازم وان كانت منفصلة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبح المجدد العبد المهيبة ملكه الماسيات مقترنة

[illegible]

الحق سبحانه

اول التمثيل اثبات حكم واحد في شئين مختلفين
أما في شئ مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والمحققون يسمونه
ول فيهما والكتا اصطلاحا والمشرع عليه وما كان في العالم
لقد عرفت كالمسبب لبعض السبب حادث لا بد منه
وهذه العلة موجودة في العالم فكلها حادثا وأثبتوا على
المشرك بوجهين أحدهما الدوران وهو أفقر من الشر
بغيره ومجردا وعدا كما في الحادث دأب مع التاليف
وجودا وعدا ما كان وجودا فخر السبب وأما عدا فخر الوا
لها الدوران التي كنه المداراة للدارية فكلها التاليف
على الحادث وتبينها التفسير والتفسير وهو إما ادعاء
الأصل وإبطال بعضها ليتبين الباقى للعلية كائن على
الحادث في السبب أما التاليف أو الأمكان أو التاليف

هذا هو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير

الحق سبحانه

بما تختلف لأن صفات الواجب ممكنة وليست
مادة فيقتعين الأول والوجهان ضعيفان أما الدوران
فلا أن الجواب الآخر من العلة القائمة والشرط المباني مدار
للمعقول مع أنه ليس علة والتسوية والتفسير فلا من
العلمة في الأوصاف المذكورة ممنوع لأن العلم ليس
مردوا بين النفس والأشياء في زمان تكون العلة
ما ذكرتم ثم من تسليم صحة المحر لا يتم أن المشرك إذا كان
علة في الأصل يلزم أن يكون علة في الفرع ولو كان كنه
خصوصية الأصل مشروطا للعلية وخصوصية الفرع كنه

المساوي له

وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير
وهو التفسير

ثاني وأما الحاشية إلى **الاول** كما يجب على المنطوق
النظر في صور الأقسام كذلك يجب عليه النظر في صورها
العلية حتى يمكنه الأخر من الخطأ في الحكم جبر العلة

ففيها كنهان
الأول فمواضعه

مجلس علم العقول وراستور استرین بن

Handwritten signature: *Handwritten signature*

Handwritten signature: *Handwritten signature*

1

ان کا جنم سلطان احمد علی

در این کتاب

عصا يا الغم الاول

سما العبر الاول

111

لا يتم ما في هذا من كون
الشيء هو ذاته في كل وقت
بل هو في كل وقت في ذاته

من جملة كثرية أن العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر أن كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا او

الاستغناء عن المبادىء الى المطلوب ويقابلها

نحو المبادىء ورجوعها الى المطلوب بلا

المسار اذا لم يكن فيه اصله والاستغناء

من جملة كثرية ان العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر ان كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

من جملة كثرية ان العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر ان كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا او

الاستغناء عن المبادىء الى المطلوب ويقابلها

نحو المبادىء ورجوعها الى المطلوب بلا

المسار اذا لم يكن فيه اصله والاستغناء

من جملة كثرية ان العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر ان كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا او

الاستغناء عن المبادىء الى المطلوب ويقابلها

نحو المبادىء ورجوعها الى المطلوب بلا

المسار اذا لم يكن فيه اصله والاستغناء

من جملة كثرية ان العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر ان كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا او

الاستغناء عن المبادىء الى المطلوب ويقابلها

نحو المبادىء ورجوعها الى المطلوب بلا

من جملة كثرية ان العقل هو الطوبى على الكذب كما لم يوجد

و بعد ذلك قد استغنى الشهادات عن غيرها من غير ذلك على ما كان الحال

مصول البعدين من الناس من غير عدد والمتواتر

بشر ان كان من غير السمع فاما ان يحتاج العقل

الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يتوقف على

الاجابات كما لم يكن بان شرب السموم يسهل بل هو

مستقرة وان لم ينجح الى تكرار المشاهدة فلهذا

كما لم يكن بان نود التمسك بالاشياء لاختلاف

حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا او

الاستغناء عن المبادىء الى المطلوب ويقابلها

نحو المبادىء ورجوعها الى المطلوب بلا

لأنه في كل شيء لا بد من معرفة
سببها وعلتها وادراكها

الشيء الخارج فان لم يكن كذلك بل لا يكون على ما هو
فان لم يكن كذلك بل لا يكون على ما هو
فان لم يكن كذلك بل لا يكون على ما هو
فان لم يكن كذلك بل لا يكون على ما هو

هذا هو الحق في كل شيء
لا بد من معرفة سببها وعلتها
وادراكها في كل شيء

قال وأما في البقية فثبت في **الاول** من غير الشك
المشهورات وهي قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب
شهرتها فيما بينهم انما اشتغالها على مصلحة عامة كونه العدل
حسن والعلم شج واما في تلك البقية من الرقة كونه امرأ
الضعفاء محمود واما ما فيها من الجدية كونه كشف الكوفة
مذموم واما انفعالاتهم من عادات كبتة ذبح الحيوان
عند أهل الهند وعدم تجمعه عند غيرهم او شرايع وآداب

كالأدب

كالأمر الشرعي وغيره ما لا ينبغي اشتراكه بحيث يفتش
بالأدبيات ويتوقف بعضها بالآثار كونه من غير غلبة
في جميع الأمور المخيرة لعقله كما بالأدبيات وهي المشهورات
وهي من كونه صادقة وقد يكون كاذبة ككلمات الأدبيات للكل
فهي مشهورات بحسب عادتهم وادابهم ولكن قوم من علماء الفقه

المشهورات هي المشهورات
التي هي المشهورات

مشهورات بحسب عادتهم وهذه المشهورات هي قضايا
من الفقه وبين علماء الفقه لا يعرفونها الا في مشكلاتها
فأما ما بين أهل علم كسليم سائل أهل أصول الفقه كما يندل
الفقيه على حجت الزكاة وتعلقها بقوله على المال كونه
فإن قال الفقيه هذا خبر الله الآمر به فيجب قبوله فيثبت هذا
علم أصول الفقه ولا بد ان يأنف هذا مستقلا والعباس المولف
من المشهورات والمستلزمات لغيره لا والوقوف فيه الزام

هذا هو الحق في كل شيء
لا بد من معرفة سببها وعلتها
وادراكها في كل شيء

أفخم

الحتم واليقين من هو غامض إدراك مصدرة البرهان ومنها
المقبولات وهي قضايا لا توجب من يقنع فيها بالامسح وال
من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء وانما لا يفسد
بحرية عقل ودين كاهل العلم والبرهان من غير ان يعظم
امر الله قبل جلالة الشفقة على خلق الله تعالى ومنها المظنون
وهي قضايا يحكم بها الحكماء راجع مع توفيقه فيمنع كونه لان يطبق
بالفيل فهو سارق والعياس المالك من المقبولات
ليس خطية والنظر في غيب الناس بما يتفهم من امور
ومعادهم كالفعلة المظلمة والوقطة ومنها الخيلات
وهي قضايا يختل بها فتشأ النفس منها قبيحة وبسطا فتن
وتعرب كما اذا قيل ان المرأة قوتية سيالة بسطت النفس
ورغبت فرشها اذا قيل العلة مرة متروكة تنسب

انتقلت

بعضها من المقبولات
بعضها من المظنون
بعضها من الخيلات
بعضها من الغيب
بعضها من الحتم واليقين
بعضها من المعجزات والكرامات
بعضها من القضايا التي لا توجب من يقنع فيها بالامسح وال

وتنفرت عنه المنفس والعدس المولف منها ليس خيرا
الوهم من الفعل النفس بالترغيب والترهيب
ذلك ان كعبه الشو على وزن لطيفه ونسب
طبيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الحكماء
الامور من محسوسات وانما فسرنا بالامور التي المحسوسات لان

علم الوهم من المحسوسات ليس بكاذب كما اذا علم الحسوسات
وقبح الشواهد وذلك لان الوهم قوة جمانية لانها
يدرك بالبيانات المنفردة عن المحسوسات فغير ان يوحس
فادركت عن عين المحسوسات كان حكمها صحيحا وان كانت
على غير المحسوسات باحكمها كان كاذبا كما كان كل من
منه رايه وكان وراء العالم فصار لا يشاهد لان الوهم
سبغا الى النفس فترتد عنها نسخة بها جملان الحكم
منه من كنهه

بعضها من المقبولات
بعضها من المظنون
بعضها من الخيلات
بعضها من الغيب
بعضها من الحتم واليقين
بعضها من المعجزات والكرامات
بعضها من القضايا التي لا توجب من يقنع فيها بالامسح وال

كما اذا كان كبر الشغل الاول جبرته او صغره مساند او معقبة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

طبيعي مقام الكليّة تكونت الانسان حيوانا واطيورا
طبيعي

مجلس
الشيخ
الشيخ

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي تتوحد بالله

نتج ان الانسان خمس ارباب في العبادة ويقال للبشرية
الحيوان والجماد ثابت للانسان والثابت للبشرية ثابت

لذلك لا يمكن للبشرية ان تكون لها صفات الكبرياء
بل هي كائنات الدنيا في مكان الخارجية كقولنا الدنيا

عادت وكل ما حدث في الدنيا فكل ما حدث في الدنيا
الخارجية مكان الدنيا فيكون الجوهر موجود في الدائم وكل

موجود في الدائم قائم بالذات في كل ما هو موجود في الدائم
من صفات الدائم فيكون جميع ذلك في الصفات في الصفات

الطبيعية مقام الكيفية بابها المادة في الصفات في الصفات
ليس الا لاحتلال شرط الاشارة الى الكيفية في الصفات

ان ما قبل هذا الحكم في كل ما هو موجود في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

العلم في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب التي تتوحد بالله

العلم في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات
في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

وان قلنا بالانكار والشك سميت مصداقاً

كقولنا لما ان تعقل باي بعد وعمل كل نقطة شيئاً اير مقبول
وكل نقطة الموضوع جوب العلم على حقيقة نظر لانه ان اريدت موضوع

الصدق في الموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف
العلم عليه بل هو مقتضى الشروع فيه على ما مر والى ان

تقدر الموضوع فهو المصادق وليس جوازا بالاعتقاد
وانما المسائل في المطالب الترتيبية عليها العلم ان كان

كسيرة وانما موضوعات ومجولات اما موضوعات
تقدر كغير موضوع العلم كقولنا كل مقدار امانت رك او

والمقدار موضوع علم الهندسية ولا كغير موضوع العلم
عرض وانما كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو

يحيط به الطرفان فان المقدار موضوع العلم وقد

العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة

العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة

العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة

العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة
العلم على كل نقطة

المسألة مع كونها وسطاً في النسبة فهو عرض ذاتي

وقد تكفي نوع موضوع العلم كقولنا كل خط عكس نصفه فان
الموضوعات هي التي لا يمكن ان تكون موضوعات

الخط نوع من المقدار وقد تكفي نوع موضوع العلم مع عرض
وانما كقولنا كل خط قائم على خط فان زاوية جنسية

او متساوية لانها في الخط نوع من المقدار وقد افقد
المسألة مع تمامها على خط وهو عرض ذاتي وقد تكفي

انما كقولنا كل مثلث فان زواياه تملأ بالمستقيم فان
عرض ذاتي للمقدار والنوع المقدار هو السطح وقد تكفي

نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين
فان زواياه قاعدة متساوية وانما هذه موضوعات المسائل

وانما كقولنا كل موضوعات العلم اوجوبها اوجوبها
الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة لموضوعها

وانما كقولنا لا يمكن ان يكون الاض الزاوية



لا شاع ان يكسر حيز الشتر مظلوما بالبرهان لان الام
 بنه الشتر لا يكسر هذا الزمان واما ايراد
 في هذه الاوراق والحمد لله رب العالمين



الوجود وحقائق الارزاق
 والصلوة على افضل البشر على الا
 لطاف المبعوث لتتبع مكارم الاخلاق
 مصابيحهم وعلى ارفاعهم الى جود وفتح
 الزمان من غير الشرح التسمية
 يوم الابد عشر من شهر حاد الكا
 الف وخمسين خسر
 عبد الجود النبوي

۱۱۱
۱۱۱

Handwritten notes at the bottom right of the page.

Handwritten notes at the top of the page, including 'صداق الله في المشتبه'.

وقال الحقول الربيعي

Handwritten note in the middle of the page.

Handwritten notes at the bottom left of the page.

Handwritten notes at the bottom center of the page.

السلطان
الملك
العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والجاه
والمقام والجاه
والمقام والجاه

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والجاه
والمقام والجاه
والمقام والجاه

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والجاه
والمقام والجاه
والمقام والجاه

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والجاه
والمقام والجاه
والمقام والجاه

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مختلفين في الدين والخلق
والمقام والجاه
والمقام والجاه
والمقام والجاه

The image shows an open antique book. The left page is decorated with a marbled paper pattern featuring swirling, organic shapes in shades of blue, green, and yellow. The right page is made of aged, yellowish-brown parchment and contains several lines of handwritten text in Arabic script. The text is written in dark ink and appears to be a collection of notes or a list, with some words underlined or written in a larger, bolder hand. The book is bound in the center, and the edges of the pages are slightly worn.